علم مصطلح الحديث التطبيقي

بقلم
علي بن إبراهيم حشيش
رئيس لجنة البحث العلمي وأستاذ علوم الحديث
بمعاهد إعداد الدعاة بجماعة أنصار السنة المحمدية

دار العقيدة

علم مصطلح الحديث التطبيقي

بقلم
علي بن إبراهيم حشيش
رئيس لجنة البحث العلمي وأستاذ علوم الحديث
بمعاهد إعداد الدعاة بجماعة أنصار السنة المحمدية

دار العقيدة

بسم الله الرحمن الرحيم

 وقل رب زدني علماً 

الطبعة الأولى

٢٠٠٣م - ١٤٢٤هـ



رقم الإيداع: ١٠٢٢١ / ٢٠٠٣

دار العقيدة

الأسكندرية: ١٠١ ش الفتح باكوس ت: ٠٣/٥٧٤٧٣٢١ ف: ٠٣/٥٧٤٧٠٧٦

القاهرة: ٣ درب الأتراك - خلف الجامع الأزهر ت: ٠٠٢٠٢/٥١٤٣١٧٤

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادى له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ (آل عمران: ١٠٢).

﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالاً كَثِيراً وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾

(النساء: ١).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلاً سَدِيدًا ۝٧٠ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (الأحزاب: ٧٠-٧١).

أما بعد فإن خير الحديث كتاب الله، وخير الهدى هدى محمد ﷺ، وشر الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة وكل ضلالة فى النار.

وبعد فقد نبهت على أهمية علم الحديث التطبيقى والذى حمل لواءه فى هذا العصر الشيخ محمد ناصر الدين الألبانى -رحمه الله- وما أحوجنا إليه فى هذه الأيام وقد بينت مكانة علم الحديث التطبيقى يوم وفاة الشيخ الألبانى -رحمه الله- ولقد نشرت لنا مجلة التوحيد فى عددها شعبان سنة ١٤٢٠هـ مقالاً بعنوان الشيخ الألبانى -رحمه الله- مكانة ومنهجًا وهذا هو نص المقال..

الشيخ الألبانى -رحمه الله- مكانة .. ومنهجاً

الحمد لله: ﴿لَهُ الْحَمْدُ فِي الأُولَىٰ وَالآخِرَةِ وَلَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (القصص: ٧٠)، وأشهد أن لا إله إلا الله: ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ لَهُ الْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ (القصص:٨٨)، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، ثبت عنه ﷺ فى «صحيح مسلم» (ح٩١٨)، و«سنن البيهقى» (٤/ ٦٥)، و«مسند أحمد» (٦/ ٣٠٩) من حديث أم سلمة أنها قالت: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**ما من مسلم تصيبه مصيبة فيقول ما أمره الله: ﴿إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾** (البقرة:١٥٦) **اللهم أجرنى فى مصيبتى، وأخلف لى خيراً منها، إلا أخلفه الله خيراً**».

فقالت أم سلمة رضي الله عنها: قلت: أى المسلمين خير من أبى سلمة؛ أول بيت هاجر إلى رسول الله ﷺ، ثم إنى قلتها، فأخلف الله لى رسول الله ﷺ.

فى يوم السبت الثانى والعشرين من جمادى الآخر سنة عشرين وأربع مائة وألف من هجرة نبينا محمد ﷺ الموافق ٢/ ١٠/ ١٩٩٩م بالتاريخ الصليبى - كما يجب أن يطلق على هذا التاريخ شيخنا الألبانى رحمه الله ـ مات الإمام المحدِّث الشيخ أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين الألبانى ـ رحمه الله ـ وعندما وصل نبأ الوفاة دمعت العيون، وحزنت القلوب، وكان لنا فى رسول الله ﷺ أسوة حسنة فى موت ابنه إبراهيم، حيث ثبت عنه ﷺ فى «المتفق عليه» «صحيح البخارى» (ح١٣٠٣)، و«صحيح مسلم» (ح٢٣١٥)، من حديث أنس رضي الله عنه، أنه ﷺ دمعت عيناه، ثم قال ﷺ: «**إن العين تدمع، والقلب يحزن، ولا نقول إلا ما يرضى ربنا، وإنا بفراقك يا إبراهيم لمحزونون**».

فالعلماء عامة وأهل الحديث خاصة بفراق شيخهم لمحزونون. قال الحاكم فى «معرفة علوم الحديث» (ص٤): سمعت أبا على الحسين بن على الحافظ يقول: سمعت جعفر بن محمد بن سنان الواسطى يقول: سمعت أحمد بن سنان القطان يقول: (ليس فى الدنيا مبتدع إلا وهو يبغض أهل الحديث، وإذا ابتدع الرجل نزع حلاوة الحديث من قلبه). فلا تحزن إن لم يهتم بالشيخ الإعلام فى هذا الزمان.

إن موت العالم مصيبة عظيمة، والشاهد هذا الحديث المشهور شهرة مطلَقة، قال النبى ﷺ: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالمًا اتخذ الناس رءوسًا جهالاً فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا**».

قُلْت: بهذا الشاهد يكون موت العلماء مصيبة عظيمة.

والمصيبة تكون أعظم بموت علماء الحديث. فما أقل علماء هذه الصنعة من المحدثين الذين يعرفون صحيح الحديث من سقيمه، والذين بهم تتحقق ثمرته.

١ ـ وشاهد الثمرة قول الإمام السيوطى فى «الألفية»:

علم الحديث ذو قوانين تحد — يدرى بها أحوال متن وسند

فذانك الموضوع والمقصود — أن يعرف المقبول والمردود

٢ ـ وشاهد قلة هذا الصنف من العلماء قول الإمام ابن الجوزى فى مقدمة «الموضوعات» (١/ ٣١): (لما لم يمكن أحدًا أن يدخل فى القرآن ما ليس منه، أخذ أقوام يزيدون فى حديث رسول الله ﷺ ويضعون عليه ما لم يقل، فأنشأ الله علماء يذبون عن النقل ويوضحون الصحيح، ويفضحون القبيح، وما يخلى الله منهم عصرًا من الأعصار، غير أن هذا الضرب قد قلَّ فى هذا الزمان فصار أعز من عنقاء مغرب).

وقد كانوا إذا عدوا قليلاً — فقد صاروا أعز من القليل

قال شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ بعد أن أورد قول ابن الجوزى فى مقدمة «السلسلة الضعيفة» (١/ ٦): (فإن كان الأمر كذلك فى عهد ابن الجوزى (٥١٠-٥٩٧هـ)، فكم يكون عدد العلماء الذَّابين عن الحديث فى هذا العصر (١٤٢٠ هـ)، لاشك أنهم أقل من القليل).

قُلتُ: ولا ريب في كلام شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ فليس في علم الحديث حفظ نظم أو مختصر، حتى يظن من لا دراية له بهذا العلم أنهم أبناء حجر (الحافظ)، حتى إذا ما وُجِهُوا بعلم المصطلح التطبيقي الذي به تتحقق ثمرة هذا العلم وجموا وجومًا شديداً وخبطوا خبط عشواء.

فهذه ـ وللأسف ـ حقيقة واقعة ينبغي على الطلاب أن ينتبهوا إليها ويجب على أهل العلم أن ينبهوا عليها.

من هذا تعرف مكانة الشيخ ـ رحمه الله ـ وأن خبر موته جلل، فما أكثر الذين يحفظون نظمًا أو مختصراً في علم المصطلح، بل ويأخذون فيه الدكتوراة وعند التطبيقات العملية أشبه بطالب يحفظ متون نظريات هندسية وأمام التمارين التطبيقية تظهر البلادة الفكرية.

إن الشيخ ـ رحمه الله ـ من المحدثين الذين حققوا لعلم الحديث ثمرته، لا ينكر هذه الحقيقة إلا حاسد أو مبتدع.

شيخنا، إن مكانتك في صدورنا لا تتغير بالموت، وايم الله لو كنت في الديار الأردنية ساعة انقطاعك من الدنيا وإقبالك على الآخرة لجئتك على عيني، وأنت مسجى وكشفت الوجه وقبلته، متخذاً من أبي بكر مع رسول الله ﷺ أسوة.

فقد ثبت في صحيح البخاري (ح١٢٤١، ٣٦٦٧، ٣٦٦٩، ٤٤٥٢، ٤٤٥٥، ٥٧١٠) من حديث عائشة أن أبا بكر رضي الله عنه، أقبل من مسكنه بالسنح، حتى نزل فدخل المسجد، فلم يكلم الناس حتى دخل على عائشة رضي الله عنها، فتيمم النبي ﷺ ـ وهو مُسَجًّى ببرد حبرة ـ فكشف عن وجهه ـ ثم أكب عليه فقبله، ثم بكى فقال: بأبي أنت وأمي يا نبي الله، لا يجمع الله عليك موتتين: أما الموتة التي كتبت عليك فقد متها.

إن مكانة شيخنا الألباني ـ رحمه الله ـ في قلبي خطها الإمام مسلم كما في

«البداية والنهاية» (١١/ ٩٦) من قول أحمد بن حمدون: (جاء الإمام مسلم ابن الحجاج إلى الإمام البخارى فقبل بين عينيه، ثم سأله عن بعض الأحاديث، فذكر له علتها، فلما فرغ قال مسلم: لا يبغضك إلا حاسد يا أستاذ الأستاذين، وسيد المحدثين، وطبيب الحديث فى علله). انظر أيضًا «هدى السارى» (ص٥١٣).

قُلت: ولم تكن هذه المكانة لشيخنا الألبانى فى قلوبنا وليدة أقوال، ولكن هى حقيقة أفعال.

الشاهد؛ ولأول مرة أذكره: عندما أسند إلينا شيخنا العلامة: محمد على عبد الرحيم الرئيس السابق لجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر ـ رحمه الله ـ فتح باب جديد بالمجلة، وهو باب الدفاع عن السنة المطهرة، ثم بعد نجاحه طلب فتح باب جديد آخر، وهو «أسئلة القراء عن الأحاديث»، وأمام حرص الشيخ أحمد فهمى ـ حفظه الله ـ الرئيس السابق لتحرير مجلة التوحيد على إفساح المجال لهذين البابين الهامين كما هو ظاهر من قول الإمام ابن الجوزى ـ رحمه الله ـ وإقرار شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ والذى أوردناه آنفًا قمت ـ قبل أن أبدأ ـ بإرسال نماذج من البابين لشيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ لإجازتنا لذلك تعزيزًا لإجازة شيخنا محمد على عبد الرحيم ـ رحمه الله ـ وكان ذلك مع الأخ أبى شامة، وهو من (الكردود ـ بلقاس)، وكان نزيل الأردن ويحضر دروس الشيخ ـ رحمه الله ـ وحمله الشيخ ـ رحمه الله ـ إجازته لنا، وما فعلت ذلك إلا لمكانته -رحمه الله- فى قلبى.

وإننى لو كتبت ترجمة عن مناقب الشيخ من مولده سنة ١٩١٤م فى مدينة «أشقو درة» والتى كانت حينئذ عاصمة بلاد «ألبانيا»، والتى إليها ينسب شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ حتى توفاه الله فى الثانى والعشرين من جمادى الآخرة سنة ١٤٢٠هـ الموافق ٢٠/ ١٠/ ١٩٩٩م لكتبنا مجلدات لا صفحات معدودة فى مجلات محدودة.

وعلى سبيل المثال هذه «المنْقَبَة» التى يجب أن يتحلى بها أهل الحديث وينبهوا عليها، وأن يتنبه الطلاب إليها حتى لا نقع فى ظلمات التعصب بعد موت شيخنا ـ رحمه الله ـ وحتى نعيش في ائتلاف بما بينه شيخنا -رحمه الله- فى هذه المنقبة من أدب الخلاف، فقد سمعت شيخنا العلامة الألبانى -رحمه الله- كما هو مسجل فى «شريط كاسيت» من أشرطة سلسلة الهدى والنور من الدروس العلمية والفتاوى الشرعية للشيخ الألبانى، والتى قام بتسجيلها الأخ الكريم محمد بن أحمد أبو ليلة الأثرى، والشريط رقمه فى السلسلة السادس والستين من بعد المائة السابعة على واحد.

وإلى القارئ الكريم مادة الشريط كاملة حول هذه المسألة، بل «المنقبة» بلا حذف لحرف واحد كما تقتضيه الأمانة العلمية فى مثل هذه المسائل، خاصة بعد موت شيخنا ـ رحمه الله ـ.

قال السائل الكريم ـ زاده الله حرصًا على العلم ـ فى مطلع الوجه الثانى للشريط موجهًا السؤال للمحدث العلامة الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ: (بسم الله الرحمن الرحيم، حديث أورده الشيخ الطحان مثالاً للحديث الضعيف وصححه شيخنا الألبانى، وقال الشيخ على حشيش: وهذا رجل محدث مصرى، قال الشيخ على حشيش: (إن تصحيح الألبانى لهذا الحديث بأن جاء بمتابع لهذاالحديث فى «مسند» الإمام أحمد. قال: إن هذا الحديث المتابعة التى جاءت له كانت متابعة قاصرة، وأن الحديث بطوله ليس صحيحًا) فما تعليقكم على هذا الحديث؟

فأجاب الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ قائلاً: سامحك الله ـ هل ذكرت نص الحديث . . قبل هذا الشرح؟

فأجاب السائل قائلاً: قلت: إن الحديث أورده الإمام الطحان مثالاً للحديث الضعيف.

قال الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ للسائل: الله يهديك لا تعد كلامك. . اذكر نص الحديث؟

فأجاب السائل قائلاً: الحديث عن حكيم الأثرم عن أبى هريرة أنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«من أتى حائضًا أو امرأة فى دبرها، أو كاهنًا فقد كفر بما أنزل على محمد»**.

قال الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ: نعم، ما هو الشاهد القاصر؟

أجاب السائل قائلاً: الشاهد القاصر فى «مسند الإمام أحمد»: أنه جاءت المتابعة قاصرة فى فقرة واحدة من فقرات الحديث، وهى: **«من أتى امرأة في دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد»**.

قال الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ: (آ)

(أ) والبقية ليس لها متابعة ولا أى شاهد؟

أجاب السائل قائلاً: هى فقرة واحدة.

قال الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ مطالبًا بأربعة أشياء: مثل هذا السؤال يحتاج إلى أن يستحضر السائل الكتاب، والتخريج والنص المتابِع، والمتابَع وبعد ذلك يجرى الجواب.

أما (هيك) على الهواء هذا بحث علمى لا يقبل مثل هذا الكلام. . .

يرحمك الله فإن كنت يعنى جادًا وحريصًا على أن تحظى بالجواب عن هذا السؤال فاتصل بى هاتفيًا فى كل ليلة من الساعة التاسعة إلى الساعة الحادية عشر، فأنا أفتح الكتاب أمامى وأنظر وأنا أسمع ما تقول وأعطيك الجواب، إما بتراجعى عن خطئى أو لبيان خطأ غيرى) اهـ.

قلت: هذه منقبة تكتب بماء الذهب على جبين الزمان يستبين منها منهج الشيخ. انظر إلى قول شيخنا الإمام العلامة الألبانى ـ رحمه الله ـ: (أنا أفتح

الكتاب أمامى وأنظر، وأنا أسمع ما تقول وأعطيك الجواب، إما بتراجعى عن خطئى، أو لبيان خطأ غيرى).

فقال السائل الكريم بعقبها: (جزاكم الله خيراً).

قال شيخنا الألبانى ـ رحمه الله ـ: (وإياكم إن شاء الله) اهـ.

قلت: ما أحوجنا إلى هذه «المنقبة»، خاصة فى هذه الأيام بعد موت شيخنا ـ رحمه الله ـ مع ملاحظة كما بينت فى رسالتنا «الميزان بين تصحيح الألبانى وتضعيف الطحان» أن السائل كان مرتجفًا من هيبة الشيخ ـ رحمه الله ـ أدت إلى اضطراب السائل فى عرض المسألة يظهر ذلك من قوله: الحديث عن حكيم الأثرم عن أبى هريرة، والصحيح: عن حكيم الأثرم عن أبى تميمة عن أبى هريرة، ومثل قوله المتابع لجملة: «**من أتى امرأة فى دبرها فقد كفر بما أنزل على محمد**». والصحيح المتابع لجملة: «**من أتى كاهنًا أو عرافًا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد** ﷺ». ومن أراد المزيد فعليه بالبحث الذى قدمناه فى هذه الرسالة.

إن مكانة الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ فى صدورنا لا تتغير ـ إن شاء الله ـ وأسأل الله تعالى أن يجعلنا وإياه من الذين يقول فيهم: ﴿**ادْخُلُوهَا بِسَلامٍ آمِنِينَ (٤٦) وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا عَلَىٰ سُرُرٍ مُّتَقَابِلِينَ**﴾ (الحجر: ٤٦-٤٧).

«ربنا توفنا مسلمين وألحقنا بالصالحين».

فعلى طالب هذا الفن مراعاة هذا المنهج للوصول للغاية من هذا العلم وتحقيق ثمرته التى بينّاها آنفاً.

والله وحده من وراء القصد

* * *

المحاضرة الأولى:

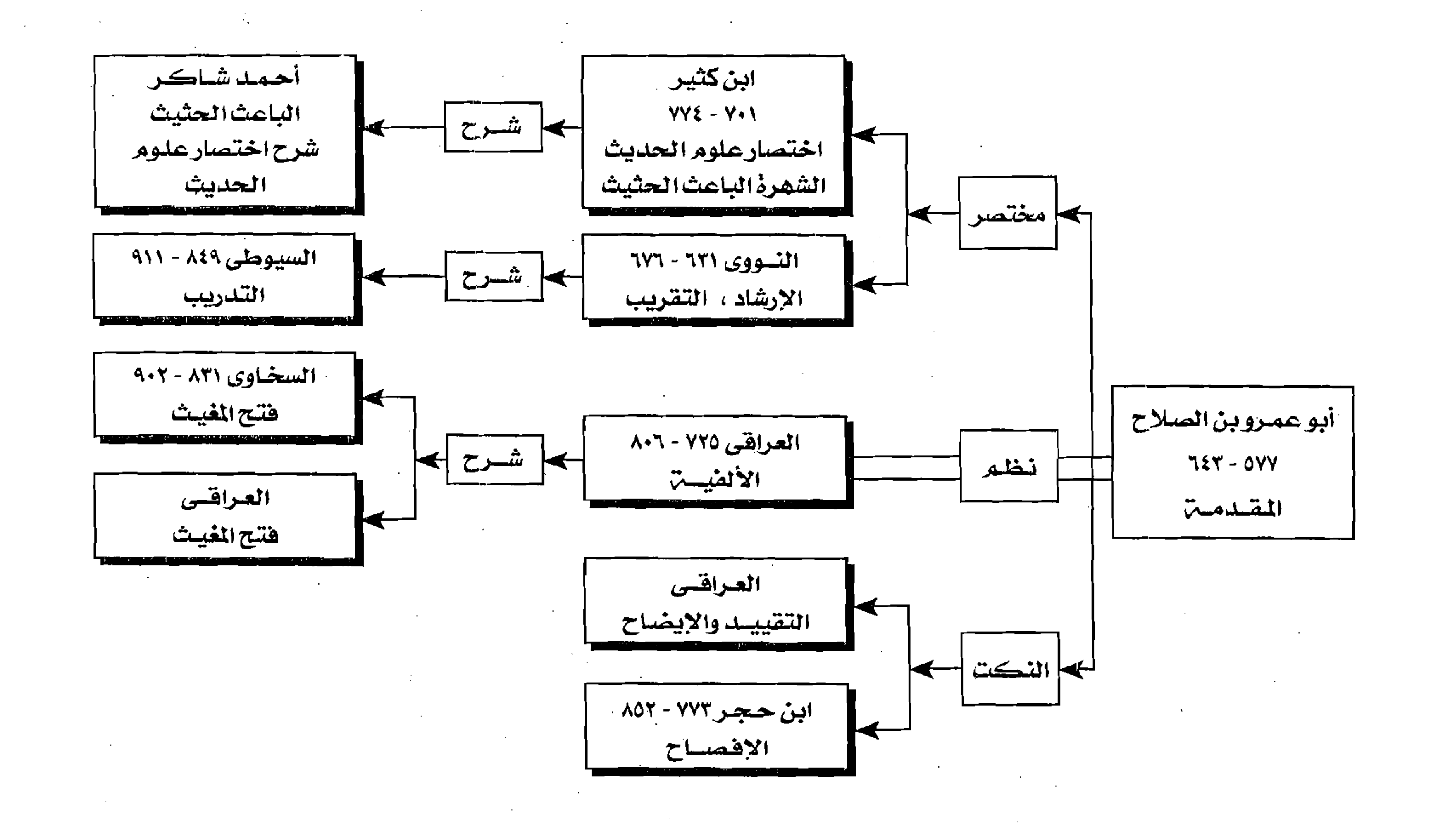
المرحلة الأولى:

التصانيف في اصطلاح أهل الحديث

١	٢	٣	٤	٥
أ- المصنف: القاضي أبو محمد الرامهرمزي هو الحسن بن عبد الرحمن بن خلاد.	أ- المصنف: الحاكم أبو عبد الله النيسابوري هو محمد بن عبد الله	أ- المصنف: أبو نعيم هو أحمد بن عبد الله	أ- المصنف: الخطيب هو أحمد بن علي	أ- المصنف: القاضي عياض
ب- التاريخ: توفى سنة ٣٦٠ هـ	ب- التاريخ: توفى سنة ٤٠٥ هـ	ب- التاريخ: توفى سنة ٤٣٠ هـ	ب- التاريخ: توفى سنة ٤٦٣ هـ	ب- التاريخ: توفى سنة ٥٤٤ هـ
جـ- كتابه: «المحدث الفاصل بين الراوي والواعي».	جـ- كتابه: «معرفة علوم الحديث».	جـ- كتابه: «المستخرج».	جـ- كتابه: «الكفاية في قوانين الرواية الجامع لآداب الشيخ والسامع».	جـ- كتابه: «الإلماع».
د- وصفه: لم يستوعب أنواع الحديث. هـ- ملحوظة: أول من صنف.	د- وصفه: لم يهذب ولم يرتب	د- وصفه: استدرك فيه علي الحاكم ما فاته من قواعد في أصول هذا الفن.	وصنَّف في كل فن من فنون الحديث، وقلّ فن من فنون الحديث إلا وقد صنف فيه	ملحوظة: هو أبو الفضل عياض بن موسي اليحصبي السبتي.

المرحلة الثانية:

١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨
أ- المصنف: أبو عمرو بن الصلاح	أ- المصنف: عماد الدين بن كثير	أ- المصنف: العراقي عبد الرحيم ابن الحسين بن عبد الرحمن أبو الفضل الزين العراقي	أ- المصنف: الحافظ ابن حجر	أ- المصنف: السخاوى وهو تلميذ ابن حجر	أ- المصنف: النووي وهو يحيي ابن شرف	أ- المصنف: السيوطي شرح «التقريب».	أ- مختصر مع التهذيب والزيادة يسمي: «محاسن الاصطلاح وتضمين كتاب ابن الصلاح» للإمام البلقيني وهو عمر ابن رسلان بن نصير (٧٢٤-٨٠٥هـ) ٨١ سنة
ب- التاريخ: (٥٧٧-٦٤٣هـ) ٦٦ سنة	ب- التاريخ: (٧٠١-٧٧٤هـ) ٧٣ سنة	ب- التاريخ: (٧٢٥-٨٠٦هـ) ٨١ سنة	ب- التاريخ: (٧٧٣-٨٥٢هـ) ٧٩ سنة	ب- التاريخ: (٨٣١-٩٠٢هـ) ٧١ سنة	ب- التاريخ: (٦٣١-٦٧٦هـ) ٤٥ سنة	ب- التاريخ: (٨٤٩-٩١١هـ) ٦٢ سنة	
جـ- كتابه: «علوم الحديث المشهور بمقدمة ابن الصلاح». د- ذكر به ٦٥ نوعاً. هـ- ولي تدريس الحديث بالمدرسة الأشرفية.	جـ- كتابه: «الباعث الحثيث في اختصار علوم الحديث». د- وصفه: اختصار مقدمة ابن الصلاح	جـ- كتبه: ١- «ألفية العراقي»، «نظم الدرر في علم الأثر». ٢- «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث». ٣- «نكت العراقي» التقييد والإيضاح لما أطلق وأغلق من كتاب ابن الصلاح. ملحوظة: النكتة هي مسألة لطيفة أخرجت بتدقيق فكر وإمعان نظر.	جـ- المصنف نكت العسقلاني واسم الكتاب «الإفصاح عن نكت ابن الصلاح». ملحوظة: ابن حجر تلميذ العراقي وله النخبة وشرحها «نزهة النظر»	جـ- كتابه: «فتح المغيث في شرح ألفية الحديث».	جـ- كتابه: «الإرشاد»، اختصره من علوم الحديث لابن الصلاح، ثم «التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير»، وهو اختصار الإرشاد.	جـ- كتابه: «تدريب الراوي في شرح تقريب النواوى».	


أبو عمرو بن الصلاح
٥٧٧ - ٦٤٣
المقدمة
مختصر
نظم
النكت
ابن كثير
٧٠١ - ٧٧٤
اختصار علوم الحديث
الشهرة الباعث الحثيث
النووى ٦٣١ - ٦٧٦
الإرشاد ، التقريب
العراقى ٧٢٥ - ٨٠٦
الألفية
العراقى
التقييد والإيضاح
ابن حجر ٧٧٣ - ٨٥٢
الإفصاح
شرح
شرح
شرح
أحمد شاكر
الباعث الحثيث
شرح اختصار علوم
الحديث
السيوطى ٨٤٩ - ٩١١
التدريب
السخاوى ٨٣١ - ٩٠٢
فتح المغيث
العراقى
فتح المغيث

المبحث الأول

المبدأ الأول: «الحد[1]»

١- قال الشيخ عز الدين بن جماعة:

حد علم الحديث «علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن».

{أورده السيوطي في «التدريب» (١/ ٤١)}

٢- وقال شيخ الإسلام أبو الفضل بن حجر:

«أولى التعاريف له أن يقال: «معرفة القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي»، وإن شئت حذفت لفظ «معرفة» فقلت: «القواعد ...» إلخ.

{نقله السيوطي في الفائدة الأولى من الفوائد الأربعة لمقدمة «التدريب»}

قلت: والتعريفان متطابقان تمام الانطباق:

فحدُّ علم الحديث عند ابن جماعة عناصره ثلاثة:

١- القوانين. ٢- السند. ٣- المتن.

والحد عند ابن حجر عناصره ثلاثة:

١- القواعد. ٢- الراوي. ٣- المَروي.

و«**القوانين**» جمع قانون وهو القاعدة.

وبهذا ترى تطابق الحد عند ابن جماعة وابن حجر.

---

(١) الحد لغة: المنع. واصطلاحاً: ما يميز الشيء عما عداه حتى لا يحدث اختلاط «لسان العرب» (٣/ ١٤٠، ١٤٢).

علم الحديث دراية .. وعلم الحديث رواية

قال ابن الأكفانى [1] فى كتاب «إرشاد القاصد»:

«علم الحديث الخاص بالرواية: علم يشتمل على نقل أقوال النبى ﷺ وأفعاله، وروايتها، وضبطها، وتحرير ألفاظها.

وعلم الحديث الخاص بالدراية: علم يعرف منه حقيقة الرواية، وشروطها، وأنواعها وأحكامها، وحال الرواة، وشروطهم، وأصناف المرويات وما يتعلق بها» اهـ..

تفصيل

يفصل الإمام السيوطى فى «التدريب» (١/ ٤٠) ما قاله ابن الأكفانى فى تعريف علم الحديث دراية بأنه علم يعرف منه:

١- حقيقة الرواية:

قال السيوطى: «فحقيقة الرواية، نقل السنة ونحوها وإسناد ذلك إلى من عُزِى إليه بتحديث وإخبار وغير ذلك».

٢- وشروط الرواية:

قال: «وشروطها، تحمل راويها لما يرويه بنوع من أنواع التحمل من سماع، أو عرض أو إجازة ونحوها».

٣- وأنواع الرواية:

قال: «وأنواعها: الاتصال والانقطاع ونحوهما».

---

(١) اسم الكتاب «**إرشاد القاصد إلى أسنى المطالب**» فى موضوعات العلوم ألفه شمس الدين محمد بن إبراهيم بن ساعد الأنصارى الأكفانى سنجارى المتوفى سنة ٧٩٤ هـ.

٤- وأحكام الرواية:

قال: «وأحكامها: القبول والرد».

٥- وحال الرواة:

قال: «وحال الرواة: العدالة والجرح وشروطهم فى التحمل وفى الأداء».

٦- وأصناف المرويات:

قال: «وأصناف المرويات: المصنفات من المسانيد والمعاجم والأجزاء وغيرها، أحاديث وآثاراً وغيرها وما يتعلق بها: وهو معرفة اصطلاح أهلها» اهـ.

العلاقة بين علم الحديث دراية
وعلم الحديث رواية

من تعريف ابن الأكفانى وتفصيل السيوطى الذى أوردناه آنفاً يتبين:

١- أن هناك منهجاً يتبع فى كيفية رواية ونقل علم الحديث رواية.

٢- هذا المنهج يسمى بعلم الحديث دراية.

استنتاج

ينقسم علم الحديث إلى قسمين:

١- علم الحديث دراية - وهو المراد عند الإطلاق.

ويسمى أيضاً:

أ- علم مصطلح الحديث.

ب- أو علم أصول الحديث.

جـ- أو علم أصول رواية الحديث.

أو ما اصطلح واتفق عليه المحدثون من قواعد وأصول لمعرفة حال الرواة والمتن.

٢- علم الحديث رواية:

وقد سبق تعريفه آنفاً.

هذا ليفرق بين علم الحديث دراية وعلم الحديث رواية.

وعلاقة كل منهما بالآخر، والمراد من أحد العلمين عند الإطلاق أى القول «علم الحديث» فهنا إطلاق يراد به علم الحديث دراية أو علم مصطلح الحديث أو علم أصول الحديث أو علم أصول رواية الحديث فهى مترادفة: كما هو ظاهر من قول ابن جماعة:

«علم الحديث: علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن».

مقارنة

علم الحديث دراية	علم الحديث رواية
علم بقوانين يعرف بها أحوال السند والمتن أو القواعد المعرفة بحال الراوي والمروى	علم يشتمل على نقل ما أضيف إلي النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة وضبطها وتحرير ألفاظها

قلت: وسنبين ما يتعلق بألفاظ كل علم فى بحوث علمية حديثية فى مكانها إن شاء الله.

* * *

المبحث الثاني

المبدأ الثاني: «الموضوع»

قال ابن جماعة:

«وموضوعه السند والمتن» [نقله السيوطي في «التدريب» (١/ ٤١)].

قلت: نستنتج أن موضوع علم الحديث يقوم على أساسين:

الأول: السند.

الثاني: المتن.

تعريف السند:

السنَد: هو سلسلة الرجال الموصلة للمتن.

ملحوظة هامة: وبهذا يكون السند «هو الإخبار عن طريق المتن» أي بسلسلة الرجال الموصلة إليه.

فائدة السند:

تظهر فائدة السند من معناه اللغوي الذي أُخذ منه لفظ السند، ولقد أُخذ لفظ السند لغة من أصلين ذكرهما ابن جماعة كما في «التدريب» (١/ ٤١) حيث قال:

١- «وأخذه إما من السند وهو ما ارتفع وعلا من سفح الجبل لأن المسند يرفعه إلى قائله.

٢- أو من قولهم: فلان سند. أي معتمد.

فسمى الإخبار عن طريق المتن سنداً لاعتماد الحفاظ فى صحة الحديث وضعفه عليه» اهـ.

الإسناد والسند

الإسناد له معنيان:

١- **الإسناد:** هو سلسلة الرجال الموصلة إلى المتن.

وهو بهذا المعنى مرادف السند. يتضح ذلك من قول ابن جماعة:[١]

«المحدثون يستعملون السند والإسناد لشىء واحد».

٢- **الإسناد:** رفع الحديث إلى قائله.

ملحوظة: هناك مرادفات لكلمة «رفع» مثل «عزو»، «نسبة».

فائدة:

يتضح مما أوردناه آنفاً أن للإسناد معنيين:

فأى المعنيين أصح إطلاقاً على الإسناد؟

والإجابة:

والصحيح فيه أنه يطلق على هذا وعلى هذا.

١- فيطلق الإسناد على السند الذين هم الرواة.

٢- ويطلق أحياناً على «نسبة الحديث إلى راويه».

فيقال: أسند الحديث إلى فلان، أسنده إلى أبى هريرة، أسنده إلى ابن عباس، أسنده إلى ابن عمر.. وهكذا -رضى اللهم عنهم أجمعين.[٢]

---

(١) السيوطى فى «التدريب» (١/ ٤٢).

(٢) «شرح البيقونية» لابن عثيمين - رحمه الله - (ص ٥٩).

أهمية السند

لقد بيّنا آنفاً فائدة السند المستنبطة من معناه اللغوى.

وهذا ما عرفه سلفنا الصالح بما هو أشمل من ذلك.

فقد أخرج الإمام مسلم فى «مقدمة الصحيح» باب «الإسناد من الدين».

حيث قال:

١- وحدثنى محمد بن عبد الله بن قُهْزاد من أهل مَرْو قال: سمعت عَبْدان بن عثمان يقول: سمعت عبد الله بن المبارك يقول:

«الإسناد من الدين ولولا الإسناد لقال من شاء ما شاء».

٢- وقال محمد بن عبد الله: حدثنى العباس بن أبى رزمة قال: سمعت عبد الله يقول: «بيننا وبين القوم القوائم» يعنى الإسناد.

قال الإمام النووى فى شرحه لهذا النص:

«ومعنى هذا الكلام: إن جاء بإسناد صحيح قبلنا حديثه، وإلا تركناه فجعل الحديث كالحيوان لا يقوم بغير إسناد كما لا يقوم الحيوان بغير قوائم» اهـ.

الأساس الثانى لموضوع علم الحديث

المتن:

تعريفه: قال ابن جماعة:

«هو ما انتهى إليه غاية السند من الكلام».

قلت: والمتن لغة، قال ابن منظور فى «لسان العرب» (١٣/٣٩٨):

متن كل شيء: ما ظهر منه».

قلت: فكأن المسند أظهر الحديث بسنده.

ملحوظة:

والعين ترى ما ارتفع من الأرض ظاهراً، ومن هنا جاء معنى المتن ففى «اللسان» أيضاً:

«المتن: ما ارتفع من الأرض واستوى، وقيل: ما ارتفع وصلب».

قلت: لأن المسند يقويه بالسند ويرفعه إلى قائله.

المصطلح التطبيقى للسند والمتن

س١: اذكر حديثاً ثم وضح منه حد السند والمتن؟

جـ:

١- **الحديث:** قال البخارى فى «صحيحه» كتاب «العلم» باب «إثم من كذب على النبى ﷺ» حديث رقم (١٠٩):

حدثنا مكى بن إبراهيم قال: حدثنا يزيد بن أبى عُبَيْد عن سلمة قال: سمعت النبى ﷺ يقول: «**من يقل علىّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**».

٢- **السند:** سلسلة الرجال الموصلة للمتن وهى:

قول البخارى: حدثنا مكى بن إبراهيم: قال: حدثنا يزيد بن أبى عبيد، عن سلمة قال: سمعت النبى ﷺ يقول:

وهذا هو الإخبار عن طريق المتن.

٣- **المتن:** ما انتهى إليه السند من الكلام وهو:

«**من يقل علىّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار**».

س٢: ما هو الأساس الذى بُنى عليه السند؟

جـ: بُنى السند على أربع طبقات رئيسية هى:

١- **طبقة الصحابة:** من لقى النبى ﷺ مسلماً ومات على الإسلام.

٢- **طبقة التابعين:** من لقى صحابياً مسلماً ومات على الإسلام.

٣- **طبقة أتباع التابعين:** من لقى تابعياً مسلماً ومات على الإسلام.

٤- **طبقة الآخذين:** عن تبع الأتباع.

س٣: طَبِّق هذه الطبقات الأربعة الرئيسية على حديث سلمة المذكور؟

جـ: الطبقة الأولى : سلمة بن الأكوع - صاحب النبى ﷺ .

الطبقة الثانية: يزيد بن أبى عبيدة - التابعى مولى سلمة بن الأكوع.

الطبقة الثالثة: مكى بن إبراهيم - من أتباع التابعين.

قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ٢٤٣):

«سمع من سبعة عشر نفساً من التابعين منهم يزيد بن أبى عُبيد المذكور هنا وهو من كبار شيوخ البخارى، ومكى اسم وليس بنسب».

الطبقة الرابعة: المصنف وهو الإمام البخارى من الآخذين عن تبع الأتباع.

س٤: كم عدد الرواة بين المصنف وبين رسول الله ﷺ فى هذا الحديث؟

جـ: بين المصنف وبين رسول الله ﷺ ثلاثة رواة فقط.

س٥: بما تسمى أحاديث البخارى التى جاءت أسانيدها بهذا العدد؟

جـ: تسمى أحاديث البخارى التى يكون فيها عدد الرواة بينه وبين رسول الله ﷺ ثلاثة فقط «ثلاثيات البخارى».

س٦: ما ترتيب هذا الحديث بالنسبة لأحاديث البخارى عامة وبالنسبة لثلاثيات البخارى خاصة؟

جـ: هذا الحديث ترتيبه بالنسبة لصحيح البخارى رقم (١٠٩).

وترتيبه بالنسبة لثلاثيات البخارى رقم (١).

قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ٢٤٣):

«وهذا الحديث أول ثلاثى وقع فى «البخارى» وليس فيه أعلى من الثلاثيات، وقد أفردت فبلغت أكثر من عشرين حديثاً».

س٧: قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ٢٧٣) عن «صحيح البخارى»:

«وليس فيه أعلى من الثلاثيات» ما معنى «أعلى»؟

جـ: أعلى بالنسبة إلى علو السند، فكلما قل رجال السند فهو عال وكلما كثر رجال السند فهو نازل.

قال البيقونى:

وكل ما قَلّت رجاله علا وضده ذاك الذى قد نزلا

ملحوظة هامة:

لا يمكن تفسير قول الحافظ هذا إلا بمعرفة هذا المصطلح المتعلق بالسند وهو السند العالى والسند النازل.

فقوله: «ليس فيه أعلى من الثلاثيات» يفسر: بأنه ليس فى البخارى حديث يكون سنده بين البخارى وبين رسول الله ﷺ أقل من ثلاثة.

* * *

المبحث الثالث

المبدأ الثالث: «الثمرة»

• ثمرة علم المصطلح:

هو معرفة المقبول والمردود.

فقال ابن جماعة:

«وغايته معرفة الصحيح من غيره» كذا في «التدريب» (١/ ٤١).

ملحوظة:

«الثمرة» و «الغاية» و «الفائدة» و «المقصود»: مترادفات.

تحقيق الثمرة

أصبحت دراسة «علم المصطلح» في هذه الأيام. في الجامعات وغيرها لا تحقق الثمرة، فقد اقتصر المصطلح على حفظ مختصر أو نظم. وهو أشبه بطالب يحفظ متون نظريات هندسية، فإذا ما ووُجِهَ بتمارين تطبيقية، ضاعت منه الثمرة، وأصبح ما حفظه لا يسمن ولا يغني من جوع، وقد ربطت بين هذا العلم الشرعي في تطبيقه وبين الهندسة في تطبيقها، لأن للنظريات في علم الهندسة ثمرة، وللمصطلح في الحديث ثمرة، وعلم بغير ثمرة لا ثمرة فيه.

يتضح ذلك الربط من قول شيخ الإسلام ابن تيمية في «مجموع الفتاوى» (٩/ ١٢٩):

«كثير من متأخرى أصحابنا يشتغلون وقت بطالتهم بعلم الفرائض، والحساب، والجبر، والمقابلة، والهندسة، ونحو ذلك، لأن فيه تفريجاً للنفس، وهو علم صحيح لا يدخل فيه غلط.

وقد جاء عن عمر بن الخطاب أنه قال: «إذا لهوتم فالهوا بالرمى، وإذا تحدثتم فتحدثوا بالفرائض. فإن حساب الفرائض علم معقول مبنى على أصل مشروع، فتبقى فيه رياضة العقل وحفظ الشرع» اهـ.

قلت: فهذه العلوم بالتطبيقات المستمرة تعطى رياضة العقل، فتعتاد النفس العلم الصحيح، والقضايا الصحيحة. وهذا ما بيّنه شيخ الإسلام ابن تيمية فى «مجموع الفتاوى» (٩/ ١٢٨) حيث قال:

«ففى الإدمان[1] على معرفة ذلك تعتاد النفس العلم الصحيح، والقضايا الصحيحة الصادقة، والقياس المستقيم، فيكون فى ذلك تصحيح الذهن والإدراك. وتعود النفس أنها تعلم الحق وتقوله، لتستعين بذلك على المعرفة التى هى فوق ذلك» اهـ.

قلت: فمن كلام شيخ الإسلام على شغل وقت البطالة بالحساب والجبر والهندسة رياضة للعقل لتستعين بذلك على تطبيق القواعد الكلية على الأدلة التفصيلية لاستنباط الأحكام الشرعية، وهو ما قصده شيخ الإسلام بقوله: «لتستعين بذلك على المعرفة التى هى فوق ذلك».

قلت: والاقتصار على حفظ نظم أو مختصر بغير تطبيق، يؤدى إلى بلادة لا يبقى معها رياضة للعقل.

وهذا ما أخذه السخاوى على السيوطى فى «الضوء اللامع» حيث اتهمه بعدم الإمعان فى كل الفنون، ووصفه بالبلادة، لأنه لا يحسن علم الحساب

---

(١) الإدمان هو: المداومة، يقال: فلان يدمن كذا، أى يديمه. كذا فى «لسان العرب» (١٣/ ١٥٩).

كما ذكره عن نفسه، كذا فى تقديم «المقاصد الحسنة» للشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف.

قلت: من هذا يجب أن ينشط طالب «علم المصطلح النظرى» من حفظ القواعد إلى العلم التطبيقى لتحقيق الثمرة من علم الحديث.

وهذا ما أشار إليه أخى الشيخ على بن حسن الحلبى فى مقدمته لكتاب «النكت على نزهة النظر» (ص ٣٣، ٣٤) حيث قال:

«وللدكتور العِتْر فى تعليقاته القليلة أخطاء علمية عدة، تنبئ عن الخطر العلمى العظيم الناتج عن الهُوَّة الواسعة بين العلم النَّظرى والعلم التطبيقى !!.

فكثير من هؤلاء الدَّكاترة ـ من أمثال العِتْر ورَبْعِه ـ إذا كتبوا فى المصطلح وعلوم الحديث، حَسِبَهم الناظر إليهم أبناء حَجَر (!) هذا الزمان!

ولكنهم ـ وفَّقهم الله للخَيْر ودَفْع الضَّيْر ـ إذا ما وُجهوا بأسانيد يدرسونها، أو أحاديث يتكلمون عليها، وجموا وجوماً شديداً، وخبطوا خبط عشواء!!

فهذه ـ وللأسف ـ حقيقة واقعة ينبغى على الطلاب أن يتنبهوا إليها ويجب على أهل العلم أن يُنَبِّهوا عليها» اهـ.

غـــرور

لقد اغتَّر الكثير فى هذا الزمان بحفظ نظم أو مختصر، فظن أنه بلغ الغاية من علم الأثر، وعند التطبيق رسب واندحر، هو كما ذكرت آنفاً أشبه بطالب حفظ نظريات هندسية، وعند التطبيق ظهرت بلادته العقلية.

وهذا سبب عدم تحقيق الثمرة، المبينة فى المبادئ العشرة.

سبب آخر من أسباب ضياع الثمرة

ظن كثير من مؤلفى الكتب أنهم بعزوهم الحديث إلى كتاب من كتب السنة أنهم قد حققوا الثمرة، ولكن هيهات هيهات. فبينهم وبين الثمرة مفاوز[1] تنقطع فيها أعناق المطى.

حيث أن هناك ترابطاً شديداً بين التخريج، والجرح والتعديل، ومصطلح الحديث، هذا الترابط تنتج منه الثمرة، فبالتخريج يعرف الحديث فى مواضعه الأصلية ، وبهذا يعرف سند الحديث وطرقه، ثم بالجرح والتعديل يعرف حال الرجال، وبتطبيق قواعد المصطلح ومعرفة العلل والشذوذ نجنى ثمرة علم المصطلح وهى تمييز الصحيح من السقيم من الأحاديث.

ملحوظة هامة:

وبغير هذا الترابط بين التخريج والتحقيق فلا تظهر الفائدة ولا يجنى ثمرةٌ.

ولذلك يقول الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ فى مقدمة «غاية المرام فى تخريج أحاديث الحلال والحرام»:

«ولا يعفيهم من المسئولية ما جرى عليه جمهور كبير من الكُتَّاب اليوم وفيهم بعض من ينتسب إلى الحديث ألا وهو تخريجهم الحديث فى حاشية الكتاب بعزوه إلى كتاب من كتب السنة دون بيان مرتبته من الصحة أو الضعف ولو بالنقل عن بعض الأئمة متوهمين أنهم قد قاموا بما يجب عليهم من التحقيق.

والحق أن هذا الصنيع لا يسمن ولا يغنى من جوع عندى، بل هو أقرب إلى الغش والتدليس على القراء منه إلى نصحهم ونفعهم، ولو أنهم لا

---

(١) مفاوز: يعنى انقطاع كثير.

يقصدون ذلك، لاسيما أولئك الذين يتوسعون فى التخريج توسعاً مملاً، فيسودون به عدة أسطر يسهل لهم ذلك الفهارس العلمية التى وضعت فى هذا الزمن.

فهذه الظاهرة من التخريج وإن كانت بخير من حيث دلالتها على اهتمام الكُتَّاب اليوم بعلم الحديث وكتبه، فذلك غير كاف، بل هو يوهم ما قد لا يقصدون من الصحة، ذلك لأن عامة القراء لا يفرقون بين التخريج والتحقيق.

فيتوهمون من مجرد العزو لإمام من أئمة الحديث الصحة، ولا تلازم بينهما إلا نادراً، والذين يعرفون منهم المذكور، لا يستفيدون من مجرد التخريج شيئاً يذكر، اللهم إلا من كان قادراً على التحقيق فإن ذاك ييسر له الرجوع إلى مخرج الحديث ليتحقق من صحته أو ضعفه.

ولكن هذا النوع فيهم نادرٌ جداً بحيث يمكن أن يقال دون أى شك أو ريب أن نسبة هؤلاء القادرين على التحقيق بالنسبة للقراء أقل بكثير من نسبة حفاظ القرآن الكريم إلى عامة الناس، فهى فائدة لا تكاد تذكر بالنسبة إلى عامتهم.

لذلك فالذين يعرفون الفرق المذكور سيظلون حيارى أمام التخريج، لا يعرفون منه أصحيح حديثه أم ضعيف.

هذا إن لم يميلوا إلى استلزام الصحة منه على الرغم من معرفتهم المشار إليها، يحملهم على ذلك حسن ظنهم بالمؤلف وعلمه لاسيما إذا كان من حملة الشهادات العالية، والشهرة الواسعة. جاهلين أنه لو كانت شهادته هذه فى علم الحديث نفسه، فليس يعنى ذلك أنها صيّرته عالماً بفن التصحيح والتضعيف والجرح والتعديل، ونقد الأسانيد والمتون، ومعرفة العلل، لاسيما الخفية منها.

كلا فإن ذلك يحتاج مع التَخصُّص إلى جهد عظيم وممارسة طويلة الأمد من نفس مؤمنة صابرة صامتة دائبة على البحث فى كتب السنة وأسانيد أحاديثها، وتراجم رجالها. المطبوع منها والمخطوط.

والنظر فى نقد الأئمة للأسانيد والمتون المتقدمين منهم والمتأخرين، ومقابلة أقوالهم وترجيح الراجح منها. وتمييز سليمها من سقيمها، وقويّها من ضعيفها، وغير ذلك مما يستحيل معرفة التمكن منه بمجرد الحصول على شهادة (الدكتوراه) لاسيما فى غير علم (الحديث) اهـ.

قلت: يتضح مما ذكرناه أسباب ضياع الثمرة والتى هى من أهم مبادئ علم الحديث العشرة.



مبحث المبادئ الثلاثة

الحد - الموضوع - الثمرة

لقد بيّن السيوطى فى «ألفيته» هذه المبادئ الثلاثة حيث قال:

علم الحديث ذو قوانين تُحدْ — يُدرى بها أحوال متن وسندْ
فذانك الموضوع والمقصودُ — أن يُعرف المقبول والمردود
والسند الإخبار عن طريقِ — متن كالإسناد لدى فريقِ
والمتن ما انتهى إليه السند — من الكلام ....

(علم): مصطلح أهل (الحديث) مبتدأ. خبره قوله (ذو): أى صاحب (قوانين): جمع قانون، وهو القاعدة، (تُحد): أى تضبط تلك القوانين والجملة صفة لقوانين فى محل جر.

(يُدرى): بالبناء للمجهول، ونائب فاعله (أحوال) أى يعرف (بها): أى بتلك القوانين. (أحوال متن): للحديث من صحة، وحسن، وضعف، ورفع، ووقف، وغير ذلك. مما يأتى (و) أحوال (سند) له من صفات رجاله وكيفية التحمل والأداء وغير ذلك مما سيأتى أيضاً.

وبالجملة صفة قوانين، بعد صفة، أو فى محل نصب حال.

(فذانك): أى المتن والسند، تثنية «ذا» وعود الإشارة إلى المضاف إليه قليل، كما عاد الضمير إليه فى قوله تعالى: ﴿**ادْخُلُوا أَبْوَابَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا**﴾ (غافر:٧٦)، أفاده بعض المحققين الأعلام، وهو مبتدأ، خبره قوله (الموضوع): أى موضوع علم الحديث دراية، وهو مصطلح الحديث،

وموضوع كل علم مـآ يبحث فيه عن عوارضه الذاتيـة، فموضوع علم مصطلح أهل الحديث المتن والسند.(١)

(والمقصود): أى الفائدة، والغاية من علم الحديث هذا، وهو مبتدأ، خبره قوله (أن يعرف المقبول) من الحديث، ليعمل به.

(والمردود) منه، ليجتنب، لأنه إن وجدت فيه صفة القبول يؤخذ به وإلا فلا.

قلت: هذا ما قاله محمد الأتيـوبى الوَلَوِّىّ فى «شرح ألفية السيوطى» وفى قوله: «أن يعرف المقبول» من الحديث، ليعمل به: نظر، لأنه ليس كل مقبول يعمل به.

الشاهد على ذلك قول الحافظ ابن حـجر فى «شرح النخبة» (ص ١٠٣): «ثم المقبول» ينقـسم أيضاً إلى معمول به وغير مـعمول به، لأنه (إن سلم من المعارضة) أى: لم يأت خبر يضاده، (فهو المحكم). وأمثلته كثيرة.

(وإن عورض)، فـلا يخلو إما أن يكون معـارضه مقبـولاً مثله. أو يكون مردوداً. فـالثانى لا أثر له، لأن القوى لا تـؤثر فيه مـخالفة الضـعيف، وإن كانت المعـارضة (بمثله). فلا يخلو إمـا أن يمكن الجمع بين مدلولـيهما بغـير تعسف أو لا.

(فإن أمكن الجمع. فـ) هو النوع المسمى (مختلف الحديث)، وإن لم يمكن الجمع، فلا يخلو إما أن يعرف التاريخ (أوْ لا):

فإن عرف (وثبت المتأخر) به، أو بأصـرح منه، (فهو الناسخ، والآخر المنسوخ).

---

(١) ابن جماعة كما فى «التدريب» (١/ ٤١).

والنسخ: رفع تعلق حكم شرعى بدليل شرعى متأخر عنه.

والناسخ: ما يدل على الرفع المذكور.

وتسميته ناسخاً مجاز، لأن الناسخ فى الحقيقة هو الله تعالى.

وإن لم يعرف التاريخ، فلا يخلو إما أن يمكن ترجيح أحدهما على الآخر بوجه من وجوه الترجيح المتعلقة بالمتن أو بالإسناد أو لا، فإن أمكن الترجيح، تعين المصير إليه (وإلا)، فلا.

فصار ما ظاهره التعارض واقعاً على هذا الترتيب:

١- الجمع إن أمكن.

٢- فاعتبار الناسخ والمنسوخ.

٣- (فالترجيح) إن تعيّن.

٤- (ثم التوقف) عن العمل بأحد الحديثين.

والتعبير بالتوقف أولى من التعبير بالتساقط، لأن خفاء ترجيح أُحدهما على الآخر إنما هو بالنسبة للمعتبر فى الحالة الراهنة، مع احتمال أن يظهر لغيره ما خفى عليه، والله أعلم». اهـ.

وقد ذكر الإمام السيوطى ـ رحمه الله ـ من المبادئ العشرة هنا ثلاثة:

الحد، والموضوع، والفائدة، لأنها المهم جداً... وانظر التفصيل فى كتابنا «المدخل للمبادئ العشرة».

(والسند) المتقدم ذكره، مبتدأ خبره قوله (الإخبار) بكسر الهمزة مصدراً (عن طريق متن) متعلق بـ «الإخبار»، أو بمحذوف حال من «الإخبار»، أى حال كونه ناشئاً عن طريق متن.

والمعنى: أن السند هو إخبار المحدث بالحديث، ذاكراً طريقه، أخذاً مما ارتفع من سفح الجبل، لأن المسند يرفعه إلى قائله، أو من قولهم: فلان سند: أى معتمد، سمى به لاعتماد الحفاظ عليه فى صحة الحديث وضعفه.(١)

وأما الإسناد فهو رفع الحديث إلى قائله، وهو متقارب مع السند فى الاعتماد(٢) وقال بعضهم: هما شىء واحد، وإليه أشار بقوله:

(كالإسناد) خبر لمحذوف أى هو ـ أى السند ـ كائن كالإسناد من حيث المعنى (لدى فريق) بالتنكير، وفى نسخة بالتعريف، أى عند طائفة من علماء الحديث.

(والمتن) بفتح فسكون مبتدأ خبره قوله (ما انتهى إليه السند) أى ما بلغ إليه السند من النهاية، يقال: انتهى الأمر إذا بلغ النهاية، وهى أقصى ما يمكن أن يبلغه، قاله فى المصباح.

(من الكلام) بيان لـ «ما»، وهو مشتق من المماتنة، وهى المباعدة فى الغاية، لأنه غاية السند، أو من مَتَنْتُ الكبش، إذا شققت جلدة بيضته، واستخرجتها، فكأن المُسنِد استخرج المتن بسنده، أو من المُتْن بالضم، وهو ما صلب وارتفع من الأرض لأن المسند يقويه بالسند، ويرفعه إلى قائله، أو من تمتين القوس أى شدها بالعصب، لأن المسند يقوّى الحديث بسنده»(٣) اهـ.

* * *

(١)قاله ابن جماعة ونقله عنه السيوطى فى «التدريب» (١/ ٤١) ونقله بغير عزو الولَّوى.
(٢)قاله الطيبى ونقله السيوطى عنه والولَّوى بغير عزو.
(٣)قاله السيوطى فى «التدريب» (١/ ٤٢) ونقله بتمامه الولَّوى بغير عزو فى «شرح الألفية».

مبحث النسبة بين
الحديث والخبر والأثر

الغرض من دراسة هذه النسبة: الوقوف على منزلة علم الحديث بالنسبة إلى العلوم الشرعية. (وانظر كتابنا «المدخل إلى علوم الحديث» تجد التفصيل).

النسبة بين الحديث والخبر:

بيَّنها الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص ٥٣) قال:

«وقيل: بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس».

قلت: أى كل حديث خبر وليس كل خبر حديثاً.

تفصيل

لكى تستبين هذه النسبة يجب أن يقف طالب هذا الفن على معرفة معنى الحديث والخبر والأثر.

س١: عرف الحديث لغة؟

جـ: قال السيوطى فى فوائد مقدمة «التدريب» (١/ ٤٢):

«وأما الحديث فأصله: ضد القديم وقد استعمل فى قليل الخبر وكثيره، لأنه يحدث شيئاً فشيئاً».

س٢: عرف الحديث اصطلاحاً؟

جـ: هو ما يضاف إلى النبى ﷺ. نقله السيوطى فى «التدريب» (١/ ٤٢) عن شيخ الإسلام ابن حجر حيث قال: «وقال شيخ الإسلام ابن حجر فى شرح البخارى: المراد بالحديث فى عرف الشرع: «ما يضاف إلى النبى ﷺ».

فائدة:

قال السيوطى: «وكأنه أريد به مقابلة القرآن لأنه قديم».

قلت: نستنتج أن الحديث عند أهل الاصطلاح: ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة.

أولاً: الحديث القولى

وهو كل ما تلفظ به النبى ﷺ مضافاً إليه فيخرج بذلك القرآن لأنه كلام الله تعالى وبلاغ رسول الله ﷺ لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾ (المائدة: ٦٧).

المصطلح التطبيقى للحديث القولى:

س٣: اذكر الاصطلاح التطبيقى للحديث من حيث ما يضاف إلى النبى ﷺ من القول؟

جـ: الاصطلاح التطبيقى للحديث قولاً هو مثل:

ما أخرجه البخارى (٦/ ٤٢٦ ـ فتح) ح (٣٣٣٦ ـ تعليقاً) من حديث عائشة، ووصله فى «الأدب المفرد».

ومسلم ح (٢٦٣٨) كتاب البر والصلة ح (١٥٩)، وأبو داود ح (٤٨٣٤)، وأحمد (٢/ ٢٩٥، ٥٢٧، ٥٣٩) من حديث أبى هريرة والطبرانى فى «الكبير» (١٠/ ٢٨٣) ح (١٠٥٥٧) من حديث عبد الله بن مسعود قال رسول الله ﷺ: «**الأرواح جنود مجندة، فما تعارف منها ائتلف وما تناكر منها اختلف**».

ثانياً: الحديث الفعلى

وهو عبارة عن سلوكه ﷺ وتطبيقه العملى لوحى الله تعالى المنزل عليه.

المصطلح التطبيقى للحديث الفعلى

س٤ : اذكر الاصطلاح التطبيقى للحديث من حيث ما يضاف إلى النبى ﷺ من الفعل؟

جـ: الاصطلاح التطبيقى للحديث فعلاً هو مثل:

ما أخرجه البخارى (١/ ٣٢٤) ح (١٦٨، ٤٢٦، ٥٣٨٠، ٥٨٥٤، ٥٩٢٦)، ومسلم ح (٢٦٨) باب: حبه ﷺ التيامن ح (٦٦، ٦٧)، من كتاب الطهارة، وأبو داود ح (٤١٤٠)، والترمذى ح (٦٠٨)، والنسائى (٨/ ١٣٣) وابن ماجه ح (٤٠١)، والبيهقى فى «السنن» (١/ ٨٦)، وأحمد (٦/ ٩٤، ١٣٠، ١٤٧) من حديث عائشة قالت: «كان رسول الله ﷺ يحب التَيَمُنْ ما استطاع، فى طهوره، وتنعله، وترجله، وفى شأنه كله». واللفظ للبخارى كذا فى الحديث (٥٣٨٠).

ثالثاً: الحديث التقريرى

هو ما صدر عن بعض أصحاب النبى من قول أو فعل وأقره ﷺ. إما بسكوت منه وعدم إنكار، وإما بموافقة وإظهار استحسان.

المصطلح التطبيقى للحديث التقريرى:

س٥: اذكر الاصطلاح التطبيقى للحديث تقريراً؟

جـ: الاصطلاح التطبيقى للحديث تقريراً هو مثل:

١- ما أخرجه البخارى (٢/٥٠٦- فتح) ح (٩٤٦، ٤١١٩) من حديث ابن عمر قال:

«قال النبى ﷺ لنا لما رجع من الأحزاب: «**لا يُصَلِّيَنَّ أحد العصر إلا فى بنى قُرَيظة**، فأدرك بعضهم العصر فى الطريق، فقال بعضهم: لا نصلى حتى نأتيها، وقال بعضهم: بلى نصلى، لم يُرَدْ منا ذلك. فذُكر ذلك للنبى ﷺ فلم يعنف واحداً منهم».

قال الحافظ فى «الفتح» (٧/٤٧٣):

«وحاصل ما وقع فى القصة أن بعض الصحابة حملوا النهى على حقيقته ولم يبالوا بخروج الوقت.

والبعض الآخر حملوا النهى على غير الحقيقة وأنه كناية عن الحث والاستعجال والإسراع إلى بنى قريظة».

قلت: فالفريق الأول الذى فهم من النهى أنه على حقيقته لم يصلوا العصر إلا فى بنى قريظة، وأخروها إلى هناك حتى خرج وقتها.

والفريق الثانى الذى فهم من النهى أنه ليس على حقيقته وأن المقصود منه الإسراع صلاها فى وقتها.

الاستنتاج التطبيقى من الحديث:

لما علم النبى ﷺ بما صنع الفريقان لم يعنف واحداً منهم، ولم ينكره عليه، فكان ذلك منه ﷺ إقراراً بصواب صنيعهما، وصار ذلك سنة تقريرية عنه ﷺ

٢- وأخرج البخارى (١/ ٥٤١) كتاب: التميم، باب: إذا خاف الجنب على نفسه المرض، أو الموت، أو خاف العطش تيمم -تعليقاً- وأبو داود ح (٣٣٤)، وأحمد (٤/ ٢٠٣، ٢٠٤) ح (١٧٨٤٥) من حديث عمرو بن العاص قال:

«احتلمت فى ليلة باردة فى غزوة ذات السلاسل فأشفقت أن أغتسل فأهْلِكَ، فتيممتُ، ثم صليت بأصحابى الصبح، فذكروا ذلك للنبى ﷺ، فقال: **«يا عمرو، صليتَ بأصحابك وأنت جنب؟** فأخبرته بالذى منعنى من الاغتسال، وقلت: إنى سمعت الله يقول: ﴿**وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً**﴾ فضحك رسول الله ﷺ ولم يقل شيئاً».

قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ٥٤١):

«لم يَلُم رسول الله ﷺ عمراً فكان ذلك تقريراً دالاً على الجواز» اهـ.

قلت: نستنتج من ذلك الدليل على السنة التقريرية.

استنتاجات أخرى فقهية للحافظ ابن حجر فى «الفتح» (١/ ٥٤١) حول هذا الحديث حيث قال:

أ- «وفى هذا الحديث جواز التيمم لمن يتوقع من استعمال الماء الهلاك، سواء كان لأجل برد أو غيره.

ب- وجواز صلاة المتيمم بالمتوضئين.

جـ- وجواز الاجتهاد فى زمن النبى ﷺ» اهـ.

قلت: ذكرت هذه الاستنتاجات فوق الاستنتاج الذى هو محل بحثنا وهو السنة التقريرية أو الحديث التقريرى ليتعلم الطالب كيفية الاستنباطات الفقهية من متون الأحاديث.

فائدة هامة:

الحديث عند البخارى جاء معلقاً بصيغة التمريض، ويظن الكثير من طلاب العلم أن الحديث إذا جاء معلقاً بصيغة التمريض يكون (ضعيفاً). وهذا ليس صحيحاً إذا أُطْلِقَ، حيث قال ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» (ص ٢٨):

«وما كان منها بصيغة التمريض فلا يستفاد منها صحة ولا تنافيها أيضاً».

قلت: وصيغة التمريض نحو: «قيل»، «رُوِىَ عن»، «يُروَى»، «يُذْكَر» ونحوها.

التطبيق العملى لهذا المصطلح:

الحديث عند البخارى نصه:

«ويذكر أن عمرو بن العاص أجنب فى ليلة باردة فتيمم وتلا ﴿وَلا تَقْتُلُوا أَنفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا﴾(النساء: ٢٩) فذكر للنبى ﷺ فلم يُعنِّفْ» اهـ.

قلت: بمقارنة هذا المتن بمتن رواية أبى داود وأحمد نجد أن البخارى اختصر المتن، وهذا من الأسباب التى جعلت الإمام البخارى يذكر الحديث بصيغة التمريض وهى «ويُذْكَر» مع أن الحديث (صحيح)، فصيغة التمريض هنا لم يذكرها البخارى لضعف الحديث ولكن ذكرها لاختصار المتن.

يتضح ذلك مما بيّنه الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (١/ ٥٤١) حيث قال: «وإسناده قوى، لكنه علقه بصيغة التمريض لكونه اختصره».

قلت: وبهذا يتضح صحة التطبيق للقاعدة:

«وما كان منها بصيغة التمريض فلا يستفاد منها صحة ولا تنافيها أيضاً».

قلت: وهذا إثبات لقوله: «ولا تنافيها أيضاً».

وسنفصل ذلك إن شاء الله، تفصيلاً فى موضعه عند مبحث التعليقات فى الصحيحين.

٣- وأخرج أبو داود (١/ ٩٣) ح (٣٣٨) كتاب الطهارة باب: فى المتيمم يجد الماء بعد ما يصلى فى الوقت، وصححه الألبانى فى «صحيح أبى داود» ح (٣٢٧، ٣٣٨)، والدارمى (١/ ٢٠٧) ح (٧٤٤)، والحاكم (١/ ١٨٨، ١٧٩) والنسائى «كتاب الغسل والتيمم» باب: التيمم لمن يجد الماء بعد الصلاة (١/ ٢١٣) ح (٤٣٣)، والدارقطنى (١/ ١٤٧) ح (٧١٧) من حديث أبى سعيد الخدرى قال: «خرج رجلان فى سفر، فحضرت الصلاة وليس معهما ماء، فتيمما صعيداً طيباً، فصليا، ثم وجدا الماء فى الوقت، فأعاد أحدهما الصلاة والوضوء، ولم يعد الآخر، ثم أتيا رسول الله ﷺ فذكرا ذلك له، فقال للذى لم يعد: «**أصبت السنة وأجزأتك صلاتك**»، وقال للذى توضأ وأعاد: «لك الأجر مرتين».

رابعاً: الحديث الوصفى

وهو كل ما يتصل بخَلْقِه وخُلُقه ﷺ.

المصطلح التطبيقى للحديث الوصفى:

س٦: اذكر الاصطلاح التطبيقى للحديث من حيث الصفة؟

ج: الاصطلاح التطبيقى للحديث من حيث الصفة:

أولاً: الصفات الخُلُقية ـ مثل ـ:

ما أخرجه البخارى (١/ ٤٠ ـ فتح) ح (٦، ١٩٠٢، ٣٢٢٠، ٣٥٥٤، ٤٩٩٧)، ومسلم ح (٢٣٠٨) كتاب الفضائل ح (٥٠). والبيهقى (٤/ ٣٠٥) وأحمد (١/ ٢٨٨، ٣٦٣) من حديث ابن عباس: «كان رسول الله ﷺ

أجود الناس، وكـان أجود ما يكون فى رمضـان حين يلقاه جبـريل، وكان يلقاه كل ليلة من رمضـان فيدارسه القرآن فلرسول الله ﷺ أجـود بالخير من الريح المرسلة».

ثانياً: ـ الصفات الخَلْقيَّة ـ مثل ـ:

١- ما أخرجه مسلم ح (٢٣٣٠) كتاب الفضائل ح (٨١) من حديث أنس قال:

«ما شممت عنبراً قط، ولا مسكاً، ولا شيئاً أطيب من ريح رسول الله ﷺ ، ولا مسست شيئاً قط ديـباجاً ولا حريراً ألين مسّاً من رسول الله ﷺ ».

٢- وأخرج مـسلم كتاب الفـضائل ح (٨٢) من حديث أنس قـال: «كان رسول الله ﷺ أزهر اللون، كأن عرقه اللؤلؤ، إذا مشى تكفأ، ولا مسست ديباجة ولا حريرة ألين من كف رسول الله ﷺ ، ولا شممت مسكة ولا عنبرة أطيب من رائحة رسول الله ﷺ ».

قال النووى فى «شـرح مسلـم»:

«قوله: أزهر اللون: هو الأبيض المستنير، وهى أحسن الألون.

قوله: كـأن عرقه اللـؤلؤ: أى فى الصفاء والبـياض، واللؤلؤ: بهـمز أوله وآخره، وبتركهما، وبهمز الأول دون الثانى، وعكسه».

٣- وأخرج مسلم ح (٢٣٣١) كتاب الفضائل ح (٨٣) باب: طيب عرقه ﷺ من حديث أنس قال:

«دخل علينـا النبى ﷺ ، فـقـال عندنا، فـعـرق، وجـاءت أمى بقارورة، فجعلتْ تَسْلُتُ العرق فيها، فاستيقظ النبى ﷺ فقال: «يا أُمَّ سُلَيْم، ما هذا الـذى تصنعين؟» قالت: هذا عـرقك نجعله فى طِـيبنَا، وهو من أطيب الطيب».

قلت: وقد يتوهم غير المتدبر لمختلف الحديث أن هناك تعارضاً بين حديث أنس الذى ذكرناه وبين ما أخرجه البخارى ح (٥٩٢٣) من حديث عائشة قالت: كنت أُطيِّب النبى ﷺ بأطيب ما يَجدُ، حتى أجد وَبيص الطيب فى رأسه ولحيته».

قلت: فيقول المتوهم: إذا كان أنس ﷺ يقول: ولا شممت مسكة ولا عنبرة أطيب من رائحة رسول الله ﷺ»، وأن أمه ـ أم سليم ـ كانت تجعل عرق رسول الله ﷺ فى الطيب وتقول: «وهو من أطيب الطيب».

إذا كان ذلك كذلك فلماذا كانت السيدة عائشة ﷺ تُطيبه ﷺ كما هو فى حديث البخارى؟

أورد الإمام النووى فى «شرح مسلم» ما يمكن به الجمع بين طيب ريح رسول الله ﷺ وبين أحاديث تطييبه ﷺ فقال:

«وفى هذه الأحاديث بيان طيب ريحه ﷺ، وهو مما أكرمه الله تعالى، قال العلماء: كانت هذه الريح الطيبة صفته ﷺ وإن لم يمس طيباً، ومع هذا فكان يستعمل الطيب فى كثير من الأوقات مبالغة فى طيب ريحه لملاقاة الملائكة، وأخذ الوحى الكريم، ومجالسة المسلمين» اهـ.

قلت: وأيضاً ليتأسى بفعله ﷺ المسلمون، وليُعلم أى الأماكن فى الجسد يُستحب أن يجعل فيها الطيب.

وكذلك بيانه ﷺ للأزمنة والأمكنة التى يستحب فيها الطيب منها، كما فى «المغنى» لابن قدامة مسألة رقم (٢٩٥) قال: (ويستحب لمن أتى الجمعة أن يغتسل، ويلبس ثوبين نظيفين، ويتطيب) اهـ.

قلت: دليل الاستحباب، ما أخرجه البخارى فى كتاب: الجمعة، باب: الدهن للجمعة ح (٨٨٣، ٩١٠) من حديث سلمان الفارسى قال:

«قال رسول الله ﷺ: «**لا يغتسل رجل يوم الجمعة، ويتطهر ما استطاع من طهر، ويَدَّهِنُ من دهنه، أو يَمَسُّ من طيب بيته، ثم يخرج، فلا يفرق بين اثنين، ثم يصلى ما كتب له، ثم ينصت إذا تكلم الإمام، إلا غفر له ما بينه وبين الجمعة الأخرى**».

س٧: عرف الخبر لغة؟

جـ: الخبر لغة: النبأ، والجمع: أخبار، كما فى «مختار الصحاح» (ص١٦٨).

س٨: عرف الخبر اصطلاحاً؟

جـ: قال الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص٥٢):

«الخبر عند علماء هذا الفن مرادف للحديث. وقيل: الحديث: ما جاء عن النبى ﷺ، والخبر: ما جاء عن غيره ومن ثم قيل لمن يشتغل بالتواريخ وما شاكلها: «الأخبارى» ولمن يشتغل بالسنة النبوية «المُحَدِّث».

وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس، وعبرت هنا بالخبر ليكون أشمل». اهـ. كلام الحافظ ابن حجر.

قلت: نستنتج من قول الحافظ ابن حجر فى تعريف الخبر اصطلاحاً ثلاثة أقوال هى:

١- أن الخبر مرادف للحديث.

٢- أن الخبر مغاير للحديث.

٣- أن الخبر أعم من الحديث.

س٩: أى الأقوال الثلاثة رجح ابن حجر؟

جـ: رجح ابن حجر القول الثالث وهو «أن كل حديث خبر من غير عكس» أى أن: كل حديث خبر وليس كل خبر حديثاً.

س١٠: اذكر دليل هذا الترجيح؟

جـ: الدليل هو قول الحافظ ابن حجر «وعبرت هنا بالخبر ليكون أشمل».

ملحوظة:

المقصود بكلمة «هنا»: أى أنه سيعبر فى «النخبة»، وفى شرحها «النزهة» بالخبر بدلاً من الحديث والأثر.

العلاقة بين الحديث والخبر والأثر

س١١: عرف الأثر لغة؟

جـ: الأثر لغة هو: بقية الشىء.

يظهر ذلك من قول الراغب الأصفهانى فى «المفردات فى غريب القرآن» (ص٩): «وأَثَرْتُ العلم رَوَيتُه آثُرهُ أثْراً وإثارة وأُثْرة، وأصله تَتَبَّعتُ أَثَرَه. و ﴿أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ وقرئ ﴿أَثَرَةٍ﴾ وهو ما يُروَى أو يُكتبُ فيَبْقَى له أثرٌ» اهـ.

س١٢: اذكر أصلاً شرعياً لكلمة (أثر)؟

جـ: قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى «مجموع الفتاوى» (٣/ ٣١٦):

«وقد طالب سبحانه من اتخذ ديناً بقوله: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِّن قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾ (الأحقاف:٤)، فالكتاب الكتاب، والأثارة كما قال من قال من السلف: هى الرواية والإسناد، وقالوا: هى الخط أيضاً، إذ الرواية والإسناد يكتب بالخط، وذلك لأن الأثارة من الأثر، فالعلم الذى يقوله من يقبل قوله يؤثر بالإسناد ويقيد بالخط فيكون كلُّ ذلك من أثاره» اهـ.

قلت: وأخرج الحاكم في «المدخل إلى كتاب الإكليل» ما يؤيد قول شيخ الإسلام ابن تيمية حيث قال:

«أخبرني أبو الحسن أحمد بن محمد بن عبدوس العنزي، قال: حدثنا عثمان بن سعيد الدارمي، حدثنا يزيد بن موهب الرملي، حدثنا ضمرة بن ربيعة عن أبي شوذب، عن مطر الوراق في قوله تعالى: ﴿أَوْ أَثَارَةٍ مِّنْ عِلْمٍ﴾، قال: إسناد الحديث» اهـ.

قلت: نستنتج أن الأثر اصطلاحاً فيه قولان:

١- هو مرادف الحديث: أي أن معناهما واحد اصطلاحاً.

٢- مغاير له: وهو ما أضيف إلى الصحابة من أقوال أو أفعال.

الدليل على القول الأول وهو: أن الأثر مرادف للحديث، هو قول الإمام مسلم في «المقدمة»، باب: وجوب الرواية عن الثقات وترك الكذابين» (١/ ٥٩):

«ودلت السنة على نفي رواية المنكر من الأخبار، كنحو دلالة القرآن على نفي خبر الفاسق، وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ: **«من حدث عني بحديث يرى أنه كذب فهو أحد الكاذبين»**.

حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا وكيع عن شعبة عن الحكم عن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن سمرة بن جندب ح.

وحدثنا أبو بكر بن أبي شيبة أيضاً، حدثنا وكيع عن شعبة وسفيان عن حبيب عن ميمون بن أبي شبيب عن المغيرة بن شعبة قالا: قال رسول الله ﷺ ذلك».

س١٣: ما هو شرط إطلاق مصطلح «الأثر» على قول النبي ﷺ ؟

جـ: لا يطلق مصطلح «الأثر» على قول النبي ﷺ أو فعله أو تقريره إلا بشرط التقييد كما هو ظاهر من قول الإمام مسلم: «وهو الأثر المشهور عن رسول الله ﷺ».

فلم يقل: وفي الأثر، ولكن قيده بالنبي ﷺ.

ملحوظة:

فلا يطلق الأثر على الحديث إلا بشرط التقييد.

مبحث النسبة

بين (الحديث - الخبر - الأثر)

وبين (المرفوع - الموقوف - المقطوع)

فائدة دراسة هذا المبحث هو: معرفة نسبة ما جاء عن النبى ﷺ إلى ما جاء عن غيره.

وبهذا تتضح مرتبة علم الحديث التى هى غاية مبحث «النسبة» وهى: المبدأ الرابع من المبادئ العشر.

تطبيقات توضح هذه النسبة:

١- قال الإمام مالك بن أنس ـ رحمه الله ـ :

«ليس أحد بعد النبى ﷺ إلا ويؤخذ من قوله ويترك إلا النبى ﷺ».

«نسبة هذا إلى مالك هو المشهور عند المتأخرين، وصححه عنه ابن عبد الهادى فى «إرشاد السالك» (١/ ٢٢٧) وقد رواه ابن عبد البر فى «الجامع» (٢/ ٩١)، وابن حزم فى «أصول الأحكام» (٦/ ١٤٥، ١٧٩) من قول الحكم بن عتيبة ومجاهد، وأورده تقى الدين السبكى فى «الفتاوى» (١/ ١٤٨) من قول ابن عباس متعجباً من حسنه ثم قال: «وأخذ هذه الكلمة من ابن عباس مجاهد، وأخذها منهما مالك ـ رحمه الله ـ واشتهرت عنه».

ثم أخذها عنهم الإمام أحمد فقد قال أبو داود فى «مسائل الإمام أحمد» (ص ٢٧٦):

«سمـعت أحمد يقول: ليس أحـد إلا ويؤخذ من رأيه ويترك مـا خلا النبى ﷺ». [1]

٢- تطبيقٌ عملى لقول الإمام مالك:

أخرج البخارى فى «صحـيحه» (١٢/ ١٨) ح (٦٧٣٦، ٦٧٤٢) قال: حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا أبو قيس «سمعت هزيل بن شرحبيل قال: سئل أبو موسى عن ابنة وابنة ابن وأختٍ، فقال:

للإبنة النصف، وللأخت النصف، وائتِ ابن مسعود فسيتابعنى، فسُئِل ابن مسعـود وأُخْبِرَ بقول أبى مـوسى فقال: لقد ضللت إذاً وما أنـا من المهتدين، أقضى فيها بما قضى النبى ﷺ: للإبنة النصف، ولإبنة الإبن السدس تكملة الثلثين، وما بقى فللأخت، فـأتيا أبا موسى فأخبراه بقول ابن مسـعود فقال: لا تسألونى ما دام هذا الحبر فيكم».

قلـت:

وكذا أخرجه أبو داود ح (٢٨٩٠)، والتـرمذى (٣٦٢٤- شاكر) ح (٢٠٩٣)، وابن ماجـه ح (٢٧٢١)، وأحمد (١/ ٣٨٩) ح (٣٦٩١) (١/ ٤٢٨) ح (٤٠٧٣) (١/ ٤٤٠) ح (٤١٩٥) (١/ ٤٦٣، ٤٦٤) ح (٤٤٢٠).

قلت: وهذا من أحاديث الأحكام التى غابت عن فضيلة الـدكتور / محمد سيد طنطاوى شـيخ الأزهر يوم أن كان يتولى منصب الإفـتاء حتى ورَّث ابنة الابن مع البنت بالوصية الواجبة. وغـاب عنه ما شرعه لها رسول الله ﷺ وهو فرض السدس.

---

(١) مقدمة «صفة صلاة النبى» (ص ٢٦، ٢٧) للشيخ الألبانى.

وقمت بالرد عليه فى سلسلة «الدفاع عن السنة المطهرة» رقم (٣٤) ونشرته مجلة «التوحيد» فى العدد (٥) جمادى الأولى ١٤١٠ هـ.

قلت: هذا حديث عظيم يبّين نسبة ما جاء عن رسول الله ﷺ إلى ما جاء عن غيره، حتى ولو كانِ صحابياً لقول ابن مسعود: «لقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين».

ولقد أورد الحافظ ابن حجر فى «الفتح» ما يبين هذه المرتبة التى توضح النسبة فقال:

قال ابن بطال:

أ- فيه أن العالم يجتهد إذا ظن أن لا نص فى المسألة ولا يتولى الجواب إلى أن يبحث عن ذلك.

ب- وفيه أن الحجة عند التنازع سنة النبى ﷺ فيجب الرجوع إليها.

جـ- وفيه ما كانوا عليه من الإنصاف، والاعتراف بالحق، والرجوع إليه. وشهادة بعضهم لبعض بالعلم والفضل.

د- وكثرة اطلاع ابن مسعود على السنة.

هـ- وتثبت أبى موسى فى الفتيا حيث دل على من ظن أنه أعلم منه. اهـ.

٣- بيّن الموقوف والمرفوع فى هذا الخبر؟ مع ذكر السبب؟

جـ:

أ- كلام أبى موسى عندما سئل عن ابنة وابنة ابن وأخت فقال: «للإبنة النصف، وللأخت النصف، وائت ابن مسعود فسيتابعنى».

قلت: هذا موقوف، لأنه مضاف إلى أبى موسى وهو صحابى.

ب- كلام ابن مسعود عندما أخبر بقول أبى موسى فقال:

«لقد ضللت إذاً وما أنا من المهتدين، أقضى فيها بما قضى النبى ﷺ

قلت: هذا موقوف، لأنه مضاف إلى ابن مسعود وهو صحابى.

جـ- «قضى النبى ﷺ للإبنة النصف، ولإبنة الابن السدس تكملة الثلثين، وما بقى فللأخت».

قلت: هذا مرفوع، لأنه مضاف إلى النبى ﷺ

د- كلام أبى موسى عندما أخبروه بقول ابن مسعود فقال: «لا تسألونى ما دام هذا الحبر فيكم».

قلت: هذا موقوف، لأنه مضاف إلى ابن مسعود، وهو صحابى.

بيان حدود النسبة بين (المرفوع والموقوف والمقطوع) وبين (الحديث والخبر والأثر)

لقد بيّنا آنفاً حدود الحديث والخبر والأثر، وهذا بيانٌ لبقية حدود النسبة حتى يتبيّن طالب هذا الفن من معرفة العلاقة بين هذه الحدود المكونة للنسبة.

أولاً: المرفوع:

س١: عرِّف المرفوع؟

جـ: قال الإمام النووى فى «التقريب» (١/ ١٨٣ ـ تدريب) «النوع السادس» المرفوع: وهو ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصة.

س٢: هل يشترط فى المرفوع أن يكون متصلاً؟

جـ: لا يشترط فى المرفوع أن يكون متصلاً.

قال الحافظ ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» النوع رقم (٦):

«المرفوع ما أضيف إلى النبى ﷺ قولاً أو فعلاً عنه، وسواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلاً».

س٣: هل يشترط فى المتصل أن يكون مرفوعاً؟ مع ذكر السبب؟

جـ: لا يشترط فى المتصل أن يكون مرفوعاً.

السبب: أن المتصل يشمل المرفوع والموقوف على الصحابى والمقطوع.

فائدة: (المتصل):

س٤: بيّن اصطلاحاً علاقة المتصل بالخبر من حيث إضافته إلى قائله؟

جـ: الخبر من حيث إضافته إلى قائله ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

١- مرفوع. ٢- موقوف. ٣- مقطوع.

والمتصل يشمل الثلاثة.

قال النووى فى «التقريب» كما فى «التدريب» (١/ ١٨٣):

النوع الخامس المتصل: ويسمى: الموصول.

«وهو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان».

وقال ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» النوع (٥):

«المتصل: ويقال له «الموصول» أيضاً:

وهو ينفى الإرسال والانقطاع ويشمل: المرفوع إلى النبى ﷺ والموقوف على الصحابى أو من دونه».

ثانياً: الموقوف

س٥: عرف الموقوف؟

جـ: الموقوف هو ما أضيف إلى الصحابى.

س٦: هل يشترط فى الموقوف أن يكون متصلاً؟

جـ: قال الإمام النووى فى «التقريب» النوع (٧) كما فى «التدريب» (١/ ١٨٤):

الموقوف: وهو المَرْوِىُّ عن الصحابة قولاً لهم أو فعلاً أو نحوه متصلاً كان أو منقطعاً».

وبهذا لا يشترط فى الموقوف أن يكون متصلاً.

ثالثاً: المقطوع

س٧: عرف المقطوع؟

جـ: هو ما أضيف للتابعى ومن دونه.

يتضح ذلك من قول النووى فى «التقريب» (١/ ١٩٤) النوع الثامن: «المقطوع: وجمعه المقاطع والمقاطيع، وهو الموقوف على التابعىِّ قولاً له أو فعلاً».

س٨: متى يقيد مصطلح الموقوف؟

جـ: يقيد إذا أطلق على غير الصحابة.

قال النووى فى النوع (٧) كما فى «التدريب» (١/ ١٨٤):

«ويستعمل فى غيرهم مقيداً، فيقال وقفه فلانٌ على الزهرى ونحوه».

وقال الحافظ فى «النزهة» (ص ١٥٥):

بعد الكلام عن المقطوع «وإن شئت قلت: موقوف على فلان».

س٩: ما الفرق فى الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع؟

جـ: قال الحافظ فى «النزهة» (ص ١٥٤):

«فحصلت التفرقة فى الاصطلاح بين المقطوع والمنقطع، فالمنقطع من مباحث الإسناد كما تقدم، والمقطوع من مباحث المتن كما ترى؟

س١٠: اذكر نظماً يضم المصطلحات الآتية:

«المرفوع - الموقوف - المقطوع»؟

جـ: قال البيقونى (٧، ١٥):

وما أضيف للنبى (المرفوع)   وما لتابع هو (المقطوع)

وما أضفته إلى الأصحاب من   قول وفعل فهو (موقوف) زُكِن

قلت: قوله «زُكن» يعنى: عُلِم. كذا فى «لسان العرب» (١٣/ ١٩٨).

س١١: اذكر نظماً يبيّن علاقة المسند بالمتصل والمرفوع؟

جـ: قال البيقونى نظم رقم (٨)

و(المسند) المتصل الإسناد من   راويه حتى المصطفى ولم يَبِنْ

س١٢: ما علاقة مصطلحى الموقوف والمقطوع بمصطلح (الأثر)؟

جـ: قال الحافظ فى «النزهة» (ص ١٥٤):

«ويقال للآخرين أى الموقوف والمقطوع: الأثر؟

س١٣: اذكر سبب استعمال الشافعى للمقطوع فى المنقطع؟ كما هو واضحٌ فى قول النووى فى «التقريب».

«واستعمله الشافعى ثم الطبرانى فى المنقطع».

جـ: قال السيوطى فى «التدريب» (١/ ١٩٤):

«إلا أن الشافعى استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح كما قال فى بعض الأحاديث «حسن وهو على شرط الشيخين».

س١٤: اذكر مصنفاً فى الأثر؟

جـ: قال الإمام السيوطى فى «التدريب» (١/ ١٩٥):

«جمع أبو حفص ابن بدر الموصلى كتاباً سماه «معرفة الوقوف على الموقوف» أورد فيه ما أورده أصحاب الموضوعات فى مؤلفاتهم فيها، وهو صحيح عن غير النبى ﷺ، إما عن صحابى أو تابعى فمن بعده، وقال: إن إيراده فى الموضوعات غلط فبين الموضوع والموقوف فرق».

س١٥: اذكر مثالاً لما قال ابن بدر الموصلى؟

جـ: «الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا».

أورده الغزالى فى «الإحياء» (٤/ ٢٣) مرفوعاً.

قال الحافظ العراقى فى «تخريج الإحياء» (٤/ ٢٣):

«لم أجده مرفوعاً».

قلت: انظر «سلسلة الدفاع عن السنة المطهرة» (ص ١٨١) دفاع رقم (٣٦) تحت عنوان: «فكر غريب فى الجامعة» وبيان أنه لا أصل له مرفوعاً.

قلت: ولكن صح هذا مقطوعاً، حيث أخرج أبو نعيم (٧/ ٥٢) من طريق أحمد بن يونس:

حدثنا المعافى بن عمران سمعت سفيان الثورى يقول:

«الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا».

وإسناده صحيح.

س١٦: اذكر سبب جعل هذا الخبر مقطوعاً؟

جـ: هذا الخبر مقطوع لانطباق شروط الانقطاع عليه:

١- قال الحافظ في «شرح النخبة» (ص ١٥٤):

«والثالث المقطوع وهو ما ينتهي إلى التابعي، ومن دون التابعي من أتباع التابعين فمن بعدهم . . . في التسمية مثل ما ينتهي إلى التابعي في تسمية ذلك مقطوعاً».

٢- سفيان الثوري:

قال الحافظ في «التقريب» (١/ ٣١١):

«سفيان بن سعيد بن مسروق الثوري أبو عبد الله الكوفي.

ثقة حافظ فقيه عابد إمام حجة من رؤوس الطبقة السابعة».

٣- الطبقة السابعة - قال الحافظ في مقدمة «التقريب»:

«الطبقة السابعة: طبقة كبار أتباع التابعين كمالك والثوري».

٤- من (١)، (٢)، (٣) نستنتج أن هذا الخبر وهو:

«الناس نيام فإذا ماتوا انتبهوا» مقطوع، لأنه من قول سفيان الثوري وهو من أتباع التابعين.

س١٧: اذكر أهم مظان الأثر (الموقوف - المقطوع)؟

جـ: قال السيوطي في «التدريب» (١/ ١٩٥):

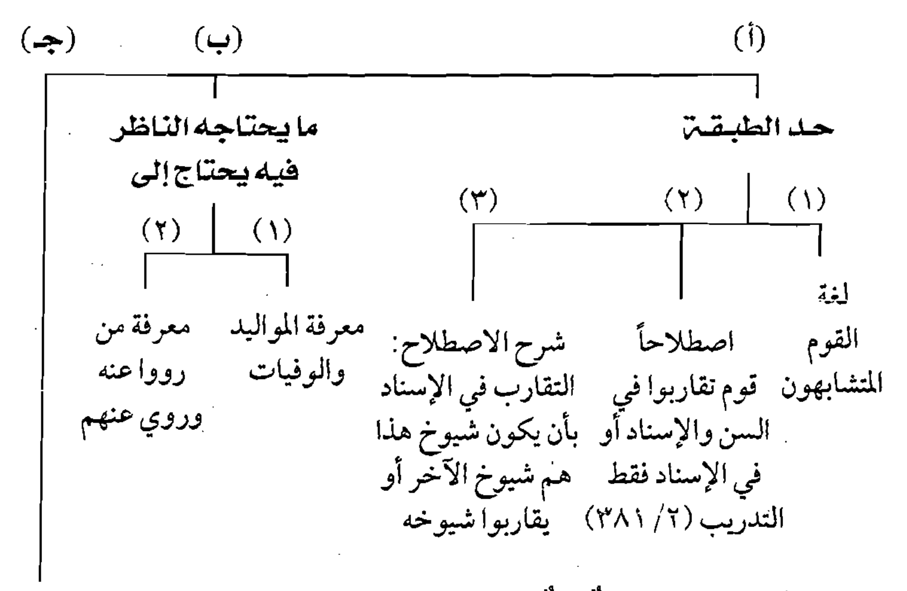
«ومن مظان الموقوف والمقطوع:

١- مصنف ابن أبي شيبة.

٢- وعبد الرزاق.

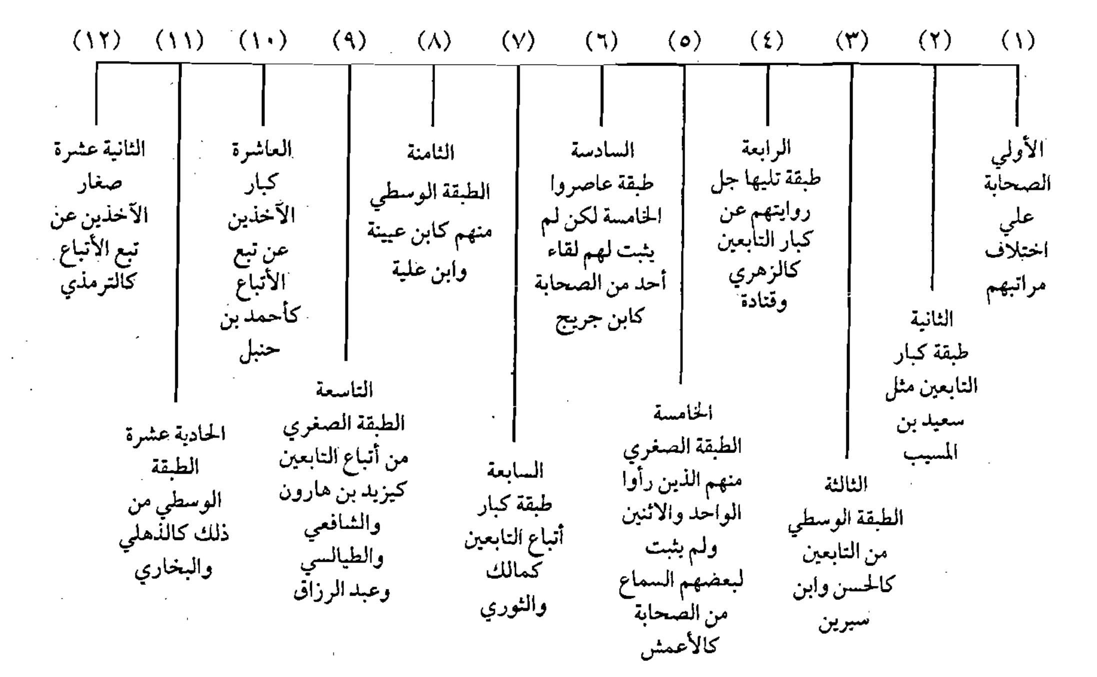
٣- وتفاسير ابن جرير - وابن أبي حاتم - وابن المنذر وغيرهم».

التوضيح البياني للطبقات



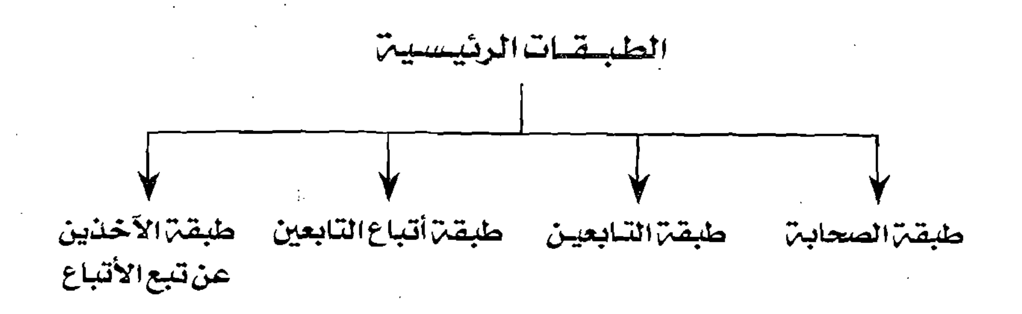
فائدته: قال السيوطي: هذا فنٌ مهمٌ فإنه قد يتفق اسمان في اللفظ فيظن أن أحدهما الآخر فيتميز ذلك بمعرفة طبقاتهما

عدد طبقات الرواة (١٢)



مبحث تفصيلى

بيان الطبقات الرئيسية والفرعية

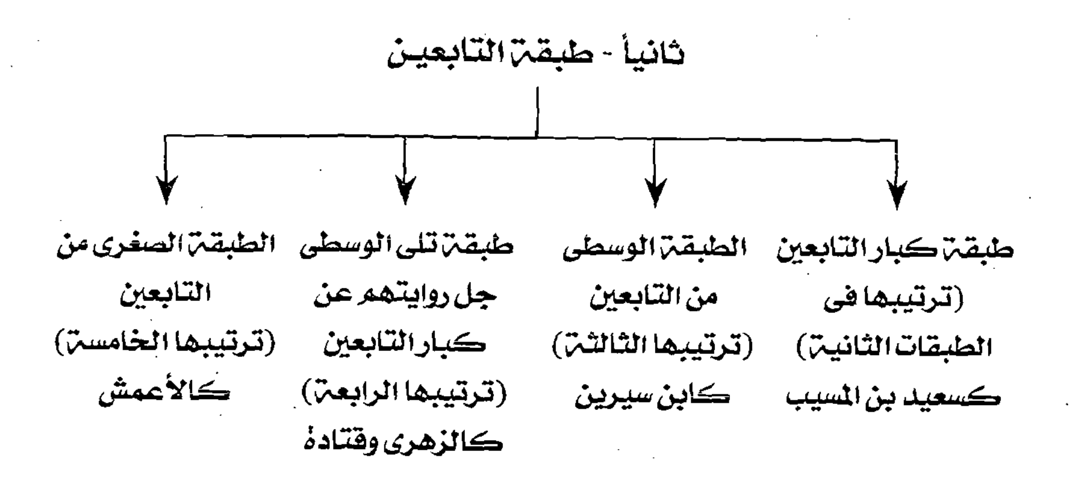


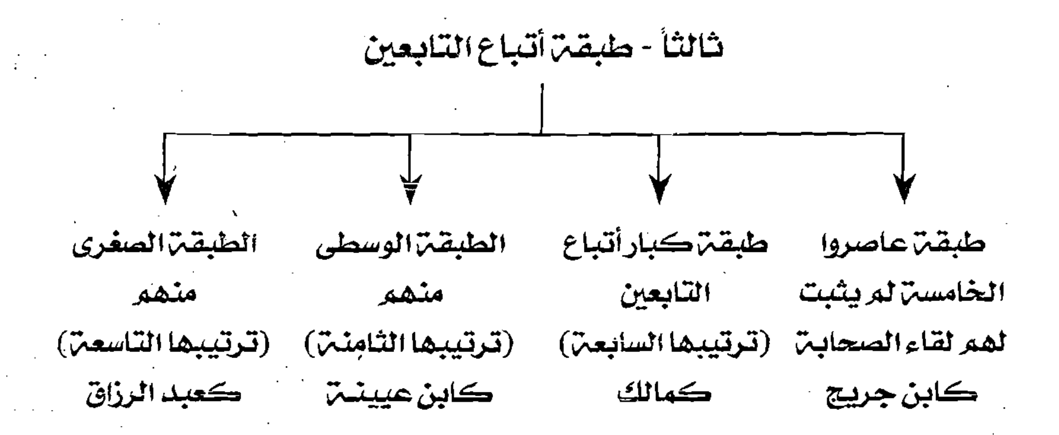
النسبة بين الطبقات الرئيسية والطبقات الفرعية

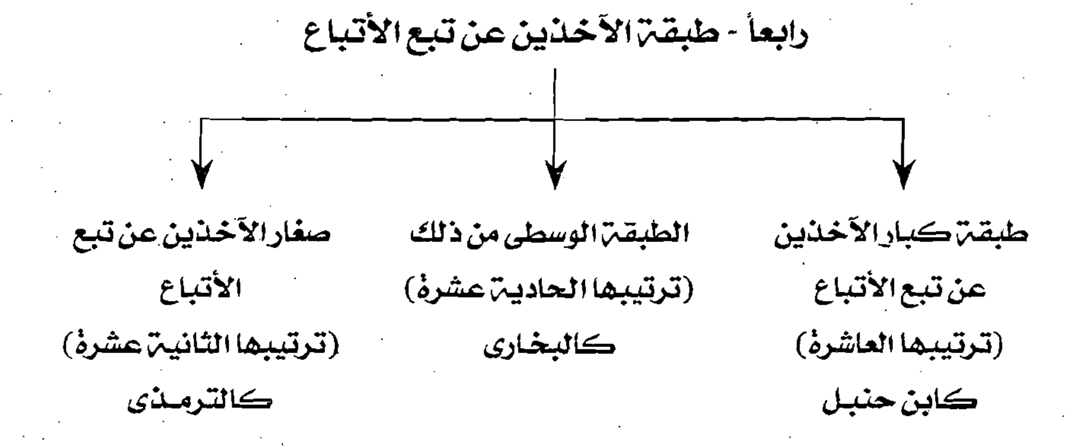
أولاً - طبقة الصحابة

هم الطبقة الأولى على اختلاف مراتبهم

ثانياً - طبقة التابعين




ثالثاً - طبقة أتباع التابعين
طبقة عاصروا الخامسة لم يثبت لهم لقاء الصحابة كابن جريج
طبقة كبار أتباع التابعين (ترتيبها السابعة) كمالك
الطبقة الوسطى منهم (ترتيبها الثامنة) كابن عيينة
الطبقة الصغرى منهم (ترتيبها التاسعة) كعبد الرزاق


رابعاً - طبقة الآخذين عن تبع الأتباع
طبقة كبار الآخذين عن تبع الأتباع (ترتيبها العاشرة) كابن حنبل
الطبقة الوسطى من ذلك (ترتيبها الحادية عشرة) كالبخارى
صغار الآخذين عن تبع الأتباع (ترتيبها الثانية عشرة) كالترمذى

مبحث النسبة بين

المرفوع والموقوف والمقطوع والطبقات

قال الحافظ في «النخبة» (ص ١٤٠):

١- «الإسناد إما أن ينتهي إلى النبي ﷺ تصريحاً أو حكماً، من قوله، أو فعله، أو تقريره.

٢- أو إلى الصحابي كذلك وهو: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام، ولو تخللت رِدَّة، في الأصح.

٣- أو إلى التابعين، وهو من لقي الصحابي كذلك.

فالأول: المرفوع.

والثاني: الموقوف.

والثالث: المقطوع. ومَنْ دون التابعي فيه مثله» اهـ.

قلت: قال في «شرح النخبة» (ص ١٥٤):

«(ومَنْ دون التابعي) من أتباع التابعين فَمن بعدهم: (فيه)، أي: في التسمية (مثله) أي: مثل ما ينتهي إلى التابعي في تسمية جميع ذلك مقطوعاً» اهـ.

قلت: انظر إلى النسبة التي تربط بين الطبقات وبين المرفوع والموقوف والمقطوع.

نسبة أخرى يبيّنها الحافظ ابن حجر

يقول الحافظ فى «النخبة» بعد النوع الثانى وهو: الموقوف، والنوع الثالث وهو: المقطوع قال:

«ويقال للأخيرين: الأثر».

قلت: وبيّنها فى «شرح النخبة» حيث قال:

«(ويقال للأخيرين) أى: الموقوف والمقطوع: (الأثر)»

قلت: وبتدبر هذه النسب يظهر الترابط الشديد بين (الطبقات)، و(المرفوع والموقوف والمقطوع)، و (الخبر والحديث والأثر).

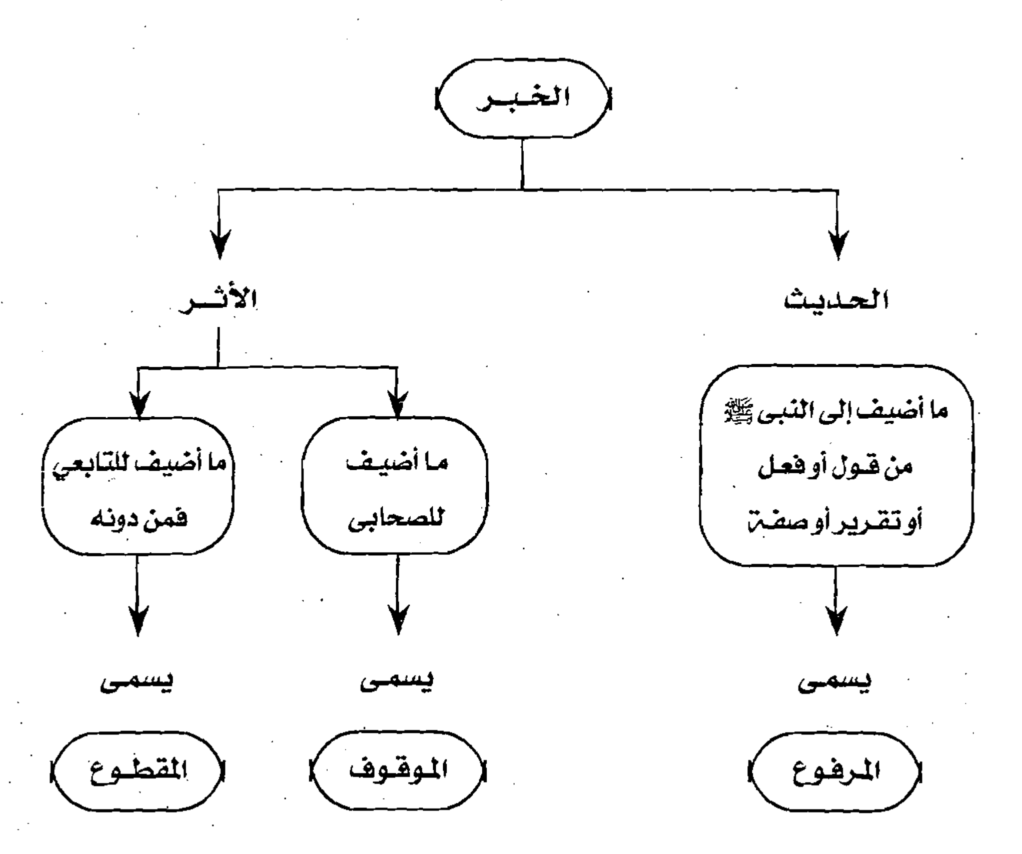
***

التوضيح البياني لهذه الروابط

١- (الخبر - الحديث - الأثر)

٢- (الصحابى - التابعي - تابع التابعي)

٣- (المرفوع - الموقوف - المقطوع)



أصول هذا الربط

١- شمولية الخبر للحديث والأثر. يظهر من قول الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص ٥٣):

«وقيل بينهما عموم وخصوص مطلق، فكل حديث خبر من غير عكس وعبرت هنا بالخبر ليكون أشمل».

٢- شمول الأثر للمـوقوف والمقطوع. كما أوردناه آنفـاً من قول الحافظ ابن حجر.

٣- والعلاقة بين الموقوف والمرفوع والطبقات. بيّناها آنفاً.

٤- والعلاقة بين الحديث والمرفوع بيّناها أيضاً آنفاً فى مبحث: النسبة.

هذا ما وفقنا الله إليه فى هذا المبـحث الذى ربط تسع نسب ربطاً تاماً كما هو ثابت عند أهل الفن.

ثالثاً: المسنـد:

قال السيوطى «مقدمة التدريب» (١/٤٣):

وأما المسند بفتح النون فله اعتبارات:

أحدها: الحديث الآتى تعريفه فى النوع الرابع من كلام المصنف.

الثانى: الكتاب الذى جمع فيه ما أسنده الصحابة أى رووه. فهو اسم مفعول.

الثالث: أن يطلق ويراد به الإسناد فيكون مصدراً، كـمسند الشهاب ومسند الفردوس: أى أسانيد أحاديثهما.

* * *

توضيح الزوائد على الفوائد

قلت: من قول السيوطي يتضح الآتي:

«اعتبارات المسند»

الاعتبار الأول	الاعتبار الثاني	الاعتبار الثالث
الحديث الآتي تعريفه في النوع الرابع من كلام المصنف.	الكتاب الذي جمع فيه ما أسنده الصحابة أي رَوْوه فهو: اسم مفعول.	أن يطلق ويراد به الإسناد فيكون مصدراً. كمسند الشهاب، ومسند الفردوس أي أسانيد أحاديثهما.
قلت: بيانه في الجدول التالي.	قلت: الكتاب الذي جمع فيه مرويات كل صحابي علي حدة.	قلت: المصدر في «مُسْنَد» مصدر ميمي من غير الثلاثي يكون علي وزن اسم المفعول.(١)

الاعتبار الأول: «مذاهب أئمة الحديث في حد المسند»:

- قال ابن الصلاح في «علوم الحديث» (ص ١١٩) النوع الرابع: معرفة المسند.

---

(١) «شذا العرف في فن الصرف» للحملاوي (ص ٧٤).

الخطيب البغدادي[1]	ابن عبد البر أبو عمر[2]	الحاكم[3] وغيره
ذكر أن المسند عند أهل الحديث «هو الذي اتصل إسناده من راويه إلي منتهاه» وأكثر ما يستعمل ذلك فيما جاء عن رسول الله ﷺ دون ما جاء عن الصحابة وغيرهم.	ذكر أن المسند ما رفع إلى النبي ﷺ خاصة، وقد يكون متصلاً .. وقد يكون منقطعاً.	أن المسند لا يقع إلا علي ما اتصل مرفوعاً إلى النبي ﷺ.

جمعها السيوطي في «ألفيته».

المسند المرفوع ذا اتصال وقيل أولٌ وقيل التالي

ملحوظة هامة:

نلاحظ أن الاعتبار الأول لمصطلح المسند مبنى على نوعين آخرين من أنواع المصطلح.

أحدهما: «المتصل».

قال النووي في «التقريب» كما في «التدريب» (١/ ١٨٣).

«النوع الخامس: المُتَّصل: ويُسمَّى (الموصول).

وهو ما اتصل إسناده مرفوعاً كان أو موقوفاً على من كان».

---

(١) الكفاية (ص ٢١) نقله ابن الصلاح بالمعنى.

(٢) التمهيد (١/ ٢١).

(٣) الحاكم «معرفة علوم الحديث» (ص ٢٢).

وقال ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» النوع الخامس: «المتصل» ويقال له «الموصول» أيضاً.

وهو ينفى: الإرسال والانقطاع.

ويشمل: المرفوع إلى النبى ﷺ، والموقوف على الصحابى أو من دونه.

الثانى: المرفوع.

قال النووى فى «التقريب» النوع السادس:

المرفوع: «وهو ما أضيف إلى النبى ﷺ خاصةً».

قال ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» النوع السادس: المرفوع «هو ما أضيف إلى النبى ﷺ قولاً أو فعلاً عنه.

وسواء كان متصلاً أو منقطعاً أو مرسلاً».

استنتاج:

١- **المتصل:** يشمل المرفوع والموقوف والمقطوع (بشرط اتصال السند).

٢- **والمرفوع:** يشمل المتصل وغير المتصل (بشرط الإضافة إلى النبى ﷺ).

مقارنة

١- نجد قول ابن عبد البر فى تعريفه «المسند» لا يفصله عن «المرفوع» يتضح ذلك من قول السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ١١٩):

«المسند والمرفوع على القول المعتمد فيه كما صرح به ابن عبد البر شيء واحد، والانقطاع يدخل عليهما جميعاً[١]، ويلزم من ذلك أيضاً شموله المرسل والمعضل قال شيخنا[٢]: وهو مخالفٌ للمستفيض من

(١) ابن عبد البر فى «التمهيد» (١/ ٢٥).

(٢) الحافظ ابن حجر فى «النكت» (١/ ٥٠٦) ط. الجامعة الإسلامية.

عمل أئمة الحديث فى مقابلتهم بين المرسل والمسند فيقولون: «أسنده فلان وأرسله فلان».

٢- نجد قول الخطيب لا يفصل «المسند» عن «المتصل»، يتضح ذلك من قول الحافظ ابن حجر فى «النكت (١/ ٥٠٦):

فالحاصل أن المسند عند الخطيب ينظر فيه إلى ما يتعلق بالسند فيشترط فيه الاتصال، وإلى ما يتعلق بالمتن فلا يشترط فيه الرفع إلا من حيث الأغلب فى الاستعمال، فمن لازم ذلك أن الموقوف إذا اتصل سنده قد يسمى «مسنداً»، ففى الحقيقة لا فرق عند الخطيب بين المسند والمتصل إلا فى غلبة الاستعمال فقط».

٣- قال الحافظ فى «النكت» (١/ ٥٠٦):

«أما الحاكم وغيره ففرقوا بين المسند، والمتصل، والمرفوع.

أ- بأن **المرفوع**: ينظر إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد فحيث (صح) إضافته إلى النبى ﷺ كان مرفوعاً سواء اتصل سنده أم لا.

ب- ومقابله **المتصل**: فإنه ينظر فيه إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن سواء كان مرفوعاً أو موقوفاً.

جـ- وأما **المسند**: فينظر فيه إلى الحالين معاً فيجتمع شرطا الاتصال والرفع، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق، فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس فيهما.

د- على هذا رأى الحاكم وبه جزم أبو عمرو الدانى، وأبو الحسن بن الحصار فى «المدارك فى وصل مقطوع حديث مالك» له والشيخ تقى الدين فى «الاقتراح».

هـ- والذى يظهر لى بالاستقراء من كلام أئمة الحديث وتصرفهم أن المسند عندهم:

«ما أضافه من سمع النبى ﷺ إليه بسند ظاهر الاتصال».

و- وبهذا يتبين الفرق بين الأنواع، وتحصل السلامة من تداخلها واتحادها إذ الأصل عدم الترادف والاشتراك - والله أعلم» اهـ. كلام الحافظ ابن حجر.

ولذلك قال الحافظ[1] فى «النخبة» (ص ١٥٤):

والمسند: «مرفوع صحابى بسند ظاهر الاتصال».

ثم قال فى «النزهة»:

١- (والمسند): فى قول أهل الحديث: هذا حديث مُسْنَد.

هو (مرفوع صحابى بسند ظاهر الاتصال).

٢- فقولى «مرفوع» كالجنس.

٣- وقولى «صحابى» كالفصل يخرج به ما رفعه التابعى فإنه مرسل، أو من دونه فإنه معضل أو معلق.

٤- وقولى «ظاهر الاتصال»:

يُخْرِجُ ما ظاهره الانقطاع ويُدخل ما فيه الاحتمال، وما يوجد فيه حقيقة الاتصال من باب أولى.

٥- ويفهم من التقييد بالظهور:

أن الانقطاع الخفى كعنعنة المدلس، والمعاصر الذى لم يثبت لقيه لا يخرج الحديث عن كونه مسنداً لإطباق الأئمة الذين خرجوا المسانيد على ذلك.

---

(١) الحافظ ابن حجر ولد سنة ثلاث وسبعين وسبعمائة بمصر (٧٧٣ - ٨٥٢).

قلت: نقله السيوطى فى «التدريب» (١/ ١٨٢) بغير عزو لابن حجر.

قلت: وهذا الحد للمسند هو الذى رجحه المحب الطبرى [١] فى «المختصر» من قبل ابن حجر يتضح ذلك فيما أورده السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ١٢١) حيث قال:

«وقال المحب الطبرى فى «المختصر» أيضاً إنه أصح [١] إذ لا تمييز إلا به، يعنى لقول قائله لحظ فيه الفرق بينه وبين المتصل والمرفوع:

من حيثية أن المرفوع ينظر فيه إلى حال المتن مع قطع النظر عن الإسناد، اتصل أم لا، والمتصل ينظر فيه إلى حال الإسناد مع قطع النظر عن المتن مرفوعاً كان أو موقوفاً.

والمسند ينظر فيه إلى الحالين معاً فيجمع شرطى الاتصال والرفع، فيكون بينه وبين كل من الرفع والاتصال عموم وخصوص مطلق فكل مسند مرفوع، وكل مسند متصل، ولا عكس فيهما»، انتهى قول المحب الطبرى، ونلاحظ أن الحافظ نقله فى «النكت» كاملاً.

* * *

(١) المحب الطبرى هو أحمد بن عبد الله الشافعى الطبرى محب الدين فقيه محدث (٦١٥- ٦٩٤هـ).
(٢) أى أن المسند ما اتصل مرفوعاً.

مصطلح حديث تطبيقى

س١ : اختر من العمود (أ) ما يناسب العمود (ب) وصل بينهما بخط :

العمود (أ)	العمود (ب)
١- المسند هو المرفوع	قول الحاكم
٢- المرفوع	جزم به ابن حجر
٣- المسند هو المتصل	ما أضيف للتابعي
٤- الموقوف	قول ابن عبد البر
٥- المسند المرفوع ذا اتصال	ما أضيف للصحابي
٦- المقطوع	ما أضيف للنبي ﷺ
٧- المسند هو المرفوع المتصل	قول الخطيب البغدادي

س٢ : اذكر أسباب إطلاق الأسماء الآتية على هذه الكتب؟

١- مسند أحمد.

الإجابة: ....

٢- مسند الشهاب.

الإجابة: ....

٣- مسند الفردوس.

الإجابة: ....

٤- صحيح البخارى.

الإجابة: ....

٥- صحيح مسلم.

الإجابة: ....

س٣: قال السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ٦٣):

«وبما تقدم تـأيد حمل قول البـخارى: «مـا أدخلت فى كتـابى إلا ما صح» على مقصوده به، وهو الأحاديث الصحيحة المسندة، دون التعاليق والآثار الموقوفة على الصـحابة فمن بعدهم، والأحـاديث المترجم بها ونحو ذلك».

- اشرح المصطلحات الواردة فى هذه العبارة:

الإجـابة: ....

....

....

....

* * *

جماعة أنصار السنة المحمدية
مركز التوعية الإسلامية
معهد إعداد الدعاة ببورسعيد

الفرقة الأولى
المادة: مصطلح حديث

أولاً: المصطلح والتطبيق:

س١ - عرف السند ؟

جـ: ....

س٢: طبق هذا المصطلح على أول ثلاثى فى صحيح البخارى ؟

جـ: ....

س٣: عرف المتن؟

جـ: ....

س٤: طبق هذا المصطلح على هذا الثلاثى؟

جـ: ....

س٥: ما سبب تسمية هذا الحديث بالثلاثى؟

جـ: ....

ثانياً: صل العمود (أ) بما يناسبه من العمود (ب).

العمود (أ)	العمود (ب)
كل ما قلّت رجاله	موضوع علم الحديث
معرفة المقبول والمردود	ثمرة علم المصطلح
الراوى الأعلى	الصحابى
السند والمتن	سند عال

ثالثاً: ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (×) أمام العبارة الخطأ مع ذكر السبب:

١- علم الحديث دراية يشتمل على نقل ما أضيف إلى النبى ﷺ ( )

السبب ....

٢- ليس فى البخارى أعلى من الثلاثيات ( )

السبب ....

٣- الإسناد ليس من الدين ( )

السبب ....

٤- الإمام البخارى من طبقة أتباع التابعين ( )

السبب ....

* * *

جماعة أنصار السنة المحمدية
مركز التوعية الإسلامية
معهد إعداد الدعاة ببورسعيد

الفرقة الأولى
المادة: مصطلح حديث

السؤال الأول:

صل العمود (أ) بما يناسبه من العمود (ب):

العمود (أ)	العمود (ب)
١ - كل ما قلّت رجاله	تابع
٢ - كل مسند	مسند
٣- ابن المبارك	ثمرة علم المصطلح
٤ - السند والمتن	المتن
٥- من الآخذين من تبع الأتباع	مرفوع
٦ - ما أضيف للصحابي	مصنف عبد الرزاق
٧- سلسلة الرجال الموصلة للمتن	موقوف
٨- من نطاق الموقوف والمقطوع	تابع تابعي
٩ - ابن سيرين	السند
١٠ - ليس كل مرفوع	موضوع علم المصطلح
١١ - ما انتهى إليه السند من الكلام	البخاري
١٢ - معرفة المقبول والمردود	سند عالٍ

السؤال الثانى:

ضع خطاً تحت الإجابة الصحيحة بين الأقواس:

١- حديث «صلاة العصر فى بنى قريظة» (قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

٢- حديث «كان رسول الله ﷺ أجود الناس» (قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

٣- «صلاة عمرو بن العاص بالصحابة وهو جنب» الحديث

(قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

٤- حديث «الأرواح جنود مجندة» (قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

٥- حديث «كان خلقه القرآن» (قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

٦- حديث «كان كثير شعر اللحية» (قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

٧- حديث «كان يحب التيمن ما استطاع» (قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

٨- حديث «لا يدخل الجنة قتات» (قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

٩- حديث «سبقت رحمتى غضبى» (قولى - نعلى - تقريرى - وصفى)

السؤال الثالث:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخطأ مع ذكر السبب:

١- كل متصل مسند ( )

السبب ....

٢- كل حديث خبر ( )

السبب ....

٣- كل خبر حديث ( )

السبب ....

٤- ليس فى البخارى أعلى من الثلاثيات ( )

السبب ....

٥- بين المسند والمرفوع عموم مطلق ( )

السبب ....

٦- بين المسند والمتصل عموم وخصوص مطلق ( )

السبب ....

٧- كل مرفوع لفظاً مرفوع حكماً ( )

السبب ....

٨- كل مرفوع حكماً موقوف لفظاً ( )

السبب ....

٩- مسند الفردوس كتاب جمع مرويات كل صحابى على حدة ( )

السبب ....

١٠- كل متصل مرفوع ( )

السبب ....

١١- كل مرفوع متصل ( )

السبب ....

١٢- قول البخارى «ما أدخلت فى كتابى إلا ما صح» مقصوده كل خبر صحيح ( )

السبب ....

١٣- «الناس نيام فإذا ماتو انتبهوا» صح مرفوعاً ( )

السبب ....

السؤال الرابع:

أ- قال ابن عباس:

«نزل القرآن إلى السماء الدنيا جملة واحدة»

س: اذكر الأسباب التى تجعل هذا الحديث مرفوعاً حكماً لا تصريحاً؟

جـ: ....

....

....

ب- قال ابن مسعود:

«كيف أنتم إذا لبستكم فتنة يهرم فيها الكبير ويربو فيها الصغير ويتخذها الناس سنة» الحديث.

س: اذكر الأسباب التى تجعل هذا الحديث مرفوعاً حكماً لا تصريحاً؟

جـ: ....

....

....

جـ: «من يقل عليَّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار»:

س١: اذكر سند هذا الحديث عند البخارى؟

جـ: ....

....

س٢: كم عدد الرواة بين المصنف وبين رسول الله ﷺ ؟

جـ: ....

....

س٣: بما تسمى أحاديث البخارى التى جاءت أسانيدها بهذا العدد؟

جـ: ....

....

س٤: ما ترتيب هذا الحديث بالنسبة لأحاديث البخارى عامة ولهذا المسمى خاصة؟

جـ: ....

....

س٥: أثبت أن هذا الحديث مسند؟

جـ: ....

....

* * *

جماعة أنصار السنة المحمدية

معهد إعداد الدعاة ببورسعيد

الفرقة الأولى

المادة: مصطلح حديث

السؤال الأول:

«من يقل علىّ ما لم أقل فليتبوأ مقعده من النار».

س١: اذكر سند هذا الحديث عند البخارى؟

جـ: ....

....

س٢: كم عدد الرواة بين المصنف وبين رسول الله ﷺ؟

جـ: ....

....

س٣: بما تسمى أحاديث البخارى التى جاءت أسانيدها بهذا العدد؟

جـ: ....

....

س٤: ما ترتيب هذا الحديث بالنسبة لأحاديث البخارى عامة؟ ولهذا المسمى خاصة؟

جـ: ....

....

س٥: أثبت أن هذا الحديث مسند؟

جـ: ....

....

السؤال الثانى:

تخير من العمود (ب) ما يناسب العمود (أ).

العمود (أ)	العمود (ب)
١- ما أضيف للنبي ﷺ	- مسند أحمد
٢- المسند	- مقطوع
٣- البخاري	- السند
٤- كتاب جمعت فيه مرويات كل صحابي علي حدة	- ثمرة علم المصطلح
٥- من مظان الأثر	- صحيح البخاري
٦- ما ينتهي إلي التابعي ومن دونه	- المتصل المرفوع
٧- ما ينتهي إلي سلمة بن الأكوع	- الخبر
٨- سلسلة الرجال الموصلة للمتن	- موضوع علم المصطلح
٩- معرفة المقبول والمردود	- من الآخذين عن تبع الأتباع
١٠- السند والمتن	- موقوف

السؤال الثالث:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (✗) أمام العبارة الخطأ مع ذكر السبب:

١- كل مسند مرفوع ( )

السبب ....

٢- كل مرفوع مسند ( )

السبب ....

٣- كل مسند متصل ( )

السبب ....

٤- كل متصل مسند ( )

السبب ....

٥- بين المسند والمرفوع عموم مطلق ( )

السبب ....

٦- بين المسند والمتصل عموم مطلق ( )

السبب ....

٧- كل حديث خبر ( )

السبب ....

٨- كل خبر حديث ( )

السبب ....

٩- مسند الشهاب كتاب جمع مرويات كل صحابى على حدة ( )

السبب ....

١٠- كل ما قلّت رجاله فهو سند نازل ( )

السبب ....

١١- ليس فى البخارى أعلى من الثلاثيات ( )

السبب ....

١٢- تفسير ابن جرير الطبرى من مظان الأثر ( )

السبب ....

١٣- أول الجامع للحديث: عمر بن الخطاب ( )

السبب ....

السـؤال الرابـع:

ضع خطاً تحت الإجابة الصحيحة من بين الأقواس مع ذكر السبب:

١- «بيننا وبين القوم القوائم» هذا الخبر (مرفوع - موقوف - مقطوع)

السبب ....

٢- «الأعمال بالنيات» (مرفوع - موقوف - مقطوع)

السبب ....

٣- «الناس نيام، فإذا ماتوا انتبهوا» هذا الخبر (مرفوع - موقوف - مقطوع)

السبب ....

٤- يزيد بن أبى عبيد (صحابى - تابعى - تابع تابعى)

السبب ....

٥- الثورى من رؤوس الطبقة (الثالثة - السابعة - العاشرة)

السبب ....

٦- «الأرواح جنود مجندة . . .» حديث (قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

السبب ....

٧- حديث «كان رسول الله ﷺ يحب التيمن ما استطاع»

(قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

السبب ....

٨- حديث «صلاة العصر فى بنى قريظة» (قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

السبب ....

٩- حديث «صلاة عمرو بن العاص بالصحابة وهو جنب»

(قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

السبب ....

١٠- حديث «كان رسول الله ﷺ أجود الناس»

(قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

السبب ....

١١- حديث أنس «ما شممت عنبراً قط ولا مسكاً أطيب..»

(قولى - فعلى - تقريرى - وصفى)

السبب ....

١٢- الطبقات الرئيسية التى أوردها الحافظ ابن حجر (اثنتان - ثلاث - أربع)

السبب ....

١٣- الطبقات الفرعية عند الحافظ ابن حجر (تسع - عشر - اثنتا عشرة)

السبب ....



الموضـــوع الصفحة



معاهد إعداد الدعاة
جماعة أنصار السنة المحمدية بمصر

علم مصطلح الحديث التطبيقي

المرحلة الثانية
بحوث علمية حديثية في
(المتواتر)
ثم
إثبات تواتر «حجية خبر الآحاد»

تأليف
أبو محمد علي بن إبراهيم حشيش
السنامونى الأثرى
رئيس لجنة البحث العلمى
وأستاذ علم الحديث بمعاهد إعداد الدعاة
بجماعة أنصار السنة المحمدية بمصر

الجزء الأول

الخبر باعتبار وصوله إلينا

قاعدة:

الخبر: إما أن يكون له طرق بلا عدد معين، أو مع حصر بما فوق الاثنين، أو بهما أو بواحد.

فالأول: المتواتر. **والثانى:** المشهور.

والثالث: العزيز. **والرابع:** الغريب.

وكلها سوى الأول آحاد.[1]

أولاً - المتواتر

شروط المتواتر:

١- أن يرويه عدد كثير بلا حصر فى عدد معين.

٢- أن تحيل العادة تواطؤهم وتوافقهم على الكذب.

٣- أن يوجد هذا العدد فى جميع الطبقات (الاستواء).

٤- أن يكون مستندهم الحس.

أقسام التواتر:

١- المتواتر اللفظى. ٢- المتواتر المعنوى.

٣- تواتر عام وخاص. ٤- تواتر طبقة.

٥- تواتر استقراء أدلة المسألة.

---

(١) انظر النخبة (ص ١٤).

ممكن أن يكون العدد بأربعة مع بقية الشروط التى تفيد العلم اليقينى، والعدد فى الرواية غير العدد فى الشهادة.

تطبيقات على أقسام التواتر:

١- مثال المتواتر اللفظى (أى ما تواتر لفظه):

حديث «من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار».

- أسباب تواتره:

قد رواه بضعة وسبعون صحابياً، كما هو مبين فيما أورده السيوطى فى «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» ح (١) حيث أخرج طريق كل صحابى ثم قال فى نهاية تخريجه:

«فهؤلاء اثنان وسبعون صحابياً».

فائدة:

قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ٢٤٥):

١- ولأجل كثرة طرقه أطلق عليه جماعة أنه متواتر.

منازعة:

ثم قال:

٢- ونازع بعض مشايخنا فى ذلك قال: لأن شرط التواتر استواء طرفيه وما بينهما فى الكثرة، وليست موجودة فى كل طريق منها بمفردها.

الرد على المنازعة:

ثم قال:

٣- وأجيب بأن المراد بإطلاق كونه متواتراً رواية المجموع عن المجموع من ابتدائه إلى انتهائه فى كل عصر، وهذا كاف فى إفادة العلم.

س: اذكر الطرق التى حققت الاستواء بمفردها؟

جـ: قال الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (١/ ٢٤٥):

١- فطريق أنس وحدها قد رواها عنه العدد الكثير وتواترت عنهم.

٢- نعم وحديث عليّ رواه عنه ستة من مشاهير التابعين وثقاتهم.

٣- وكذا حديث ابن مسعود.

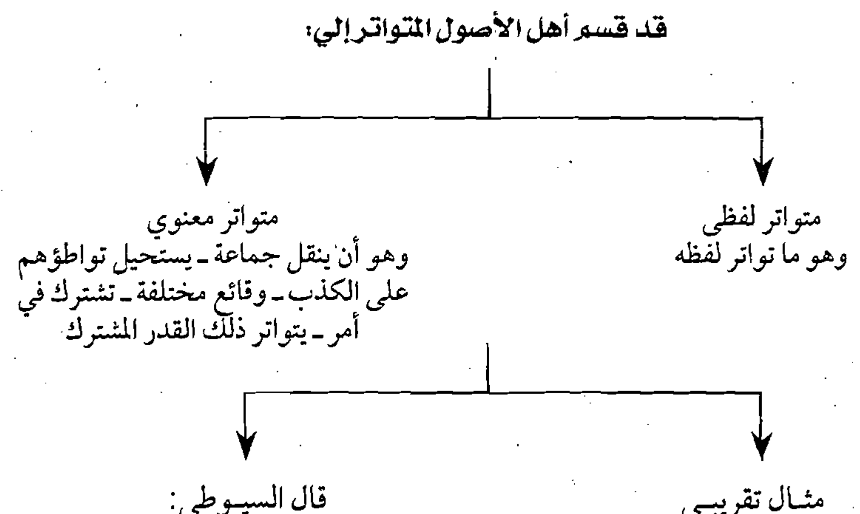
٤- وأبى هريرة.

٥- وعبد الله بن عمرو.

فلو قيل فى كل منها إنه متواتر عن صحابيه لكان صحيحاً، فإن العدد المعين لا يشترط فى المتواتر، بل ما أفاد العلم كفى.

تطبيق عملى حول التواتر المعنوى

قال السيوطى فى التدريب (٢/ ١٨٠):



المتواتر المعنوى. خبر رفع اليدين فى الدعاء:

ورد عنه ﷺ نحو مائة حديث ومنها للتوضيح:

التخريج	حديث البيهقي	مسلم	مسلم	البخاري	البخارى	البخارى
الراوى الأعلى	أنس	عائشة	عمر	ابن عمر	أنس	أبو موسي
القدر المشترك	أنه رفعهما	أنه رفعهما	أنه رفعهما	أنه رفعهما	أنه رفعهما	أنه رفعهما
قضايا مختلفة	في القنوت	في دعائه لأهل البقيع	في دعائه يوم بدر	في دعائه عند الجمرة الوسطى	صبح خيبر	في دعائه لأبي موسي

الخلاصة:

نلاحظ أن خبر رفع اليدين فى الدعاء نقل عن جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب فى قضايا مختلفة، وكل قضية منها لم تتواتر والقدر المشترك فيها وهو الرفع عند الدعاء تتواتر باعتبار المجموع.

تطبيق آخر حول حديث: «إنما الأعمال بالنيات»

قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ١٧)

ورد فى معناه عدة أحاديث صحت فى مطلق النية:

التخريج	مسلم	البخاري ومسلم	البخاري ومسلم	مسند أحمد	النسائي
الراوى الأعلى	عائشة وأم سلمة	ابن عباس	أبي موسي	ابن مسعود	عبادة
قضايا مختلفة	يبعثون على نياتهم	ولكن جهاد ونية	من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فهو في سبيل الله	رب قتيل بين الصفين، الله أعلم بنيته	من غزا وهو لا ينوي إلا عقالاً فله مانوى
القدر المشترك	نياتهم	نية	نية غير مباشرة	بنيته	نوى

وهناك قضايا مختلفة كثيرة تشترك فى النية لا يمكن حصرها، حيث قال الحافظ بعد أن ذكر الأحاديث الموضحة سابقاً بالجدول فى مطلق النية قال:

«إلى غير ذلك مما يتعسر حصره، وعرف بهذا التقرير غلط من زعم أن حديث عمر متواتر إلا إن حمل على التواتر المعنوى فيحتمل».

تواتر نسبي:

قال الحافظ فى «الفتح» (١/١٨) : «نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد»[١] ثم حكى ما فى الجدول.

صاحب التحقيق	محمد بن علي بن سعيد النقاش	أبو القاسم بن منده	أبو موسي المديني	الحافظ ابن حجر
عدد من رواه عن يحيى بن سعيد	مائتان وخمسون نفساً	جاوز الثلاثمائة	سبعمائة من أصحاب يحيي	لم يتجاوز المائة

قال الحافظ: «فقد تتبعت طرقه من الروايات المشهورة والأجزاء المنثورة منذ طلبت الحديث إلى وقتى هذا فما قدرت على تكميل المائة».

ملحوظة:

١- قال الإمام البخارى: حدثنا الحميدى عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان، قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى، قال: أخبرنى محمد بن إبراهيم التيمى أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول:

سمعت عمر بن الخطاب رضي الله عنه على المنبر قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

«إنما الأعمال بالنيات ...»

(الحديث ١- أطرافه فى: ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣).

---

[١] قال الحافظ ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» النوع (١٣):
«تواتر عن يحيى بن سعيد فيقال أنه رواه عنه نحو من مائتين وقيل أزيد من ذلك».

المتـواتـر (إدعـاء ورد)

أولاً: الإدعـاء

أ- قال ابن الصـلاح فى مقدمته ص (٣٩٢):

«المتواتر الذى يذكره أهل الفقه وأصـوله، وأهل الحديث لا يذكرونه باسمه الخاص . . .».

ولعل ذلك لكونه لا تشمله صناعتهم، ولا يكاد يوجد فى رواياتهم.

ب- قال النووى فى «التقريب» (٢/ ١٧٦):

ومنه المتواتر المعروف فى الفقـه وأصوله ولا يذكره المحدثون، وهو قليل لا يكاد يوجد فى رواياتهم.

قلت: هكذا أقر النووى ما ذهب إليه ابن الصـلاح.

ثانياً: الـرد

قال الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص ١٨/ ١٩)

ما ادعاه ابن الصلاح من عزة المتواتر ممنوع، وكذا ما ادعاه غيره من العدم.

ثالثاً: الحجـة

قال الحافظ:

«لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق، وأحوال الرجال، وصفاتـهم المقتضيـة لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على كـذب، أو يحصل منهم اتفاقاً».

رابعاً: كثرة المتواتر:

قال الحافظ:

ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة فى الأحاديث.

١- أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدى أهل العلم شرقاً وغرباً، المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مصنفيها إذا اجتمعت على إخراج حديث.

٢- وتعددت طرقه تعدداً تحيل العادة تواطؤهم على كذب إلى آخر الشروط.

٣- أفاد العلم اليقينى بصحته إلى قائله ومثل ذلك فى الكتب المشهورة.

ملحوظة:

أ- تمت مقدمة ابن الصلاح بالنوع الخامس والستين (معرفة أوطان الرواة وبلدانهم).

ب- آخر ما وجد من «النكت على ابن الصلاح» هو النوع الثانى والعشرون (معرفة المقلوب).

جـ- ادعاء ابن الصلاح موجود تحت النوع الموفِّى ثلاثين (معرفة المشهور).

د- من هذا يتبين أن اعتراض ابن حجر على ادعاء ابن الصلاح لم يوجد فى «النكت».

هـ- وهذا يفتح الباب أمام طلبة العلم والمحدثين لاستكمال «النكت الصلاحية».

دراسة متخصصة

رواية الأربعة هل تفيد التواتر؟

نقل أبو الحسن مصطفى بن إسماعيل فى كتابه «إتحاف النبيل» ص (١٧) قول الشنقيطى أن: «بطلان القول بالأربعة فما دونها واضح لوجوب تزكية الأربعة فى شهادتهم على الزنا . . . اهـ (ص ١٠٠) من «المذكرة».

واختار السيوطى - تبعاً للاصطخرى - أن أقل عدد التواتر عشرة وقال: لأنه أول جموع الكثرة. اهـ من «التدريب» (٢/ ١٧٧).

واختار ابن حزم رحمه الله فى «الإحكام» أن التواتر يثبت باثنين تحيل العادة تواطؤهما على الكذب.

والصحيح أن من الأربعة فما دون لا يفيد العلم الضرورى الذى يهجم على السامع، ويضطر للتصديق به، لما سبق عن الشنقيطى رحمه الله، وما فوق الأربعة فالخلاف فيه، وكون العدد غير محصور بعدد معين هو الصواب والله أعلم».

تراجع

ما جزم به من الصحة من أن الأربعة فما دون لا يفيد العلم الضرورى[١] تراجع عنه عندما كان يسأل الشيخ الألبانى رحمه الله، كما هو مبين فى الشريط السابع والأربعين بعد المائة الثامنة على واحد (٨٤٧/ ١).

سؤالات أبى الحسن المصرى المأربى مصطفى بن إسماعيل السليمانى للعلامة الألبانى تحت عنوان «الدرر فى مسائل المصطلح والأثر» تم تسجيل هذا المجلس ١٠ / رجب / ١٤١٦ هـ الموافق ٢/١٢/١٩٩٥ م.

---

(١) العلم الضرورى: هو الذى يضطر الإنسان إليه بحيث لا يمكن دفعه. قاله ابن حجر فى «شرح النخبة».

س: شيخنا فى الكلام على الحديث المتواتر ذكر الإمام الشنقيطى -رحمه الله- فى كتابه: «مذكرة أصول الفقه» وهو يتكلم على العدد، بعد ما تكلم أن الصحيح فى المتواتر أنه لا يحصر فيه عدد معين إنما يعنى كل حديث باعتباره يكون العدد يناسب فى هذا الحديث، وقد لا يناسب الحديث الآخر إلا أنه قال «إلا أن الأربعة -يعنى يقيناً- ليست من عدد التواتر لأن الأربعة جاءوا شهوداً فى الزنا واحتاج الحاكم إلى تزكيتهم، فلو كان خبر الأربعة يفيد العلم لما احتاج إلى تزكيتهم، فهو خمسة فما فوق.

(هل) هذا الاستدلال صحيح؟

أجاب الشيخ الألبانى رحمه الله:

البت لا. البت لا. هل هو بعضهم يقول بهذا الإطلاق ـ هل هو لو جاء أربعة.

من الخلفاء الراشدين. أربعة رووا حديثاً عن الرسول ما يفيد التواتر؟

قال أبو الحسن:

أما عن الخلفاء الراشدين فلا، ثم ضحك.

قال أحد طلبة العلم الذين حضروا المجلس: رجعنا إلى القرائن.

قال الألبانى: هذا هو.

فالأربعة: العدد على كل حال هنا لا مفهوم له إطلاقاً لأنه يختلف باختلاف الثقة بثقة هؤلاء الذين رووا الحديث الذى يراد أن يقال أنه متواتر أو لا.

ولذلك أنا كما يقال عندنا فى سوريا «ضربت علاوية» الخلفاء الراشدون إذا رووا حديثاً عن رسول الله ﷺ ، ثم نزل الرواية إلى أربعة من التابعين

الثقات الأثبات الذين هم من المعروفين عندنا أنهم جبال فى الحفظ، من الذى يقول أن هذا لا يفيد التواتر؟

أمـا لما يأتى الأمر إلى رواة آخـرين ليـسوا فـى الشهـرة بالثـقة والضـبط والعدالة... إلخ كهـؤلاء هنا يمكن أن يقال لا يكفى حتى الأربعة، القـضية إذن قضية نسبية كما قيل فى الأصل يعنى:

قال أبو الحسن:

الفرق بين الرواية والشهـادة أيضاً ثابت فى هذا الموضع، لأن لو جاء ثلاثة من الخلفاء الراشدين شهدوا بالزنا لابد من رابع من حيث الشهادة.

قال الشيخ الألبانى: نعم.

قال أبو الحسن:

أما من حيث الرواية فله حكم آخر.

قال الألبانى: لاشك. اهـ.

قلت: وما قاله الألبانى هو ما ذهب إليه الكتانى فى «نظم المتناثر» ص (١٥).

حيث قال: «فالصواب القول بأنها قد تكفي».

قلت: انظر بحثنا فى العدد الذى يحصل به التواتر فى «شفاء الرثيث».

***

تطبيق على التواتر
باعتبار شيوعه واشتهاره

١- بحث فى العدد الذى يحصل به التواتر:

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٥٠): [1]

وأما عدد ما يحصل به التواتر فمن الناس من جعل له عدداً محصوراً، ثم يفرق هؤلاء، فقيل: أكثر من أربعة، وقيل: اثنا عشر، وقيل: أربعون، وقيل: سبعون، وقيل: ثلاثمائة وثلاثة عشر، وقيل: غير ذلك.

وكل هذه الأقوال باطلة لتكافئها فى الدعوى.

٢- الصحيح الذى عليه الجمهور:

والصحيح الذى عليه الجمهور: أن التواتر ليس له عدد محصور.

٣- تشبيه:

والعلم الحاصل بخبر من الأخبار يحصل فى القلب ضرورة، كما يحصل الشبع عقيب الأكل، والرى عند الشرب.

وليس لما يشبع كل واحد ويرويه قدر معين.

بل قد يكون الشبع لكثرة الطعام.

وقد يكون لجودته كاللحم.

وقد يكون لاستغناء الآكل بقليله.

وقد يكون لاشتغال نفسه بفرح، أو غضب، أو حزن ونحو ذلك.

كذلك العلم الحاصل عقيب الخبر:-

---

(١) الكلام بعناصره من ١-٦ للشيخ ابن تيمية حتى اهـ.

١- تارة يكون لكثرة المخبرين.

٢- وتارة يكون لدينهم وضبطهم. فرب رجلين أو ثلاثة يحصل من العلم بخبرهم ما لا يحصل بعشرة وعشرين لا يوثق بدينهم وضبطهم.

٣- وتارة قد يحصل العلم بكون كل من المخبرين أخبر بمثل ما أخبر به الآخر مع العلم بأنهما لم يتواطآ، وأنه يمتنع في العادة الاتفاق في مثل ذلك. مثل من يروي حديثاً طويلاً فيه فصول، ويرويه آخر لم يلقه.

٤- وتارة يحصل العلم بالخبر لمن عنده الفطنة والذكاء، والعلم بأحوال المخبرين، وبما أخبروا به ما ليس لمن له مثل ذلك.

٥- وتارة يحصل العلم بالخبر لكونه روى بحضرة جماعة كثيرة شاركوا المخبر فى العلم.

ولم يكذبه أحد منهم فإن الجماعة الكثيرة قد يمتنع تواطؤهم على الكتمان، كما يمتنع تواطؤهم على الكذب.

٤- «التواتر العام والتواتر الخاص»(١)

وإذا عرف أن العلم بأخبار المخبرين له أسباب غير مجرد العدد علم أن من قيَّد العلم بعدد معين وسوَّى بين جميع الأخبار فى ذلك فقد غلط غلطاً عظيماً.

ولهذا كان التواتر ينقسم إلى عام، وخاص.

فأهل العلم بالحديث والفقه قد تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة.

(١)ابن تيمية فى «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٥١).

٥- أمثلـــة:

كسـجود السـهو، ووجوب الشـفعـة، وحمل العاقلة العـقل، ورجم الزانى المحصن، وأحاديث الرؤية، وعذاب القبر، والحوض، والشفاعة، وأمثال ذلك.

وإذا كان الخبر قد تواتر عند قوم دون قوم، وقد يحصل العلم بصدقه لقوم دون قوم.

فمن حصـل له العلم به وجب عليه التصديق به، والـعمل بمقتضـاه، كما يجب ذلك فى نظائره.

ومن لم يحصل له العلم بذلك فعليـه أن يسلم ذلك لأهل الإجماع الذين أجمعوا على صحته.

٦- القول للعالـم:

كما على الناس أن يسلموا الأحكام المجمع عليـها إلى من أجمع عليها من أهل العلم فإن الله عصم هذه الأمة أن تجتمع على ضلالة.

وإنما يكون إجماعها بأن يسلم غيـر العالم للعالم إذ غير العالم لا يكون له قول، وإنما القول للعالم.

فكما أن من لا يـعرف أدلة الأحكام لا يعتـد بقوله، فـمن لا يعرف طرق العلم بصحة الحديث لا يعتد بقوله.

بل على كل من ليس بعالم أن يتبع إجماع أهل العلم. اهـ.

وقال الإمام ابن القيم فى كتاب «الصـواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة» (ص ٥٨٣):

«إن العلم بالتواتر ينقسم إلى عام وخاص، فيتواتر عند الخاصة ما لا يكون معلوماً لغيرهم».

فأهل الحديث لشدة عنايتهم بسنة نبيهم، وضبطهم لأقواله وأفعاله وأحواله يعلمون من ذلك علماً لا يشكون فيه مما لا شعور لغيرهم به ألبته.

ثم قال ـ رحمه الله ـ:

وكذلك يعلمون بالضرورة: أن رسول الله ﷺ أخبر أن المؤمنين يرون ربهم يوم القيامة، وعند الجهمية رسول الله ﷺ لم يقل ذلك ويعلمون بالضرورة: أن نبيهم ﷺ أخبر عن خروج قوم من النار بالشفاعة، وعند المعتزلة والخوارج لم يقل ذلك، وبالجملة فهم جازمون بأكثر الأحاديث الصحيحة قاطعون بصحتها عنه، وغيرهم لا علم عنده بذلك.

قلت: ونستخلص من قول شيخ الإسلام ابن تيمية:

١- أن هناك تواتراً عاماً وتواتراً خاصاً.

٢- أهل العلم بالحديث تواتر عندهم من السنة ما لم يتواتر عند العامة.

٣- من لم يحصل له العلم بذلك فعليه أن يسلم ذلك لأهل الإجماع الذين اجتمعوا على صحته.

٤- أن يسلم غير العالم للعالم، إذ غير العالم لا يكون له قول وإنما القول للعالم.

٥- من لا يعرف طرق العلم بصحة الحديث لا يعتد بقوله.

وبهذا تسلم الأمة من أقوال الذين لا يعرفون طرق العلم بصحة الحديث، وهذا الذى قاله شيخ الإسلام فى القرن السابع الهجرى (٦٦١- ٧٢٨هـ) ما أحوجنا إليه فى القرن الخامس عشر الهجري.

قال الألبانى:[١]

---

(١) وجوب الأخذ بحديث الآحاد فى العقيدة والرد على شبه المخالفين (ص ٣٣).

«وإن مما يؤسفني أشد الأسف أن أرى بعض الكتاب ينسون ما يقررونه في بعض كتبهم من وجوب الرجوع إلى أهل الاختصاص في كل علم، ثم نراهم يحكمون على الأحاديث المتواترة بأنها أحاديث الآحاد، تقليداً منهم لعلماء الكلام من الغابرين أو المعاصرين، ولا يرجعون في ذلك إلى أهل الحديث العارفين بطرقه ورجاله.

فهذا أحدهم يقول تعليقاً على حديث نزول الله إلى السماء الدنيا كل ليلة.

«النزول وأمثاله من كون الله في السماء إنما جاءت به أحاديث آحاد لا تفيد العلم» مع أن حديث النزول متواتر عند أهل الحديث، وقد صرح بذلك العلامة ابن القيم في «تهذيب السنن» (٧/ ١٠٧) وقال: (رواه بضعة وعشرون صحابياً) وسمى البيهقي منهم بضعة عشر صحابياً في كتابه «الأسماء والصفات» (ص ٢٥١).

قلت: وأخرج الألباني في «الإرواء» (٢/ ١٩٥) ح (٤٥٠) بعضها عن ستة من الصحابة ثم قال: «ويحكم بعضهم أيضاً على حديث الرؤية بأنه حديث آحاد، وهو حديث متواتر عند أهل الاختصاص وغيرهم، فقد صرح بتواتره أبو الحسن الأشعري وكذا يحكم بعدم التواتر على حديث نزول المسيح، وظهور الدجال كمثال على العقائد التي لا يكلف الشباب بالإيمان بها مع أن حديث النزول متواتر عند أهل الحديث، وقد كنت جمعت له ـ أنا وحدي ـ عشرين طريقاً عن عشرين صحابياً كلها تصرِّح بنزول عيسى عليه السلام في آخر الزمان.

والحديث بعض هؤلاء الصحابة أكثر من طريق واحد عنه صحيحة كلها.

ثم قال: فهذه أمثلة قليلة من مجموعة كثيرة من الأحاديث المتواترة يحكم عليها من لا علم عنده بأحاديثها بأنها أحاديث آحاد وهي من أشهر الأحاديث المتواترة عند أهل العلم بالحديث.

فإذا كان أهل الكلام لم يثبتوا حقائقها ولم يقطعوا بمضمونها ولم يعتقدوا بها فبأي حديث بعده يؤمنون؟ اهـ.

الطامة الكبرى

ولم يقف الأمر عند حد أن نرى بعض الكتاب يحكمون على الأحاديث المتواترة بأنها أحاديث آحاد كما أوردنا ذلك فى قول الألبانى ـ رحمه الله ـ آنفاً ولكن بلغ الحد ببعض الأساتذة فى الجامعات إلى تكذيب المتواتر وهو حديث الإسراء والمعراج الذى جاء عن أكثر من أربعين صحابياً كما فى «الأزهار المتناثرة» ح (٤٥)، و«نظم المتناثر» ح (٢٥٨).

حيث أن أحدهم وهو أستاذ التاريخ الإسلامى والحضارة الإسلامية بكلية دار العلوم جامعة القاهرة عند تناوله لمعجزة الإسراء والمعراج فى محاضراته أعلن:

١- إنكاره للبراق الذى ركبه رسول الله ﷺ.

٢- إنكاره استفتاح جبريل عليه السلام للسموات السبع.

٣- إنكاره سؤال الملائكة لجبريل عليه السلام: ومن معك.

٤- إنكاره صفة العلو واعتقاده أن الله فى كل مكان.

٥- إنكاره أن موسى عليه السلام قال للنبى ﷺ «ارجع إلى ربك فاسأله التخفيف» عندما فرضت الصلاة خمسين.

٦- إنكاره صحة الروايات، وإقراره أن فى البخارى ومسلم أحاديث موضوعة، وإسرائيليات مدسوسة.

ثم يستخدم الهوى الذى استخدمه من قبل علماء الكلام فى حكمه على الإسراء والمعراج فنراه يقول ص (٢٣٨) من «الموسوعة»، وكتابه «المكتبة الإسلامية لكل الأعمار من السيرة النبوية العطرة»، «الإسراء والمعراج دراسة تصحيح» ص (٢٩) «قد استطاع الرواد الأمريكيون أن يصلوا إلى القمر وأن يهبطوا عليه، وإننا نسأل هل وقفوا يستفتحون أبواب السماء» ومن الذى فتحها لهم؟

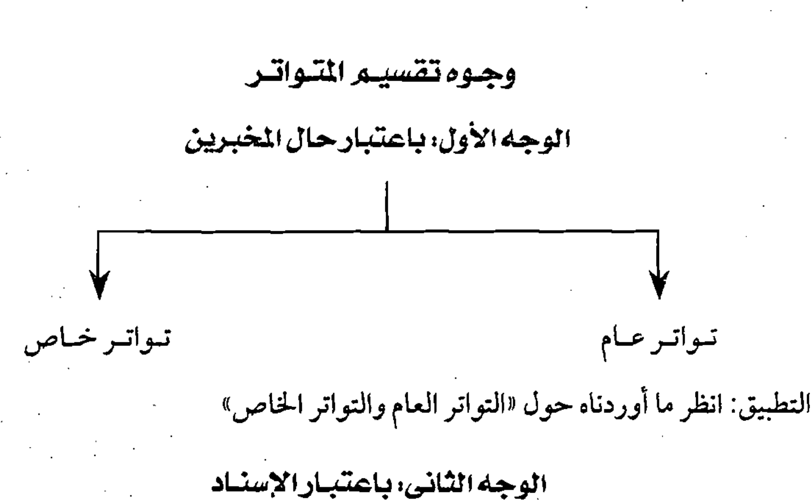
ثم يقول تتجه الرواية إلى تصوير الله عز وجل كأنه فى مكان يسعى له محمد ﷺ وجبريل وهذا التصوير يخالف المبادئ الإسلامية التى تقرر أن الله فى كل مكان.[1]

---

(١) انظر كيف صنعت العقيدة الفاسدة بأهلها.

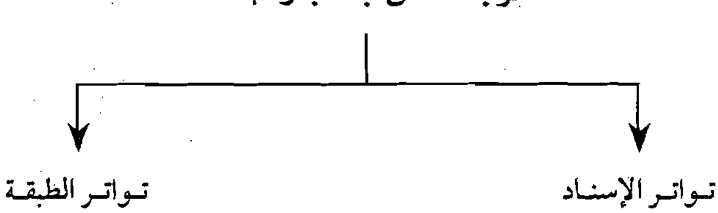
وجوه تقسيم المتواتر

الوجه الأول: باعتبار حال المخبرين



التطبيق: انظر ما أوردناه حول «التواتر العام والتواتر الخاص»

الوجه الثاني: باعتبار الإسناد



تواتر الإسناد

التطبيق: «حديث من كذب عليَّ متعمداً ..»

تواتر الطبقة

التطبيق: تواتر القرآن تلقاه جيل عن جيل فهو لا يحتاج إلي إسناد.

الوجه الثالث: باعتبار موضع التواتر

تواتر مطلق

ما كان تواتره في أصل سنده فيأتي بطرق بلا عدد معين عن النبي ﷺ إذن التواتر من الطبقة الأولي.

التطبيق:

أ- حديث من كذب عليَّ متعمداً.

ب- حديث «لا نورث ما تركناه صدقة» الكتاني «نظم المتناثر» ح (٢٧٢).

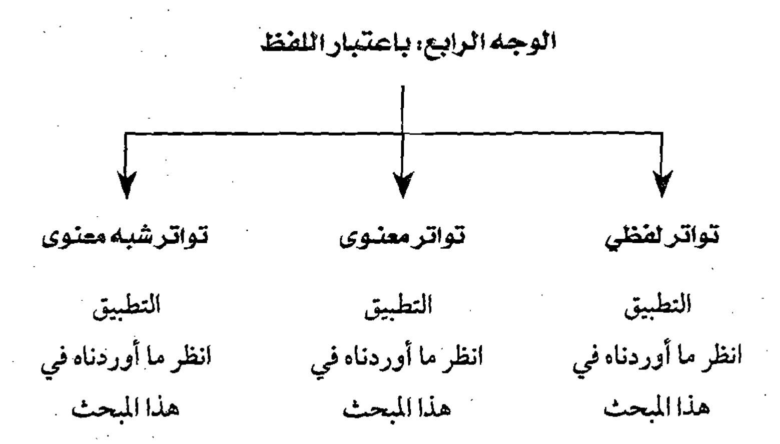
تواتر نسبي

ما كان تواتره في أثناء السند

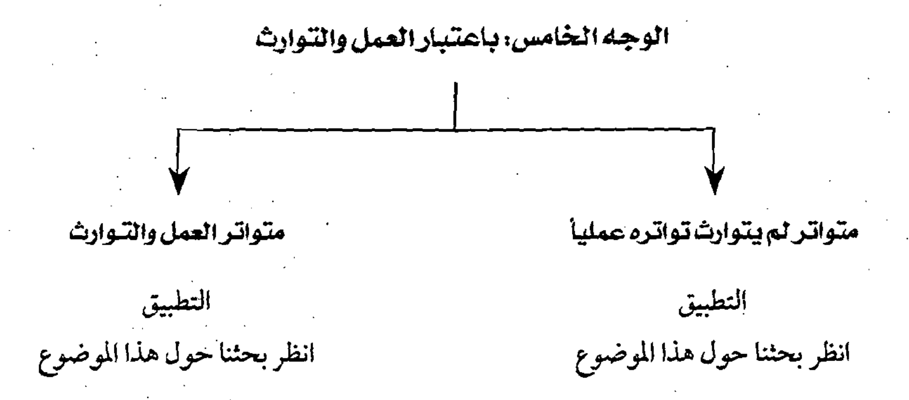
التطبيق:

أ- انظر التطبيق علي التواتر النسبي وقول الحافظين ابن كثير في «اختصار علوم الحديث» وابن حجر في «الفتح».

الوجه الرابع: باعتبار اللفظ



الوجه الخامس: باعتبار العمل والتوارث



تواتر العمل والتوارث

١- متواتر العمل والتوارث:

وهو أن يعمل بمسألة فى كل قرن جمٌّ غفير من العاملين كالأذان، والصلوات الخمس، والصيام، والزكاة، والحج وغير ذلك من شعائر الإسلام، التى يتناقل كيفيتها جيل عن جيل عن النبى ﷺ

٢- متواتر لم يتوارث تواتره عملياً:

عندما خرجنا لنشر دعوة أهل السنة والجماعة فى القرى والنجوع والكفور وجدنا أن العوام بل الذين لا يقرؤون ولا يكتبون تواتر عندهم ما أوردناه آنفاً من متواتر العمل والتوارث.

ولكن وجدنا مسائل متواترة لم تتوارث فى العمل بل من الأمور التى صارت عندهم من الغرائب بل تسببت فى إشكال لأحد الأخوة.

التطبيق

١- أحاديث قصر الصلاة الرباعية:

قال الكتانى فى «نظم المتناثر» (٩١)

عن:

١- عمر ٢- ابنه عبد الله ٣- حارثة بن وهب الخزاعى

٤- ابن عباس ٥- ابن مسعود ٦- عمران بن حصين

٧- أنس بن مالك ٨- ابن جحيفة ٩- جابر

١٠- أبى سعيد وغيرهم

ثم قال:

وفى «شرح معانى الآثار» للطحاوى ما نصه:

«وقد جاءت الآثار متواترة عن رسول الله ﷺ بتقصيره فى أسفاره كلها ثم ذكر بأسانيده بعضها فانظره» اهـ.

قلت: ومع ذلك كانت غريبة فى العمل على هذه القرى والكفور.

ب- كذلك أحاديث المسح على الخفين:

أوردها السيوطى فى «الأزهار المتناثرة» عن ستة وأربعين نفساً.

ونقلها الكتانى فى «نظم المتناثر» وزاد أحد عشر نفساً نقلاً عن الحافظ ابن حجر فى «تخريج أحاديث الهداية»، ثم نقل أيضاً عن الكمال ابن الهمام فى «فتح القدير» حتى وصل العدد إلى ستة وستين ثم قال: وباب الزيادة مفتوح وفى «فتح البارى» صرح جمع من الحفاظ بأن المسح على الخفين متواتر.

قلت: ومع هذا التواتر كان هذا من الغرائب فى القرى حيث لم تتوارث العمل بهذا التواتر فأنكروها علينا فى أول الأمر، ولقد جاهدنا حتى ثبت فى هذه القرى تواتر هذه السنن وطبقناها عملياً ونسأل الله توارثها عملياً.

التواتر شبه المعنوى

قال الشاطبى فى «الموافقات» (١/ ٢٤):

«فإذا حصل من الاستقراء أدلة المسألة مجموع يفيد العلم فهو الدليل المطلوب وهو شبيه بالتواتر المعنوى»

حكمه

المتواتر شبه المعنوى يفيد القطع.

«لأن الأدلة المعتبرة المستقرأة من جملة أدلة المسألة تضافرت على معنى واحد حتى أفادت فيه القطع فإن للاجتماع من القوة ما ليس للافتراق ولأجله أفاد التواتر القطع وهذا نوع منه». قاله الشاطبى.

الفرق بين هذا النوع وبين التواتر المعنوى.

١- التواتر المعنوى كما بينا آنفاً:

هو أن ينقل جماعة يستحيل تواطؤهم على الكذب - وقائع مختلفة تشترك فى أمر - يتواتر ذلك القدر المشترك.

فالوقائع المختلفة، أو القضايا المختلفة، كل قضية منها لم تتواتر والقدر المشترك يتواتر باعتبار المجموع.

فالوقائع المختلفة فى التواتر المعنوى كلها تدل على المطلوب مباشرة.

٢- التواتر شبه المعنوى:

الوقائع الكثيرة المختلفة فى هذا النوع يأتى بعضها دالاً مباشرة على المطلوب وبعضها بطريق غير مباشر.

تطبيق على هذا المصطلح

أ- ومن هذا الطريق - طريق التواتر شبه المعنوى - ثبت وجوب القواعد الخمس كالصلاة والزكاة وغيرهما قطعاً.

ب- وإذا تأملت أدلة كون الإجماع حجة أو خبر الواحد أو القياس حجة فهو راجع إلى هذا المساق - أى إلى التواتر شبه المعنوى-.

جـ- لأن أدلتـها مـأخوذة من المواضع تكاد تفـوق الحصـر وهى مع ذلك مختلفـة المساق لا ترجع إلى باب واحد[1] إلا أنها تنظم المعنى الواحد الذى هو المقصود بالاسـتدلال عليه، وإذا تكاثرت على الناظر الأدلة عضد بعـضها بعضاً فصارت بمجموعها مفيدة القطع.

قول الترمذى «وفى الباب»

لهذا القول علاقة بالتواتر شـبه المعنوى يتضح ذلك مما أورده محدث وادى النيل الشيخ أحمد شاكر فى مقدمة «تحقيق الترمذى» (١/ ٦٦)

حيث قال:

«إنه - أى الترمـذى - بعد أن يروى حـديث الباب يذكر أسـماء الصـحابة الذين رويت عنهم أحـاديث فيـه، سـواءً أكانت بمعنى الحـديث الذى رواه أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد.

وهذا أصعب ما فى الكتاب على من يريد شرحه وخاصة فى هذه العصور وقد عـدمت بلاد الإسلام نبوغ حـفاظ الحديث الذين كانـوا مفاخر العـصور السالفة فمن حاول استيفـاء هذا وتخريج كل حديث أشار له الترمذى أعجزه وفاته شىءٌ كثير.

وقد حاول الشيخ المباركفـورى فى شرحه فلم يمكنه تخريج كل الأحاديث وقـد فكرت فى أن أتبعـه فيـما صنـع، ثم وجدته سـيكون عمـلاً ناقصـاً ووجدتنى سـأنسب أحاديث إلى كتب لم أرها فـيها بنفـسى وسأكون فيـها مقلداً غيرى فأبيت.

---

(١) قول الشاطبى: مـختلفة المساق لا ترجع إلى باب واحد: أى لا تدل كلها على المطـلوب مباشرة حتى لا يخلط بين هذا القول وقول الإمام الترمذى: «وفى الباب».

ثـم قـال الشيـخ شاكـر:

رأيت فى ترجمة الحافظ ابن حجـر العسقلانى المتوفى سنة ٨٥٢هـ أنه ألف كتابـاً سماه «اللباب فى شـرح قول الترمذى وفى البـاب» ولم أره ولا أعلمه موجوداً فى مكتبة من المكتبـات، ولو وجد هذا الكتاب أغنى عنى الكثير من العناء، وأفاد أكبر إفادة لحفظ مؤلفه، وسعة إطلاعه، والثقة بنقله.

والشيخ المباركفورى رحمه الله إنما خرج ما خرج من الأحاديث مقلداً غيره من أصحـاب الكتب المجامـيع والمخرجات كـ «المـنتقى» للمجـد ابن تيمـية، وشرحه «نيل الأوطار» للشوكانى، و«التلخيص» و«الفتح» للحافظ ابن حجر، ولم أفعل مثل ما فعل إلا متعجلاً أو لضرورة.

قلت: فعند استقراء أدلة المسألة بالبحث فيما قال فيه الترمذى وفى الباب إذا كانت الأدلة:

١- متفقة لفظاً فهذا هو التواتر اللفظى كما هو الحال فى الشواهد.

٢- ذات وقائع مختلفة تدل على المطلوب مباشرة فهذا هو التواتر المعنوى.

٣- ذات وقائع مخـتلفة بعضها يدل على المطلوب بطريق مـباشر، والآخر يدل عليه بطريق غير مباشر، أو قد تدل كلها على المطلوب بطريق غير مباشر فهو تواتر شبه معنوى.

* * *

تطبيق

على التواتر شبه المعنوى

أثبت تواتر «حجية خبر الآحاد؟»

الدليل الأول: حديث أنس رضي الله عنه

«أن أهل اليمن قدموا على رسول الله ﷺ فقالوا: ابعث معنا رجلاً يعلمنا السنة والإسلام، فأخذ بيد أبى عبيدة، فقال: **هذا أمين هذه الأمة**».

قلت: الحديث صحيح متفق عليه أخرجه البخارى ح (٣٧٤٤، ٤٣٨٢، ٧٢٥٥)، ومسلم ح (٢٤١٩) كتاب فضائل الصحابة ح (٥٤)، واللفظ لمسلم.

وجه الاستدلال منه: أنه لو لم يكن خبره حجة على المرسل إليهم ما كان لهذا الإرسال من فائدة ولا معنى.

الدليل الثانى: حديث ابن عباس رضي الله عنهما

«لما بعث النبى ﷺ معاذاً إلى نحو أهل اليمن قال له: **إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب فليكن أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله تعالى، فإذا عرفوا ذلك، فأخبرهم أن الله فرض عليهم خمس صلوات فى يومهم وليلتهم، فإذا صلوا فأخبرهم أن الله افترض عليهم زكاة أموالهم تؤخذ من غنيهم فترد على فقيرهم، فإذا أقروا بذلك فخذ منهم وتوق كرائم أموال الناس**».

الحديث: صحيح أخرجه البخارى ح (١٣٩٥، ١٤٥٨، ١٤٩٦، ٢٤٤٨، ٤٣٤٧، ٧٣٧١، ٧٣٧٢)، ومسلم ح (٢٩) كتاب الإيمان ح (١٩)، واللفظ للبخارى فى حديث رقم (٧٣٧٢).

وجه الاستدلال منه: أنه لو لم يكن خبره حجة على المرسل إليهم ما كان لهذا الإرسال أيضاً من فائدة ولا معنى، فمعاذ -رضي الله عنه- كلف ليدعوهم إلى

أصول الدين وفروعه معاً، وهذا يعنى أن الإسلام لا يفرق بين باب العقيدة والأحكام فكما يجوز أن يبلغ فرد واحد الأحكام الشرعية، كذلك يجوز أن يبلغ فرد واحد العقيدة الإسلامية فحيث تقبل أخبار الجماعة يقبل خبر الواحد العدل هذا ما درج عليه سلف هذه الأمة.

الدليل الثالث: حديث ابن عمر رضي الله عنهما قال:

«بينا الناس بقباء فى صلاة الصبح إذ جاءهم آت فقال: إن رسول الله ﷺ قد أنزل عليه الليلة قرآن، وقد أمر أن يستقبل الكعبة فاستقبلوها، وكانت وجوههم إلى الشام فاستداروا إلى الكعبة».

الحديث «صحيح» متفق عليه أخرجه البخارى ح (٤٠٣، ٤٤٨٨، ٤٤٩٠، ٤٤٩١، ٤٤٩٤، ٧٢٥١)، ومسلم كتاب المساجد، باب تحويل القبلة ح (١٥) وغيرهما.

الدليل الرابع: حديث البراء بن عازب رضي الله عنهما

«أن النبى ﷺ كان أول ما قدم المدينة نزل على أجداده - أو قال أخواله من الأنصار- وأنه صلى قبل بيت المقدس ستة عشر شهراً، أو سبعة عشر شهراً، وكان يعجبه أن تكون قبلته قبل البيت، وأنه صلى أول صلاة صلاها صلاة العصر وصلى معه قوم، فخرج رجل ممن صلى معه فمر على أهل مسجد وهم راكعون، فقال: أشهد بالله لقد صليت مع رسول الله ﷺ قبل مكة فداروا ـ كما هم ـ قبل البيت».

الحديث صحيح أخرجه البخارى ح (٤٠، ٣٩٩، ٤٤٨٦، ٤٤٩٢، ٧٢٥٢) ومسلم كتاب المساجد - باب تحويل القبلة ح (١١، ١٢)، وأحمد (٤/ ٣٠٤) وغيرهم.

ووجه الاستدلال من الدليلين الثالث والرابع:

أن الصحابة لما سمعوا خبر الواحد هنا عملوا به ولم يتوقفوا حتى يستفسروا عن صحة النقل عن النبى ﷺ، وما ذلك إلا لأنه كان مقرراً لديهم حجة خبر الآحاد.

الدليل الخامس: حديث أنس ﷺ قال:

«كنت أسقى أبا طلحة الأنصارى وأبا عبيدة بن الجراح وأبىَّ بن كعب شراباً من فضيخ - وهو تمر - فجاءهم آت فقال: إن الخمر قد حرمت فقال أبو طلحة: يا أنس قم إلى هذه الجرار فاكسرها، قال أنس: فقمت إلى مهراس لنا فضربتها بأسفله حتى انكسرت».

الحديث (صحيح) متفق عليه أخرجه البخارى ح (٢٤٦٤، ٤٦١٧، ٤٦٢٠، ٥٥٨٠، ٥٥٨٢، ٥٥٨٣، ٥٥٨٤، ٥٦٠٠، ٥٦٢٢، ٧٢٥٣)، ومسلم كتاب الأشربة باب تحريم الخمر ح (٣، ٤، ٥، ٦، ٧، ٩) وكذا أبو داود، والنسائى، والدارمى، ومالك، والشافعى، وأحمد، ووجه الاستدلال منه كما ذكر الشافعى فى الرسالة (ص ٤٠١):

«أن هؤلاء فى العلم والمكان من رسول الله ﷺ وتقدم صحبته بالموضع الذى لا ينكره عالم، وقد كان الشراب عندهم حلالاً يشربونه فجاءهم آت فأخبرهم بتحريم الخمر، فأمر أبو طلحة - وهو مالك الجرار- أن يكسر الجرار فلم يقل هو ولا هم، ولا واحد منهم نحن على تحليلها حتى نلقى رسول الله ﷺ مع قربه منا أو يأتينا خبر عامة».

الدليل السادس: حديث عائشة ﷺ قالت:

دخلت على أبى بكر ﷺ فقال: فى كم كفنتم النبى ﷺ؟ قالت: فى ثلاثة أثواب بيض سحولية ليس فيها قميص ولا عمامة، وقال لها: فى أى يوم توفِّى رسول الله ﷺ ؟

قالت: يوم الاثنين.

قال: فأى يوم هذا؟ قلت: يوم الاثنين.

قال: أرجوا فيما بينى وبين الليل.

فنظر إلى ثوب عليه كان يمرض فيه، به رَدْعٌ من زعفران.

فقال: اغسلوا ثوبى هذا، وزيدوا عليه ثوبين فكفنونى فيهما.

قلت: إن هذا خلق. قال: إن الحى أحق بالجديد من الميت إنما هو للمهملة، فلم يتوف حتى أمسى من ليلة الثلاثاء، ودفن قبل أن يصبح».

الحديث (صحيح) متفق عليه: أخرجه البخارى (١٣٨٧)، (١٢٦٤، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣)، ومسلم ح (٩٤١) كتاب الجنائز ح (٤٥)، (٤٦)، وأبو داود ح (٣١٥١) والترمذى ح (٩٩٦)، وابن ماجه ح (١٤٦٩)، وأحمد (٦/ ٤٠، ١٣٢، ١٦٥، ١٩٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٤، ٢٣١، ٢٦٤)، واللفظ للبخارى ح (١٣٨٧).

قلت: وجه الاستدلال منه: قبول أبى بكر رضي الله عنه خبر عائشة فى قدر كفن النبى صلى الله عليه وسلم

الدليل السابع: حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال:

لما وقع الطاعون بالشام دعا عمر بن الخطاب -رضي الله عنه- المهاجرين واستشارهم، فلم يجد عندهم خبراً ودعا الأنصار واستشارهم فلم يجد عندهم خبراً قال ابن عباس رضي الله عنهما:

فجاء عبد الرحمن بن عوف - وكان متغيباً فى بعض حاجته- فقال: إن عندى فى هذا علماً سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول:

«إذا سمعتم به بأرض فلا تقدموا عليه، وإذا وقع بأرض وأنتم بها فلا تخرجوا فراراً منه» (يعنى الطاعون).

قال: فحمد الله عمرُ ثم انصرف.

الحديث (صحيح) متفق عليه أخرجه البخارى (١٠/ ١٨٩- فتح) ح (٥٧٢٩)، ومسلم ح (٢٢١٩)، وأبو داود ح (٣١٠٣)، ومالك فى (الموطأ) ح (١٦٥٥)، وأحمد (١/ ١٩٣، ١٩٤).

قلت: وجه الاستدلال منه: قبول عمر ﷺ خبر عبد الرحمن بن عوف فى أمر عظيم اختلف فيه الصحابة لعدم وجود خبر عندهم فى شأن الطاعون.

الدليل الثامن: حديث الضحاك بن سفيان ﷺ :(١)

أخرج أبو داود ح (١٩٢٧) حدثنا أحمد بن صالح - والترمذى ح (١٤١٥) حدثنا قتيبة - وأحمد بن منيع - وأبو عمار - وابن ماجه ح (٢٦٤٢) حدثنا أبو بكر بن أبى شيبة - وأحمد (٣/ ٤٥٢) ح (١٥٧٨٤) - سمعتهم يقولون: حدثنا سفيان بن عيينة عن الزهرى عن سعيد بن المسيب قال: كان عمر بن الخطاب يقول:

«الدية للعاقلة، ولا ترث المرأة من دية زوجها شيئاً حتى قال له الضحاك ابن سفيان: كتب إلىَّ رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابى من دية زوجها فرجع عمر» وأخرجه أحمد (٣/ ٤٥٠)، ح (١٥٧٨٣) حدثنا عبد الرزاق ثنا معمر عن الزهرى به، ولفظة ابن عمر بن الخطاب ﷺ قال: «ما أرى الدية إلا للعصبة لأنهم يعقلون عنه فهل سمع أحد منكم من رسول الله ﷺ فى ذلك شيئاً، فقال الضحاك بن سفيان الكلابى -وكان استعمله رسوله الله ﷺ على الأعراب-: «كتب إلىَّ رسول الله ﷺ أن أورث امرأة أشيم الضبابى من دية زوجها فأخذ بذلك عمر بن الخطاب ﷺ».

وعند أبى داود قال أحمد بن صالح: ثنا عبد الرزاق به.

وفى الموطأ ح (١٦١٩) مالك عن ابن شهاب، أن عمر بن الخطاب نشد الناس بمنى: من كان عنده علم من الدية أن يخبرنى فقام الضحاك بن سفيان الكلابى فقال: كتب إلىَّ رسول الله ﷺ فذكره.

---

(١) الضحاك بن سفيان بن عوف بن كعب بن أبى بكر بن كلاب الكلابى أبو سعيد: صحابى معروف كان من عمَّال النبى ﷺ على الصدقات كذا فى «التقريب» (١/ ٣٧٢).

قلت: كما ترى الحديث مشهور عن سفيان مشهور عن الزهرى غريب مطلق لم يروه عن النبى ﷺ إلا الضحاك.

ورواية ابن المسيب عن عمر تجرى مجرى الاتصال وقد أخرج الحافظ ابن حجر فى «التهذيب» (٤/ ٧٧) حديثاً أثبت فيه سماع ابن المسيب من عمر رضي الله عنه حيث بدأه بقوله: وقد وقع لى حديث بإسناد صحيح لا مطعن فيه، فيه تصريح سعيد بسماعه من عمر ثم ختمه قائلاً: هذا الإسناد على شرط مسلم.

وفى «تهذيب الكمال» (٧/ ٣٠٢) وقال الليث بن سعد عن يحيى بن سعيد:

«إن ابن المسيب كان يسمى راوية عمر بن الخطاب لأنه كان أحفظ الناس لأحكامه وأقضيته».

قلت: ووجه الاستدلال منه: قبول عمر رضي الله عنه خبر الضحاك بن سفيان رضي الله عنه فى توريث المرأة من دية زوجها.

قلت: وقال الترمذى فى (السنن) (٤/ ١٩) ح (١٤١٥): هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا عند أهل العلم، وقاله أيضاً فى «السنن» (٤/ ٣٧١) ح (٢١١٠).

الدليل التاسع: حديث سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة:

عن عمته زينب بنت كعب بن عجرة، أن الفريعة بنت مالك بن سنان أخت أبى سعيد الخدرى أخبرتها أنها جاءت رسول الله ﷺ تسأله أن ترجع إلى أهلها فى بنى خدرة، وأن زوجها خرج فى طلب أعبد له أبقوا حتى إذا كان بطرف القدوم لحقهم فقتلوه.

قالت: فسألت رسول الله ﷺ أن أرجع إلى أهلى فإن زوجى لم يترك لى مسكناً يملكه ولا نفقة.

قالت: فقال: رسول الله ﷺ «**نعم**».

قالت: فانصرفت حتى إذا كنت فى الحجرة (أو فى المسجد) نادانى رسول الله ﷺ (أو أمر بى فنوديت له) فقال: «**كيف قلت**».

قالت: فرددت عليه القصة التى ذكرت له من شأن زوجى قال: «**فامكثى فى بيتك حتى يبلغ الكتاب أجله**».

قالت: فاعتددت فيه أربعة أشهر وعشراً.

قالت: فلما كان عثمان أرسل إلىَّ فسألنى عن ذلك فأخبرته فاتبعه وقضى به.

الحديث (صحيح) أخرجه أبو داود فى «السنن» ح (٢٣٠٠)، والترمذى ح (١٢٠٤)، والنسائى (٦، ١٩٩)، وابن ماجه ح (٢٠٣١).

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح، والعمل على هذا الحديث عند أكثر أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم: «لم يروا للمعتدة أن تنتقل من بيت زوجها حتى تنقضى عدتها».

وهو قول سفيان الثورى، والشافعى، وأحمد، وإسحاق، وقال بعض أهل العلم من أصحاب رسول الله ﷺ وغيرهم:

«للمرأة أن تعتد حيث شاءت إن لم تعتد فى بيت زوجها».

قال أبو عيسى: والقول الأول أصح.

قلت: والحديث مشهور نسبى.

مشهور عن سعد بن إسحاق بن كعب بن عجرة:

رواه عنه شعبة، وابن جريج، ويحيى بن سعيد ومحمد بن إسحاق، ومالك وسليمان بن حبان، ومن جهة مالك أخرجه أبو داود والترمذى، ومن جهة سليمان أخرجه ابن ماجه، ومن جهة الآخرين أخرجه النسائى.

والحديث غريب مطلق لانفراد الفريعة بنت مالك بن سنان أخت أبى سعيد الخدرى، وانفراد زينب بنت كعب بن عجرة (وكانت تحت أبى سعيد الخدرى[1] عن الفريعة.

لطيفة الإسناد: ابن الأخ عن عمته (أخت أبيه) عن (أخت زوجها).

قلت: وجه الاستدلال منه:

قبول عثمان بن عفان رضي الله عنه خبر الفريعة بنت مالك بن سنان أخت أبى سعيد الخدرى فى «إقامة المعتدة عن الوفاة فى بيت زوجها».

إلى غير ذلك من الوقائع التى لا تنحصر، وللإمام البخارى فى صحيحه «كتاب أخبار الآحاد» الكتاب رقم (٩٥) من حديث رقم (٧٢٤٦) حتى حديث رقم (٧٢٦٧).

الاستنتاج

هذه الوقائع الكثيرة المختلفة لا تدل على المطلوب مباشرة إلا أنها تنظم المعنى الواحد وهو حجية خبر الآحاد كما هو ظاهر من أوجه الاستدلال.

وبهذا نرى أن الأدلة المعتبرة التى أوردناها آنفاً والمستقرأة من جملة أدلة المسألة قد تضافرت على معنى واحد وهو حجية خبر الآحاد حتى أفادت فيه القطع.

وبهذا تكون «حجية خبر الآحاد» من المتواتر شبه المعنوى.

تابع خبر الآحاد

قال شيخ الإسلام ابن تيمية فى «مجموع الفتاوى» (١٨/ ٤١): «وخبر الواحد المتلقى بالقبول يوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبى حنيفة

---

(١) كذا فى رواية ابن ماجه.

ومالك والشافعى وأحمد، وهو قول أكثر أصحاب الأشعرى كالإسفرائينى وابن فورك، فإنه وإن كان فى نفسه لا يفيد إلا الظن، لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقيه بالتصديق -كان بمنزلة إجماع أهل العلم بالفقه على حكم مستندين فى ذلك إلى ظاهر أو قياس أو خبر واحد فإن ذلك الحكم يصير قطعياً عند الجمهور وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعى، لأن الإجماع معصوم، فأهل العلم بالأحكام الشرعية لا يجمعون على تحليل حرام ولا تحريم حلال كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون على التصديق بكذب ولا التكذيب بصدق. وتارة يكون علم أحدهم لقرائن تحتف بالأخبار توجب لهم العلم.

ومن علم ما علموه حصل له من العلم ما حصل لهم» اهـ.

شبهات حول خبر الآحاد

١ - اصطلاحات غريبة ودخيلة:

قال الجامى[(١)] فى كتابه «تصحيح المفاهيم» (ص ٦١):

ومن تلكم الاصطلاحات الغريبة والدخيلة: تقسيم الأحاديث النبوية إلى ظنية وقطعية كخطوة أولى فى سحب ثقة المسلمين من أحاديث نبيهم فزعموا أن الآحاد من الأحاديث التى لا تفيد العلم ولا يجوز الاستدلال بها فى باب العقيدة.

وإنما يستدل فى هذا الباب بالأدلة القطعية وهى الأحاديث المتواترة أو الآيات القرآنية وقد انطلى - وللأسف الشديد - على علماء الكلام هذا القول المزخرف لضعف بضاعتهم فى علوم السنة، وانشغالهم بالاصطلاحات الكلامية عن الكتاب والسنة.

---

(١) هو الشيخ محمد أمان بن على الجامى عميد كلية الحديث الشريف والدراسات بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة.

ثم جعل المتأخرون من علماء الأصـول يتناقلون فيما بينهم هذا الاصطلاح وهذه الدعوى مما جعل جـمهور الخلف يعتقد هذا الاعـتقاد. وظن الناس أن هذا هو معتقد المسلمين سلفاً وخلفاً.

تغيير الدليل القطعى

ثم قال: «ولما هدأوا الجمـهور بعبارتهم تلك مضوا فى طريقـهم فى إفساد عقيـدة المسلمين وإبعادهم عن سنة نبيهم، ولـم يقف القوم عند هذا الحد بل خطوا خطوة أخرى أخطر من التى قبلها إذ قالوا:

«إن باب العقيدة باب خطير، ومـبحث هذا الباب أساس فى الإسلام، فلا ينبـغى أن يسـتـدل فـيـه إلا بدليل قطعى لا يـتطرق إليـه نسخ، ولا يخـضع للتخصيص أو التقييد ألا وهو الدليل العقلى . . هذه هى الغاية فى تدرجهم.

وأنت ترى أن مـفهوم الدليـل القطعى قد تغـير . . فـبينما كـان المراد فى الخطوة الأولى: الأحاديث المتـواترة أو الآيات القرآنية فـإذا يراد به هنا الدليل العقلى فقط.

وأما الأدلة اللفظية أو النقلية قرآناً وسنة فلا تنهض للاستدلال بها استقلالاً فى هذا الباب، وإنما يستأنس بها إن وافقت الأدلة العقلية القطعية.

هكذا تدرج القوم فـى أسلوبهم إلى أن عزلوا نصوص الكـتاب والسنة عن وظيفتها وهى هداية الناس . اهـ.

٢- فلسفة دخيلة على الإسلام:

قـال الألبانى فى كـتابـه «الحديث حـجة بنفـسـه فى العقـائد والأحكام» (ص٤٨): «والحق أن التفريق بين العـقيدة والأحكام فى وجوب الأخذ فـيها بحديث الآحـاد فلسفة دخيلة علـى الإسلام، لا يعرفهـا السلف الصالح ولا الأئمة الأربعة الذين يقلدهم جماهير المسلمين فى العصر الحاضر».

٣- ادعاء:

ثم قال[١] «رحمه الله» «ذهب بعضهم إلى أنه لا تثبت العقيدة إلا بالدليل القطعي بالآية أو الحديث المتواتر تواتراً حقيقياً، وإن كان هذا الدليل لا يحتمل التأويل.

وادعى:

أ- أن هذا مما اتفق عليه عند علماء الأصول.

ب- وأن أحاديث الآحاد لا تفيد العلم.[٢]

ج- وأنها لا تثبت بها عقيدة.[٣]

ثم قال: إن هذا القول وإن كنا نعلم أنه قد قال به بعض المتقدمين من علماء الكلام، فإنه منقوض من وجوه عديدة».

قلت: وأورد الشيخ - رحمه الله - عشرين وجهاً.

بدعة

٤- **بدعة القول:** «أن أحاديث الآحاد لا تفيد العلم وأنها لا تثبت بها عقيدة» ثم قال: إنه قول مبتدع محدث، لا أصل له في الشريعة الإسلامية الغراء، وهو غريب عن هدى الكتاب وتوجيهات السنة، ولم يعرفه السلف الصالح رضوان الله تعالى عليهم، ولم ينقل عن أحد منهم، بل ولا خطر لهم على بال، ومن المعلوم المقرر في الدين الحنيف أن كل أمر مبتدع من أمور الدين باطل مردود، لا يجوز قبوله بحال عملاً بقول النبي ﷺ : «**من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد**» متفق عليه.

---

(١) في كتاب «وجوب الأخذ بحديث الآحاد في العقيدة والرد على شبه المخالفين».

(٢) ومعنى ذلك عندهم أنه يمكن أن يكون كذباً أو خطأ.

(٣) ومما ينبغي أن ينتبه له أن المراد بحديث الآحاد الحديث الصحيح ولو جاء من عدة طرق صحيحة لكنها لم تبلغ درجة التواتر فمثل هذا الحديث يرده هؤلاء ولا يقبلونه في العقيدة.
قلت: ما ذكرته هنا نقلاً عن هامش الكتاب.

وقوله ﷺ : **«إياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة فى النار»**.

رواه أحمد، وأصحاب السنن، والبيهقى، والجملة الأخيرة عند النسائى والبيهقى، وإسناده صحيح.

بحث فى المصنفات فى التواتر

قال الإمام السيوطى فى «التدريب» (٢/ ١٧٩):

«قد ألَّفت فى هذا النوع كتاباً لم أسبق إلى مثله سميته «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» مرتباً على الأبواب أوردت فيه كل حديث بأسانيد من خرجه وطرقه، ثم لخصته فى جزء لطيف سميته «قطف الأزهار» اقتصرت فيه على عزو كل طريق لمن أخرجها من الأئمة وأوردت فيه أحاديث كثيرة».

قلت: ونقل د/ الطحان هذا الكلام فى كتابه «تيسير المصطلح» (ص ٢١) تحت المبحث الأول: الخبر المتواتر - أشهر المصنفات فيه قال: فمن تلك المصنفات:

أ- «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» للسيوطى وهو مرتب على الأبواب.

ب- «قطف الأزهار» للسيوطى أيضاً، وهو تلخيص للكتاب السابق.

تناقض

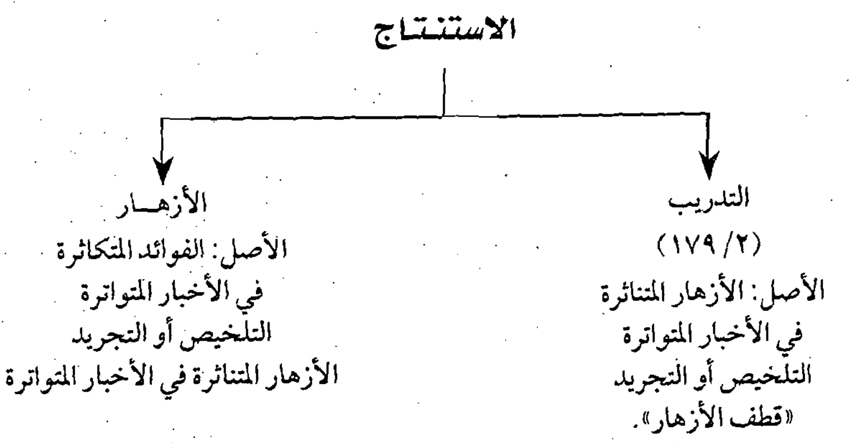
قلت: بمقارنة ما ذكرناه آنفاً عن السيوطى نفسه فى كتابه «التدريب» بما قاله فى كتابه «الأزهار»[1] نجد هناك تناقضاً كبيراً حيث قال فى مقدمته:

«وبعد فإنى جمعت كتاباً سميته «الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة» أوردنا فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداً مستوعباً طرق كل حديث وألفاظه، فجاء كتاباً حافلاً لم أسبق إلى مثله إلا أنه لكثرة ما فيه من الأسانيد إنما يرغب فيه من

---

(١) هذا الكتاب هدية مجلة الأزهر صفر / ١٤٠٩ هـ.

له عناية بعلم الحديث واهتمام وقليلٌ ما هم. . فرأيت تجريد مقاصده فى هذه الكراسة ليعم نفعه بأن أذكر الحديث وعدة من رواه من الصحابة مقروناً بالعزو إلى من خرجه من الأئمة المشهورين، وفى ذلك مفتاح للمستفيدين، وسميته «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» ورتبته على الأبواب كأصله.



قلت: بالرجوع إلى «الأزهار المتناثرة» وجدنا الآتى كما فى المقدمة:

١- الأحاديث مجردة من الأسانيد.

٢- الاقتصار على الراوى الأعلى (الصحابى).

٣- عزو الحديث إلى من أخرجه من الأئمة المشهورين.

وبهذا يتبين عدم صحة ما جاء فى «التدريب» بأن «الأزهار المتناثرة» فيه كل حديث بأسانيد من خرجه وطرقه.

ويتبين أيضاً أن «قطف الأزهار» لم يكن هو التلخيص المجرد من الأسانيد.

قلت: وبهذا يصبح ما جاء فى مقدمة الأزهار هو الصحيح وأن ما ذكره الإمام السيوطى فى «التدريب» خطأ.

ويؤيد ما ذهبت إليه:

١- قول محدث وادى النيل الشيخ أحمد شاكر - رحمه الله - فى «شرح ألفية السيوطى» (ص ٤٤) حيث قال:

تنبيه: أخطأ الحافظ السيوطى خطأً غريباً فى النقل عن نفسه إذ سمى كتابه الأول فى الأخبار المتواترة «الأزهار المتناثرة» وسمى ما اختصره منه «قطف الأزهار».

وليس كذلك بل كتابه الأول: اسمه «الفوائد المتكاثرة» ثم اختصره فى آخر سماه «الأزهار المتناثرة».

والأزهار موجود بدار الكتب المصرية وهو مختصر ليس فيه الأسانيد.

وقد صرح فى مقدمته بأنه ألف كتاب «الفوائد المتكاثرة» بالأسانيد تفصيلاً ثم اختصره فى هذا الكتاب يعنى «الأزهار».

وكذلك ذكر الكتابين صاحب «كشف الظنون» فذكر عن الأول أنه كتاب أورد فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداً مستوعباً فيه فجاء كتاباً حافلاً ثم جرَّد مقاصده وسماه «الأزهار المتناثرة».

وأما «قطف الأزهار» فهو كتاب آخر للسيوطى ذكره فى «كشف الظنون» باسم «قطف الأزهار فى كشف الأسرار» وأنه فى أسرار التنزيل فى مجلد ضخم كتب منه إلى آخر سورة براءة. اهـ.

٢- **قلت:** وهناك شاهد آخر على صحة ما وصلنا إليه: قال الكتانى فى كتابه «نظم المتناثر» فى مقدمته تحت ذكر من صنف فى المتواتر حيث ذكر السيوطى فقال عن كتابه الأول: أن السيوطى سماه «الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة»، ورتبه على الأبواب، وجمع فيه ما رواه من الصحابة عشرة فصاعداً مستوعباً فيه كل حديث بأسانيده وطرقه وألفاظه فجاء كتاباً حافلاً لم يسبق ـ كما قال ـ إلى مثله.

ثم جـرد مقـاصده فى جـزء لطيف سـماه «الأزهـار المتناثرة فى الأخبـار المتواترة» اقـتصر فيـه على ذكر الحديث وعـدة من رواه من الصحابة مـقروناً بالعزو إلى من خرجه من الأئمة المشهورين وعدة أحاديثه فيه على ما ذكر هو فى آخره مائة.

لكنى عددتها فوجدتها تزيد على ذلك باثنى عشر[١] وإلى الله تعالى حقيقة الخبر. اهـ.[٢]

سؤال: أى الكتب الثلاثة من تصانيف المتواتر

(١- الفوائد ٢- الأزهار ٣- القطف) ؟

بقية أقسام التواتر

انظر كتابنا «المدخل إلى علوم الحديث» ص (٤٢٣).

أشهر المصنفات فيه:

١- الفوائد المتكاثرة فى الأخبار المتواترة: للسيوطى.

٢- الأزهار المتناثرة فى الأخبـار المتواترة: للسيوطى أيضـاً، وهو تلخيص للكتاب السابق.

٣- نظم المتناثر من الحديث المتواتر: لأبى عبد الله محمد بن جعفر الكتانى.

* * *

(١) حدث سقط عند الشيخ شاكـر فى الطبعة: أى: «مستوعباً طرق كل حديث وألفـاظه فجاء كتاباً حافلاً».

(٢) انظر تحقيق العدد بهامش كتاب الأزهار المتناثرة / هدية الأزهر (ص ٧٧).

تمارين

ضع خطأ تحت الإجابة الصحيحة مع بيان السبب

١- إن الجنة والنار مخلوقتان الآن

(تواتر لفظي - تواتر معنوي - تواتر نسبي)

٢- إنما الأعمال بالنيات (تواتر لفظي - تواتر معنوي - تواتر نسبي)

٣- سؤال الميت في القبر (تواتر لفظي - تواتر معنوي - تواتر نسبي)

٤- عذاب القبر ونعيمه (تواتر لفظي - تواتر معنوي - تواتر نسبي)

٥- الاستعاذة من عذاب القبر (تواتر لفظي - تواتر معنوي - تواتر نسبي)

٦- نقل القرآن الكريم (تواتر لفظي - تواتر معنوي - تواتر الطبقة)

٧- تواتر وجوب الصلاة (تواتر لفظي - تواتر معنوي - تواتر شبه معنوي)

٨- مجموع ما يفيد العلم باستقراء أدلة المسألة

(تواتر لفظي - تواتر معنوي - تواتر شبه معنوي)

٩- من أقسام التواتر باعتبار لفظه (تواتر الطبقة - تواتر معنوي - تواتر نسبي)

١٠- من أقسام التواتر باعتبار أسانيده

(تواتر الطبقة - تواتر معنوي - تواتر نسبي)

١١- من أقسام التواتر باعتبار اشتهاره

(تواتر خاص - تواتر لفظي - تواتر نسبي)

١٢- من أقسام التواتر باعتبار موضعه

(تواتر خاص - تواتر معنوى - تواتر نسبى)

١٣- إن أحب أهله إليه ﷺ فاطمة

(تواتر خاص - تواتر معنوى - تواتر لفظى)

١٤- إجابة دعوته ﷺ (تواتر خاص - تواتر معنوى - تواتر لفظى)

١٥- حديث «من بنى لله مسجداً . .»

(تواتر خاص - تواتر معنوى - تواتر لفظى)

١٦- المسح على الخفين (تواتر خاص - تواتر معنوى - تواتر لفظى)

١٧- لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة

(تواتر الطبقة - تواتر معنوى - تواتر لفظى)

* * *

المصطلح التطبيقى

المشهور

ثانياً: الآحاد

١- المشهور. ٢- العزيز. ٣- الغريب.

أصول وتطبيقات

س: اذكر ترتيب هذه الأنواع فى «مقدمة ابن الصلاح» ومن تبعه.

جـ: ذكر ابن الصلاح «المشهور» فى النوع الموفِّى الثلاثين. وفى النوع الحادى والثلاثين قال: «معرفة الغريب والعزيز من الحديث» وتبعه النووى فى «التقريب» (٢/ ١٧٣)، (٢/ ١٨٠) وكذا ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» ص (١٣٩- ١٤١) ورتبها العراقى فى «ألفيته» كالآتى: الغريب، العزيز، المشهور.

تعقب

قال السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/ ١، ٢): (الغريب والعزيز والمشهور) ورتبت[1] بالترقى مع تقديم ابن الصلاح آخرها فى نوع مستقل. ثم إردافه بالآخرين فى آخر، وكان الأنسب تقديمها إلى الأنواع السابقة ضم الغريب إلى الأفراد، ولكن لكونه أملى كتابه شيئاً فشيئاً لم يحصل ترتيبه على الوضع المتناسب، وتبعه فى ترتيبه غالب من اقتفى أثره.

الأنسب

قلت: الأنسب الذى أشار إليه السخاوى هو الذى فعله شيخه الحافظ ابن حجر فى ترتيبه المبتكر حيث قال فى «شرح النخبة» ص ١٤: فسألنى بعض الإخوان أن ألخص له المهم من ذلك فلخصته فى أوراق لطيفة سميتها

(١) ترتيب العراقى فى «الألفية».

«نخبة الفِكَر في مصطلح أهل الأثر» على ترتيب ابتكرته وسبيل انتهجته مع ما ضممته إليه من شوارد الفرائد، وزوائد الفوائد.

قلت: فنجد في «النخبة وشرحها» تقديم الآحاد للأنواع، وضم الغريب إلى الأفراد.

القاعدة التي بنى عليها ابن الصلاح مصطلح الغريب والعزيز والمشهور

قال ابن الصلاح في النوع الحادي والثلاثين من «علوم الحديث» ص (٣٩٥): رويناً عن أبي عبد الله بن منده الحافظ الأصبهاني أنه قال: الغريب من الحديث كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم: إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى «غريباً»، فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا في حديث يسمى «عزيزاً»، فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي «مشهوراً».

قلت: هكذا أقر ابن الصلاح هذه القاعدة، وبنى عليها حد: الغريب والعزيز والمشهور، وتبعه غالب من اقتفى أثره:

١- فهذا هو الإمام النووي في «التقريب» (٢/ ١٨٠، ١٨١ - تدريب) قال: إذا انفرد عن الزهري وشبهه ممن يجمع حديثه رجل بحديث سمي غريباً، فإن انفرد اثنان أو ثلاثة سمي عزيزاً فإن رواه جماعة سمي مشهوراً.

٢- وهذا هو الحافظ ابن كثير في كتابه «اختصار علوم الحديث» ص (١٤٠) قال: فإن اشترك اثنان أو ثلاثة في روايته عن الشيخ سمي عزيزاً، فإن رواه عنه جماعة سمي مشهوراً.

فائدة

١- قال البيقوني في «منظومته»:

عزيز مروى اثنين أو ثلاثة ... مشهور مروى فوق ما ثلاثة

قلت: فاستدرك عليه شراح البيقونية بأن هذا التعريف خلط بين العزيز والمشهور، والحد لابد أن يكون جامعاً وأن يكون مانعاً.

٢- كان يجب على هؤلاء النقاد أن يوجهوا نقدهم للأصل وهو ابن منده، ثم ابن الصلاح، ثم النووى، ثم ابن كثير.

٣- قول ابن الصلاح آخذاً من ابن منده: «إذا انفرد الرجل عنهم -أى عن الزهرى أو قتادة وأشباههما- بالحديث يسمى غريباً. فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا فى حديث يسمى عزيزاً. فإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمى مشهوراً.

نستنتج منه:

أنه غريب عن الزهرى أو قتادة وأشباههما، وأنه عزيز عن الزهرى أو قتادة وأشباههما، وأنه مشهور عن الزهرى وقتادة وأشباههما. فهى غرابة نسبية، وعزة نسبية، وشهرة نسبية. حيث أن ابن منده خص الرواية للرجل أو الرجلين أو الثلاثة بأن تكون عن الزهرى أو قتادة أو أشباههما.

٤- وهذا الاستنتاج مهم جداً، ومن لم يعرفه انتقد ابن الصلاح، مثل الحافظ العراقى - جبل علم المصطلح.

تطبيق

قال ابن الصلاح فى النوع رقم (٣٠): ومعنى الشهرة المفهوم، وهو منقسم إلى صحيح. كقوله ﷺ: «**إنما الأعمال بالنيات..**» وأمثاله، وإلى غير صحيح..»

قلت: وتبعه الحافظ ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث». ص (١٤٠) قال: وقد يكون المشهور صحيحاً كحديث الأعمال بالنيات..

اعتراض

قال العراقى فى «فتح المغيث» (٣١٨): ومثَّل المشهور الصحيح بحديث الأعمال بالنيات وتبع فى ذلك الحاكم[١]، وفيه نظر، فإن الشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد، وأول الإسناد فرد كما تقدم، وقد نبه على ذلك ابن الصلاح فى آخر النوع الحادى والثلاثين وهو الذى يلى نوع المشهور، وكان ينبغى له أن يمثل بغيره مما مثل به الحاكم أيضاً كحديث: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً**».

التنبيه

س: اذكر التنبيه الذى أشار إليه العراقى ونسبه إلى ابن الصلاح فى آخر النوع الحادى والثلاثين؟

جـ: قال ابن الصلاح فى «مقدمته» ص (٣٩٦): فلا يوجد إذاً ما هو غريب متناً وليس غريب إسناداً، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون، فإنه يصير غريباً مشهوراً، وغريباً متناً، وغير غريب إسناداً، لكن بالنظر إلى أحد طرفى الإسناد، فإن إسناده متصف بالغرابة فى طرفه الأول، متصف بالشهرة فى طرفه الآخر، كحديث: «**إنما الأعمال بالنيات**» وكسائر الغرائب التى اشتملت عليها التصانيف المشهورة، والله أعلم.

توجيه

لقد اعترض العراقى على ابن الصلاح فى المثال الذى مثل به للمشهور الصحيح وهو حديث «**إنما الأعمال بالنيات**». بأن الشهرة إنما طرأت له من عند

---

(١) انظر «معرفة علوم الحديث» للحاكم النوع (٢٣) لم يذكر له ضابطاً وقسمه إلى قسمين:
أ- المشهور الذى يستوى فى معرفته الخاص والعام، ومنه ما خرج فى الصحيح وغيره.
ب- المشهور الذى يعرفه أهل الصنعة.

يحيى بن سعيد وأول الإسناد فرد كما تقدم، وكان ينبغى له أن يمثل بغيره كحديث إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً» كما مثل به الحاكم أيضاً فى النوع الثالث والعشرين من كتابه «معرفة علوم الحديث».

قلت: والجواب عن ابن الصلاح:

أن المثال الذى أورده ابن الصلاح مستقيم، والذى طولب به قسم من المسألة وذلك أن الحديث المشهور ينقسم إلى:

١- من حيث الصحة إلى:

أ- صحيح. ب- ضعيف.

٢- من حيث الاصطلاح إلى:

أ- شهرة اصطلاحية. ب- شهرة غير اصطلاحية.

٣- من حيث موضع الشهرة فى السند: تنقسم الشهرة الاصطلاحية إلى:

أ- مطلقة. ب- نسبية.

فالذى مثل به الحاكم واختاره العراقى للرد على ابن الصلاح قسم من المسألة وهو المشهور الاصطلاحى المطلق الصحيح (شهرة مطلقة).

والذى أورده ابن الصلاح قسم من المسألة وهو ما اقتصر عليه فى تعريفه، فهو مثال للمشهور الاصطلاحى النسبى الصحيح (شهرة نسبية).

الأصل الذى اعتمدنا عليه فى هذا التوجيه

قال السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/٧): «وعلى هذا فيخرج الحكم على حديث الأعمال بأنه فرد فى أوله مشهور فى آخره، يريد أنه اشتهر عمن انفرد به فهى شهرة نسبية لا مطلقة».

ثم نقل السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/ ٩) عن شيخه الحافظ ابن حجر المغايرة بين المستفيض والمشهور قوله: ومنهم من غاير بينهما بأن المستفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه ـ يعنى وفيما بينهما سواء والمشهور أعم من ذلك.

ثم قال السخاوى: بحيث يشمل[1] ما كان أوله منقولاً عن الواحد كحديث الأعمال وإن انتقد ابن الصلاح فى التمثيل به. ولا انتقاد بالنظر لما اقتصر عليه فى تعريفه إذ الشهرة فيه نسبية:

فائدة

نستفيد مما ذكرناه آنفاً:

١- الفرق بين المستفيض والمشهور على رأى.

٢- الشهرة النسبية التى يوجه إليها تمثيل ابن الصلاح.

التقييد والإيضاح

قال الحافظ العراقى فى «التقييد والإيضاح» (ص ١٠٣) النوع (١٣).

ولذلك قال الحافظ أبو بكر البزار فى مسنده بعد تخريجه - حديث الأعمال - لا يصح عن النبى ﷺ إلا من حديث عمر، ولا عن عمر إلا من حديث علقمة، ولا عن علقمة إلا من حديث محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من حديث يحيى بن سعيد.

تواتر وشهرة

قال الحافظ ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» النوع (١٣): ثم تواتر عن يحيى بن سعيد هذا، فيقال: أنه رواه عنه نحو من مائتين، وقيل أزيد من

---

(١) أى المشهور.

ذلك، وقد ذكر ابن منده متابعـات غرائب، ولا تصح، كما بسطناه فى مسند عمر وفى الأحكام الكبير. اهـ.

معرفة خطأ

قال الشيخ أحمد شاكر فى «الباعـث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث» (ص ٤٨) النوع (١٣) عـقب ما أورده ابن كثـير: ومن هذا يعـرف خطأ من زعم أن حديث الأعمال بالنيات متواتر، وقد حكى لنا هذا ثقات من شيوخنا عن عالم كـبير لم ندرك الرواية عنه، وزعم غيـره أنه حديث مشـهور، وكلا القولين خطأ بل هو حديث فرد غريـب صحيح، ولذلك قال الحافظ أبو بكر البزار بعد تخريجه فيما نقله عنه العراقى.

قلت: ثم ذكر ما أوردناه عن العراقى آنفاً.

أوهـــام

قد يتوهـم من قول محدث وادى النيل الشـيخ أحمد شاكر: أنـه يعترض على قول الحافظ ابن كثير: ثم تواتر عن يحـيى بن سعيد هذا التوهم نشأ من قول الشيخ شاكر: ومن هذا يعـرف خطأ من زعم أن حديث الأعمال بالنيات متواتر. . . وزعم غيره أنه حديث مشهور، وكلا القولين خطأ.

رد الوهـــم

إن الشيخ أحمد شاكر لم يعتـرض على قول الحافظ ابن كثير ثم تواتر عن يحيى بن سعيد ولم يوجه إليه الخطأ.

فلم يوجه الخطأ لهذا التواتـر النسبى أو الشهرة النسبية المقـيدة بيحيى بن سعـيد. ولكن وجَّه الخطأ إلى التـواتر المطلق أو الشهرة المطلقـة، حيث لم تصلح المتابعات والشواهد فى أصل حديث الأعـمال بالنيات، وهذا ما قاله

الحافظ ابن كثير: وقد ذكر ابن منده متابعات غرائب ولا تصح ، واتخذ الشيخ شاكر من تحقيق الحافظ ابن كثير دليلاً على خطأ من ادعى التواتر المطلق أو الشهرة المطلقة لعدم صحة المتابعات والشواهد فى منطقة أصل السند يظهر واضحاً فى استشهاده بما نقله العراقى عن أبى بكر البزار موافقاً قول الحافظ ابن كثير. لذلك قال الشيخ شاكر:

ومن هذا ـ أى من عدم صحة المتابعات والشواهد ـ يعرف خطأ من زعم أن حديث الأعمال بالنيات متواتر . . . وزعم غيره أنه مشهور وكلا القولين خطأ.

قلت: بغير هذا التحليل تتعارض المصطلحات عند علماء هذا الفن حيث قال بالشهرة الإمام ابن الصلاح وتبعه الحافظ ابن كثير كما ذكرنا آنفاً.

المشهور الاصطلاحى

هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين.(١)

العلاقة بين المتواتر والمشهور

كل متواتر مشهور، من غير عكس.(٢)

قلت: أى بينهما عموم وخصوص مطلق.

المشهور المطلق

هو ما كانت الشهرة فى أصل السند.

---

(١) شرح النخبة ص ١٩ .

(٢) شرح النخبة ص ١٧ .

تطبيق على الشهرة المطلقة

لقد بينا آنفاً أن العراقى اعترض على ابن الصلاح فى تمثيله المشهور الصحيح بحديث الأعمال بالنيات.

ثم قال فى «فتح المغيث» (ص ٣١٨): وكان ينبغى له أن يمثل بغيره مما مثل به الحاكم أيضاً كحديث: «**إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً**».

قلت: ولقد وجهنا الحديثين وجهتهما العلمية الحديثية عند علماء الفن، ثم بينا أن حديث قبض العلم من المشهور المطلق.

تنبيه:

قال السيوطى فى «التدريب» (٢/ ١٧٣): مثال المشهور على الاصطلاح وهو صحيح، حديث: «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه».

قلت: ونقله الطحان فى «التيسير» ص (٢٣) مثالاً للمشهور، وعزاه فى الهامش إلى الشيخين، والترمذى، وابن ماجه، وأحمد.

دراسة حديثية تطبيقية

هل هذا التخريج الذى ذكره الطحان يحقق الشهرة الاصطلاحية المطلقة لحديث: قبض العلم؟

الجواب

هذا التخريج لا يحقق الشهرة الاصطلاحية.

السبب

أن الطحان عزا الحديث إلى الشيخين، والترمذى، وابن ماجه، وأحمد. وبالرجوع بحثاً فى هذه الأصول تبين: أن الحديث: أخرجه البخارى

ح (١٠٠، ٧٣٠٧) ومسلم ح (٢٦٧٣) كتاب: العلم ح (١٣)، والترمذى (٥/ ٣٠، شاكر) ح (٢٦٥٢)، وابن ماجه (١/ ٢٠) ح (٥٢)، وأحمد (٢/ ١٦٢) ح (٦٥١١- قرطبة) (٢/ ١٩٠، ٢٠٣)، طس (٣/ ١٥٨) ح (٢٣٢٢)، والدارمى (١/ ٨٩) ح (٢٣٩) من حديث عبد الله بن عمرو.

فهذا التخريج يبين أن عزو الحديث إلى الشيخين، والترمذى، وابن ماجه، وأحمد لا يحقق الشهرة الاصطلاحية المطلقة، حيث أن هذه الأصول المذكورة لم تخرج الحديث إلا من حديث عبد الله بن عمرو.

فائدة

الطرق المستخدمة فى هذا التخريج:

١- التخريج بالراوى الأعلى: استخدمنا «التحفة» فى مسند الراوى الأعلى عبد الله بن عمرو فكان الحديث: فى «التحفة» (٦/ ٣٦٠) ح(٨٨٨٣) خ م ت س ق.

٢- التخريج بألفاظ الحديث: استخدمنا «المعجم» (٦/ ٤١٢) مادة «نزع» فكان الحديث: خ علم ٣٤، م علم ١٣، ت علم ٥، جه مقدمة ٨، دى مقدمة ٢٦، حم (٢/ ١٦٢، ١٩٠).

٣- التخريج بمطلع الحديث: استخدمنا «الجامع الصغير» (حم، ق، ت، هـ) ابن عمرو.

فوائد

١- الحديث بهذا التخريج جاء من طريق هشام بن عروة عن أبيه عن عبد الله بن عمرو بن العاص مرفوعاً.

٢- قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ٢٣٥):

أ- وقد اشتهر هذا الحديث من رواية هشام بن عروة فوقع لنا من رواية أكثر من سبعين نفساً عنه من أهل الحرمين، والعراقيين، والشام، وخراسان، ومصر، وغيرها.

ب- ووافقه على روايته عن أبيه عروة أبو الأسود المدنى، وحديثه فى الصحيحين، والزهرى وحديثه فى النسائى، ويحيى بن أبى كثير وحديثه فى صحيح أبى عوانة.

جـ- ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمرو «عمر بن الحكم بن ثوبان» وحديثه فى مسلم.

قلت: ووافق أباه على روايته عن عبد الله بن عمرو «خيثمة»، وحديثه عند الطبرانى فى «الأوسط» (٣/١٥٨) ح (٢٣٢٢)، وابن عدى فى «الكامل» (٥/٣٢٨) تراجم (١٤٨٠ /٥١٢) من طريق عبد الغفار بن الحسن عن سفيان الثورى عن الأعمش عن خيثمة به.

قال ابن عدى: فذكر الحديث مثل حديث هشام بن عروة، وهذا بهذا الإسناد لم يروه غير عبد الغفار هذا، وهو بهذا الإسناد منكر عن الثورى، وعن الأعمش، ولعبد الغفار أحاديث غير محفوظة.

غرابة نسبية

أخرج هذا الحديث الطبرانى فى «الأوسط» (٤/١٤٣) ح (٣٢٤٦) من طريق هشام بن عروة عن أبيه.

دفع تناقض

١ - الحديث مشهور من رواية هشام بن عروة. كما بينا آنفاً. فهى شهرة نسبية.

٢- والحـديث جـاء فى «المعـجم الأوسـط» من رواية هشـام بن عـروة، والمعـروف عند علمـاء الفن أن «الأوسط» صنفه الإمـام الطبـرانى فى «الغريب النسبى».

٣- فيظن من لا يدقق البحث أن هناك تعارضاً.

٤- ويدفع هذا التـعارض بأن الحـديث أخرجـه الطبرانى بسنـد قال فـيه: «حدثنا بكر، قال: حدثنا عمرو، قال: حدثنا عبد العزيز بن الحصين، عن هشام بن عروة، عن أبيه به».

٥- قال الطـبرانى: لم يرو هذا الحـديث عن عبـد العزيز بن الحـصين إلا عمرو بن هاشم.

٦- **قلت**: فالغرابة الـنسبية لم تكن عن هشـام ولكن الغرابة النسبيـة فيمن دون هشام، وهو عبـد العزيز بن الحصين الذى روى عن هشـام، فهو من بين من قال فيهم الحافظ ابن حـجر: «فوقع لنا من رواية أكثر من سبـعين نفـساً عنه من أهل الحـرمين والعـراق، والشام، وخـراسان، ومصر وغيرها» اهـ.

٧- فالحديث غريب نسـبى عن عبد العزيز بن الحصين تـفرد به عنه عمرو ابن هاشم.

تحقيق الشهـرة المطلقـة للحديث

١- الحديث جاء من حديث عبد الله بن عمرو. كما بينا آنفاً.

٢- أخرجه الخطيب فى «التاريخ» (٥/ ٣١٢، ٣١٣)، والبزار (١/ ١٢٣-١٢٤) ح (٢٣٣) كـمـا فى «كـشف الأسـرار عن زوائد البـزار» من حديث عائشة.

٣- أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» (٧/ ٢٠٨) ح (٦٣٩٩) من حديث أبى هريرة[١] ثم قال: لم يرو هذا الحديث عن الزهرى، عن أبى سلمة إلا العلاء بن سليمان، ورواه الناس عن الزهرى عن عروة عن عائشة وأبى هريرة.

استنتاج

١- نستنتج من هذا التخريج أن الحديث مشهور عن النبى ﷺ، رواه عنه عبد الله بن عمرو، وأبو هريرة، وعائشة.

٢- الشهرة مطلقة لأنها فى أصل السند.

٣- والحديث مشهور عن هشام، رواه عنه أكثر من سبعين، كما بينا آنفاً، فهى شهرة نسبية.

٤- والحديث مشهور عن عروة رواه عنه أربعة: هاشم، وأبو الأسود، والزهرى، ويحيى بن كثير، كما بينا آنفاً، فهى شهرة نسبية أيضاً.

٥- وهو عزيز عن عبد الله بن عمرو. رواه عنه عمر بن الحكم بن ثوبان، وعروة، كما قال الحافظ ابن حجر.

٦- وجدنا أن هناك طريقاً ثالثاً عن عبد الله بن عمرو بيناه آنفاً من رواية خيثمة عن عبد الله بن عمرو ولم يذكرها الحافظ ابن حجر، ولعله لم يذكرها لوجود عبد الغفار بن الحسن. أورده الذهبى فى «الميزان» (٢/ ٦٣٩) قال: عبد الغفار بن الحسن أبو حازم عن سفيان الثورى من أهل الرملة. قال الجوزجانى: لا يغتر به. وقال الأزدى: كذاب.

---

(١) قال الطبرانى حدثنا محمد بن عمرو، قال: حدثنا أبى، قال: حدثنا العلاء بن سليمان الرقى، قال: حدثنا الزهرى عن أبى سلمة عن أبى هريرة مرفوعاً.

قلت: فالحديث عزيز عن عبد الله بن عمرو على الصحيح.

٧- والحديث غريب نسبي عن عبد العزيز بن الحصين تفرد به عنه عمرو ابن هاشم كما بينا آنفاً.

٨- وللحديث طريق آخر عن أبي هريرة أخرجه الطبراني في «الأوسط» ح (٨٧٣٢)[١] وكما في «مجمع البحرين» (١/ ٢٨٢) ح (٣٣٤) قال الطبراني: «حدثنا مطلب (هو ابن شعيب) قال: حدثنا عبد الله (هو ابن صالح كاتب الليث) قال: حدثني الليث عن عمر بن السائب، عن أسامة بن زيد، عن يعقوب بن الأشج، عن سعيد بن أبي سعيد (المقبري) عن أبيه، عن أبي هريرة مرفوعاً به.

قال الطبراني في «الأوسط» (٩/ ٣٣٦): «لم يرو هذا الحديث عن سعيد المقبري إلا يعقوب بن الأشج، ولا عن يعقوب إلا أسامة بن زيد، ولا عن أسامة إلا عمر بن السائب، تفرد به الليث».

قلت: هذا الطريق يبين أن هناك غرابة نسبية عن سعيد المقبري، ثم تتعدد الغرابة فيمن دونه.

٩- بالنظر إلى الطريقين اللذين أخرجهما الطبراني في «الأوسط» (٧/ ٢٠٨) ح (٦٣٩٩) (٩/ ٣٣٥، ٣٣٦) ح (٨٧٣٢) نستنتج أن الحديث عزيز عن أبي هريرة رواه عنه أبو سلمة وأبو سعيد المقبري.

١٠- حديث أبي هريرة له طريقان عند الطبراني: الأول: عدد رجاله ستة، الثاني: عدد رجاله تسعة. فالإسناد في الحديث رقم (٦٣٩٩) عالٍ، والإسناد في الحديث رقم (٨٧٣٢) نازل.

---

(١) (٩/ ٣٣٥، ٣٣٦).

ملحوظة:

أ- «**الإسناد العالى:** هو الذى قل عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أكثر».

ب- «**الإسناد النازل:** هو الذى كثر عدد رجاله بالنسبة إلى سند آخر يرد به ذلك الحديث بعدد أقل».

١١- فالحديث متفق عليه.

١٢- والحديث مشهور.

١٣- الشهرة اصطلاحية.

١٤- الشهرة مطلقة مع ما بيناه من شهرة نسبية.

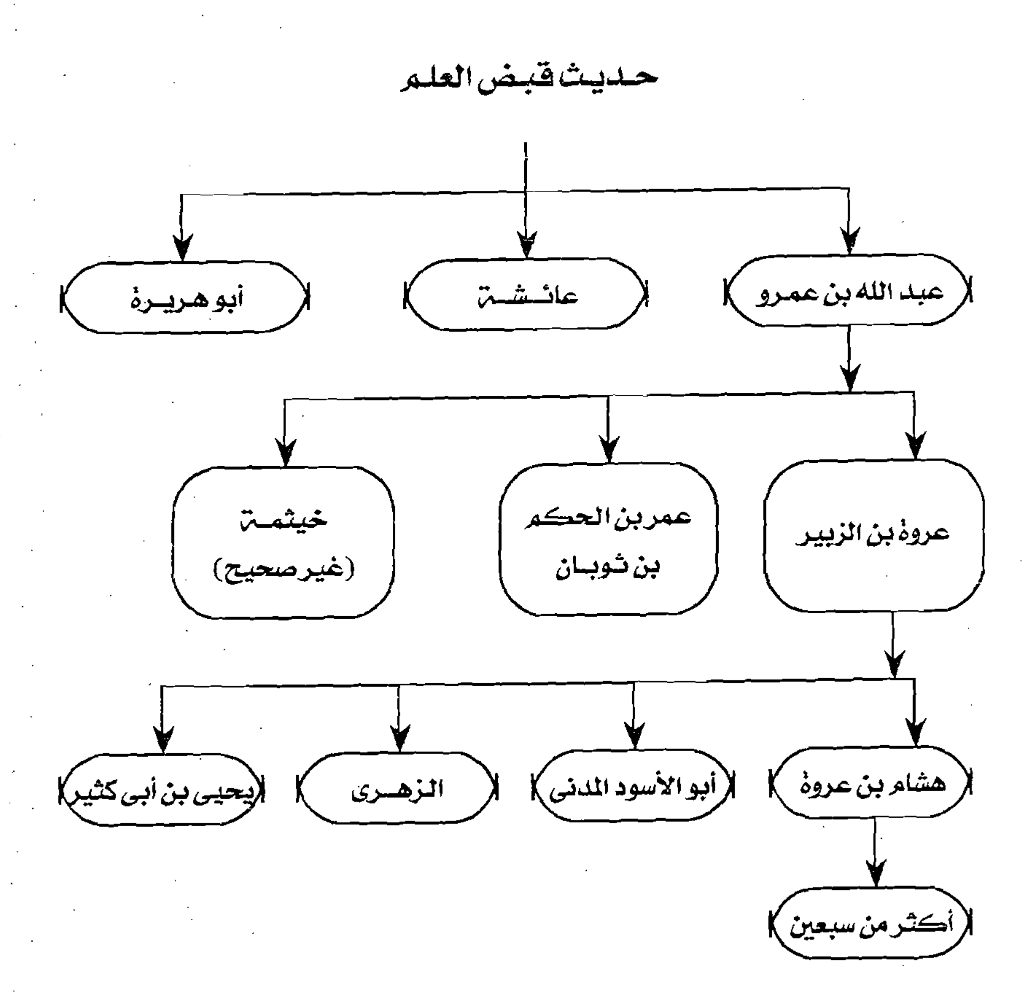
١٥- فالحديث مشهور شهرة اصطلاحية مطلقة على الصحيح. أى أن الحديث جمع بين الشهرة، والاصطلاح، والإطلاق، والصحة.

١٦- والحديث أخرجه الترمذى (٥/ ٣٠) ح (٢٦٥٢) من حديث عبد الله ابن عمر مرفوعاً: قال: «وفى الباب عن عائشة وزياد بن لبيد».

قال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح. وقد روى هذا الحديث الزهرى عن عروة عن عبد الله بن عمرو، وعن عروة عن عائشة عن النبى ﷺ مثل هذا.

قلت: قول الترمذى: وفى الباب عن عائشة وزياد بن لبيد، فهو عن عائشة شاهد باللفظ كما هو مخرج عند البزار والخطيب كما بينا آنفاً، ولكنه شاهد فى المعنى للباب الذى ترجم له الترمذى فى «السنن»، «ما جاء فى ذهاب العلم» منقيد الشاهد بالمعنى من حديث زياد بن لبيد، كما هو ظاهر من تخريج حديث زياد بن لبيد، حيث أخرجه الطبرانى فى «المعجم الكبير» (٥/ ٢٦٤، ٢٦٥) ح (٥٢٩٠، ٥٢٩١، ٥٢٩٢، ٥٢٩٣).

حديث قبض العلم



المصطلح التطبيقى

العـزيـز

قال السيوطى فى «التدريب» (٢/ ١٨١): «وأما شيخ الإسلام وغيره، فإنهم خصوا الثلاثة فما فوقها بالمشهور والاثنين بالعزيز».

قاعدة

العزيز ما رواه اثنان

دراسة تخصصية

من أراد المزيد حول حد العزيز فليرجع إلى كتابنا «شفاء الرثيث فى الباعث الحثيث»[1] فى مختلف مراحل هذا العلم عند علماء هذا الفن «ابن منده، ابن الصلاح، النووى، ابن كثير، الحافظ ابن حجر، السيوطى، البيقونى، لحاشية الأجهورى على الزرقانى . . . ثم انظر إلى النكت على هذا الحد من داخل «الشفاء».

العلاقة العملية بين التعريف

الاصطلاحى والتخريج

عند القيام بعملية التخريج نحصل على طرقه ـ أسانيده ـ ومنها يمكن معرفة الحديث العزيز، فيكون محصوراً بطريقين ـ إسنادين ـ وهذا يتضح من القاعدة الحديثية التى أوردها الحافظ فى «النخبة» حيث قال فى مطلعها: «الخبر إما أن يكون له طرق بلا عدد معين، أو مع حصر بما فوق الاثنين، أو بهما، أو بواحد: فالأول: المتواتر . . . والثانى: المشهور. . . والثالث: العزيز . . . والرابع: الغريب».

---

(١) سألحق صورة منه عقب الانتهاء من المصطلح التطبيقى للعزيز.

أقسام العزيز

ينقسم العزيز من حيث موضع العزة إلى قسمين هما:

عزيز مطلق وعزيز نسبى.

أ- العزيز المطلق[1]: هو ما كانت العزة فى أصل سنده.

ب- العزيز النسبى: هو ما كانت العزة فى أثناء سنده.

تأصيل التقسيم

هذا التقسيم لم يره طالب هذا الفن فى الكثير من كتب المصطلح خاصة ما يسمى بـ «العزيز النسبى»، مع أن العزيز «النسبى» له أصل عند علماء هذا الفن خاصة فى مدرسة ابن حجر التى تعتبر من أهم المدارس فى مرحلة نضج علم المصطلح يتضح ذلك من قول تلميذ ابن حجر وهو الإمام السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/٧): وإذا تقرر هذا فما كانت العزة فيه بالنسبة لراوٍ واحد انفرد راويان عنه يقيد فيقال: عزيز من حديث فلان.

المصطلح التطبيقى للعزة النسبية

قال الحافظ السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/٦):

ومشى على ذلك شيخنا حيث وصف حديث شعبة عن واقد بن محمد بن زيد بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن عبد الله بن عمر مرفوعاً: **«أمرت أن أقاتل الناس»** بأنه: غريب لتفرد شعبة به عن واقد، ثم لتفرد أبى غسان المسمعى به عن عبد الملك بن الصباح راويه عن شعبة.

---

(١) سنبينه تطبيقاً إن شاء الله فى حديث: «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين».

وعزيز لتفرد حرمى بن عمارة، وعبد الملك بن الصباح به عن شعبة ثم لتفرد المسندى، وإبراهيم بن محمد بن عرعرة به عن حرمى اهـ.

تحقيق

ما أورده السخاوى فى «فتح المغيث» عن الحافظ ابن حجر:

أ- الحديث أخرجه البخارى (١/ ٩٤- فتح) (ح٢٥) حيث قال: حدثنا عبد الله ابن محمد المسندى، قال: حدثنا أبو روح الحرمى بن عمارة، قال: حدثنا شعبة عن واقد بن محمد قال: سمعت أبى يحدث عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال:

«أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله، ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة، فإذا فعلوا ذلك عصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام، وحسابهم على الله».

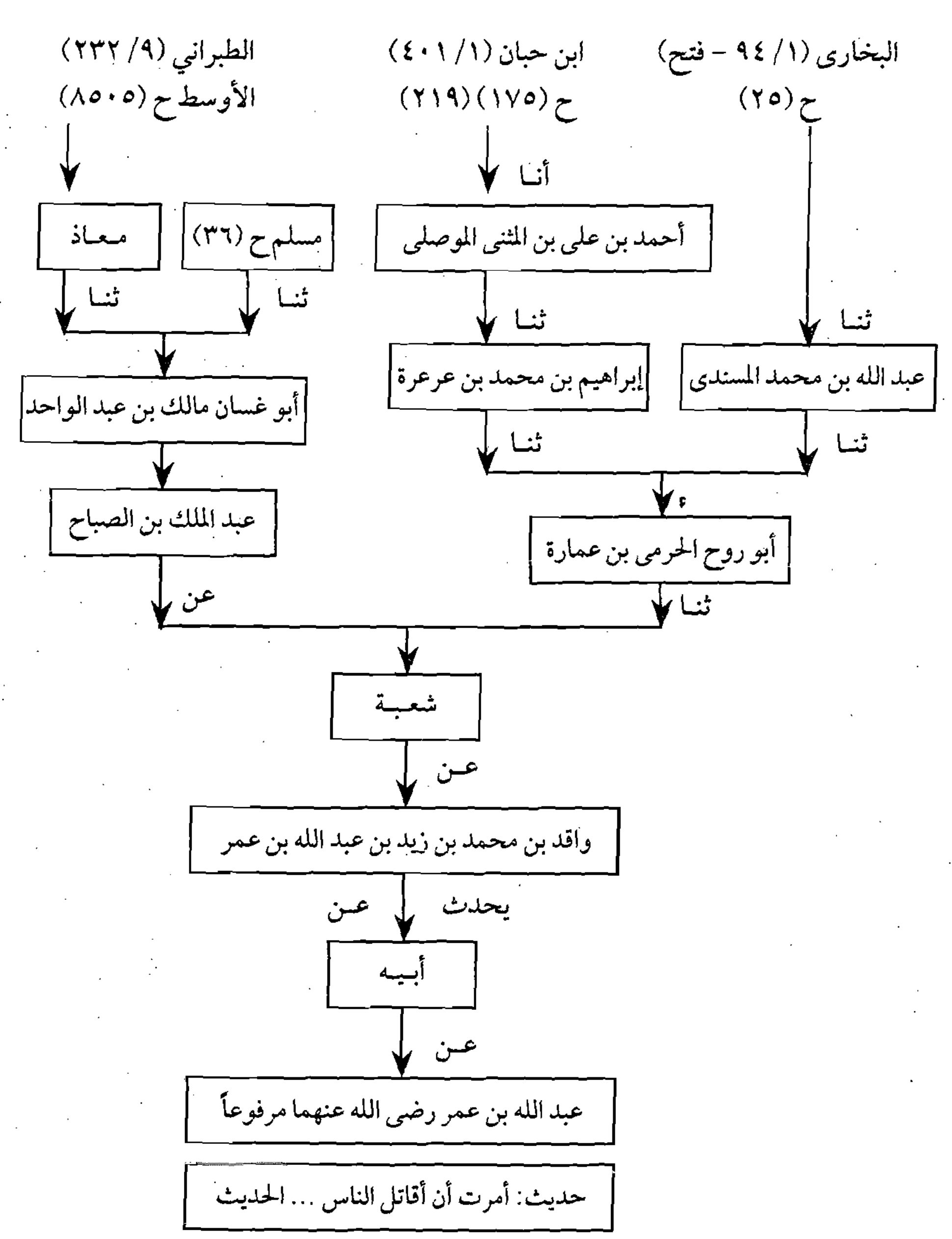
ب- قال الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (١/ ٩٥): هذا الحديث غريب الإسناد، تفرد بروايته شعبة عن واقد قاله ابن حبان. وهو عن شعبة عزيز: تفرد بروايته عنه حرمى هذا وعبد الملك بن الصباح، وهو عزيز عن حرمى: تفرد به عنه المسندى وإبراهيم بن محمد بن عرعرة، ومن جهة إبراهيم أخرجه أبو عوانة، وابن حبان، والإسماعيلى وغيرهم. وهو غريب عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد شيخ مسلم. فاتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته.[1]

(١) هذا بيان تطبيقى على أن العزيز ليس شرطاً للصحيح كما سنبين إن شاء الله.

استـنـتـاج

نستنتج من التطبيق والتحقيق لما أورده الحـافظ السخاوى عن شيخه الحافظ ابن حجر فى تأصيل مصطلح «العزيز النسبى».

الاعتبار البيانى لحديث «أمرت أن أقاتل الناس» من حديث ابن عمر.



استنباطات اصطلاحية من الاعتبار البيانى للحديث

قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ٩٥) تحت شرح: ح (٢٥)، وأورده السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/ ٦):

١-**الغرابة:** هذا الحديث غريب الإسناد تفرد بروايته شعبة عن واقد.

٢-**العزة:** وهو عن شعبة «عزيز» تفرد بروايته عنه حرمى هذا وعبد الملك ابن الصباح.

٣-**العزة:** وهو «عزيز» عن حرمى تفرد به عنه المسندى وإبراهيم بن محمد بن عرعرة.

٤-**الغرابة:** وهو «غريب» عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان بن عبد الواحد.

٥-**الغرابة النسبية:** قال السخاوى فى فتح المغيث (٤/ ٧):

الغرابة النسبية وذلك فى قوله فيما تفرد به الراوى عن شيخه غريب وإنما المراد أنه فرد عن ذلك الشيخ من رواية هذا بخصوصه عنه مع أن الشيخ قد يكون توبع عليه عن شيخه.

قلت: تطبيق هذا المصطلح من الاعتبار البيانى للحديث:

أ- قوله الغرابة النسبية: وذلك فيما ينفرد به الراوى عن شيخه غريب ينطبق ذلك تمام الانطباق على قوله: وهو غريب عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد فقد انفرد به (الراوى) أبو غسان عن (شيخه) عبد الملك.

ب- قوله: وإنما المراد أنه فرد عن ذلك الشيخ من رواية هذا بخصوصه عنه مع أن الشيخ قد يكون توبع عليه عن شيخه.

ينطبق هذا القول تمام الانطباق على ما فى الاعتبار البيانى فنقول:

إنما المراد بالغرابة النسبية: أن الحديث فرد عن ذلك الشيخ وهو عبد الملك ابن الصباح، من رواية هذا أى من رواية أبى غسان مالك بن عبد الواحد بخصوصه عن عبد الملك، مع أن الشيخ - وهو عبد الملك - توبع عليه عن شيخه وهو شعبة حيث تابعه عليه أبو روح الحرمى بن عمارة.

٦- **العزة النسبية :** قال السخاوى «فتح المغيث» (٤/ ٧):

وإذا تقرر هذا فما كانت العزة فيه بالنسبة لراو واحد وانفرد راويان عنه يقيد فيقال عزيز من حديث فلان.

تطبيق

قلت: بتطبيق هذا المصطلح وهو العزة النسبية على الاعتبار البيانى للحديث نقول:

أ- عزيز من حديث حرمى.

ب- عزيز من حديث شعبة.

تأصيل النسبية للعزة والشهرة

٧- لقد سبق ابن الصلاح الحافظ ابن حجر فى هذا النحو حيث قال السخاوى فى فتح المغيث (٤/ ٤): وسبقه لنحوه ابن الصلاح حيث مثل للمشهور بحديث الأعمال بالنيات مع كون أول سنده فرداً، والشهرة إنما طرأت له من عند يحيى بن سعيد بل قال فى «الغريب» عن هذا الحديث: إنه غريب مشهور وذلك بوجهين واعتبارين.

٨- فهذه الشهرة النسـبية نظير الغرابة النسبية فى قـوله فيما ينفرد به الراوى عن شيخه غريب، وإنما المراد أنه فرد عن ذلك الشيخ من رواية هذا بخصوصه عنه مع أن الشيخ قد يكون توبع عليه عن شيخه كما بينا آنفاً.

٩- **الشهرة النسبية:** قال السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/ ٧): وعلى هذا فيـخرج الحكم على حـديث الأعمال: بأنه فـرد فى أوله مشـهور فى آخره يريد أنه اشتهر عمن انفرد به فهى شهرة نسبية لا مطلقة.

١٠- **يقول السخاوى:** وعلى هذا مشى بعض المتأخرين ممن أخذت عنه فعرف العزيز اصطلاحاً: بأنه الذى يكون فى طبقة من طباقه راويان فقط.

قلت: إن كانت الأولى: فـالعزة مطلقة، وإن كـان فيما دونهـا: فالعزة نسبـية وذلك للجمع بين مـا ذهب إليه المتـقدمون والمتأخـرون من أهل هذا الفن، وانظر بحثنا فى «شفاء الرثيث» حول العزيز، وقول الأجهوزى فى حاشيته على الزرقانى.

١١- لقد أوردنا آنفاً تحت الشـهرة النسبية: أن المستـفيض يكون فى ابتدائه وانتهائه يعنى وفيما بينهما سواء، والمشهور أعم من ذلك بحيث يشمل ما كـان أوله منقـولاً عن الواحد كـحديث الأعـمال، وإن انتقـد ابن الصلاح فى التمثيل به ولا انتقاد: بالنظر لما اقتصر عليه فى تعريفه: إذ الشهرة فيه نسبية.

ملحوظة: لقد أوردنا هنا الشهرة النسبيـة تحت كلامنا على العزيز كما فعل الحافظ السخاوى لتـبيان مصطلح النسبية للعزة والشـهرة، وتأصيله عن علماء الفن، فلينتبه طالب هذا الفن ليعلم أننا أوردناه هنا للاستنباط.

مصطلح تطبيقى

١٢- قوله:

أ- (عن واقد بن محمد) زاد الأصيلى: يعنى ابن زيد بن عبد الله بن عمر.

ب- فهو من رواية الأبناء عن الآباء، وهو كثير.

جـ- لكن رواية الشخص عن أبيه عن جده أقل.

د- وواقد هنا روى عن أبيه عن جد أبيه.

انظر «الفتح» (١/ ٩٥)، و«التقريب» النوع الخامس والأربعون للنووى «والتدريب» (٢/ ٢٥٦) للسيوطى، «والباعث الحثيث» النوع (٤٥) ص (١٧٢) وابن الصلاح فى «المقدمة» النوع (٤٥) ص (٤٨٠)، و «شرح النخبة» (ص ١٦١).

١٣- تنبيه: قال الحافظ فى «الفتح» حول حديث ابن عمر فى متن «**أمرت أن أقاتل الناس..**» ليس هو فى مسند أحمد على سعته.

استبعاد صحة

قال الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (١/ ٩٥): وقد استبعد قوم صحته - أى صحة حديث ابن عمر هذا وهو متفق عليه كما فى الاعتبار البيانى للحديث-.

أ- بأن الحديث لو كان عند ابن عمر لما ترك أباه ينازع أبا بكر فى قتال مانعى الزكاة.

ب- ولو كانوا يعرفونه لما كان أبو بكر يقر عمر على الاستدلال بقوله عليه الصلاة والسلام: «**أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله**». وينتقل عن الاستدلال بهذا النص إلى القياس إذ قال:

«**لأقاتلن من فرق بين الصلاة والزكاة، لأنها قرينتها فى كتاب الله**».

الجـواب

قال الحافظ ابن حجر:

أ- أنه لا يلزم من كون الحديث المذكور عند ابن عمـر أن يكون استحضره فى تلك الحالة.

ب- ولو كان مستحضراً له فقد يحتمل أن لا يكون حضر المناظرة المذكورة.

جـ- ولا يمتنع أن يكون ذكره لهما بعد.

د- ولم يستدل أبو بكر فى قتال مانعى الزكـاة بالقياس فقط بل أخذه أيضاً من قوله عليه الصـلاة والسلام فى الحديث الذى رواه **«إلا بحق الإسلام»**، قال أبو بكر: والزكاة: حق الإسلام.

هـ- ولم ينفـرد ابن عمر بالحـديث المذكور بل رواه أبو هريرة أيـضاً بزيادة الصلاة والزكاة فيه.

دليل وفائدة

١٤- قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ٩٦): وفى «القصة»:

أ- دليل على أن السنة قد تخفى على بعض أكابر الصحابة ويطلع عليها آحادهم.

ب- ولهذا لا يلتـفت إلى الآراء ولو قويت مع وجود سنة تخالـفها، ولا يقال كيف خفى ذا على فلان والله الموفق.

علاقة الحديث بالتواتر

١٥- **الاستنباط:** حديث **«أمرت أن أقاتل الناس حـتى يقولوا لا إله إلا الله»**.
متواتر لفظى أورده السيوطى فى «الأزهار المتناثرة» ح (٤)، والكتانى فى «نظم المتناثر» ح (٩)، وقـال السيوطى «زاد فى كـثيـر من طرقه: **فإذا قـالوها فـقد اعتصموا منى دماءهم وأموالهم إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله»**.

أ- أخرجه الشيخان: عن ابن عمر وأبي هريرة.

ب- ومسلم: عن جابر بن عبد الله.

جـ- وابن أبي شيبة في «المصنف»: عن أبي بكر، وعمر، وأوس، وجرير البجلي.

د- والطبراني: عن أنس، وسمرة بن جندب، وسهل بن سعد، وابن عباس، وأبي بكرة، وأبي مالك الأشجعي.

هـ- والبزار: عن عياض الأنصاري، والنعمان بن بشير.

قال الكتاني في «نظم المتناثر» ح (٩) ص (٤٠): قد نص السيوطي أيضاً في متن جامعه على تواتر هذا الحديث، ولم ينص في متنه على تواتر حديث إلا هذا، وحديث **«أفطر الحاجم والمحجوم»**.[١]

ملحوظة هامة: الحديث متواتر دون **«ويقيموا الصلاة، ويؤتوا الزكاة»** التي جاءت في حديث ابن عمر.

العزة المطلقة

١٦- **استنباط:** قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١/ ٩٦): ولم ينفرد ابن عمر بالحديث المذكور. بل رواه أبو هريرة أيضاً بزيادة الصلاة والزكاة فيه.

قلت: وحديث أبي هريرة هذا أخرجه أحمد (٢/ ٣٤٥) ح (٨٥٢٥) والبيهقي في «السنن» (٨/ ١٧٧) من طريق سعيد بن كثير بن عبيد عن أبيه عن أبي هريرة مرفوعاً.

---

(١) هذا الحديث منسوخ عند جماهير العلماء، انظر صحيح الجامع ح (١١٣٦).

تحقيق حديث أبى هريرة

الحديث رجاله ثقات معروفون غير كثير بن عبيد أورده ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» (٧/ ١٥٥) ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وروى عنه أكثر من واحد حيث قال: روى عنه مطرف، وعبد الله بن عون، ومجالد، وبشير وابنه سعيد بن كثير بن عبيد، وعبد الله بن دكين، وعنبسة بن سعيد بن كثير سمعت أبى يقول ذلك اهـ.

قلت: وشعيب بن الحبحاب كذا فى تهذيب الكمال (١٥/ ٣٧٣):

قلت: فهو مجهول الحال، وذكره ابن حبان فى كتاب «الثقات».

قياس - وقاعدة

قال الذهبى فى «الميزان» (٣/ ٤٢٦) ترجمة (٧٠١٥):

أ- مالك بن الخير الزبادى مصرى محله الصدق . . روى عنه حيوة بن شريح، وهو من طبقته، وابن وهب، وزيد بن الحباب، ورشدين.

ب- قال ابن القطان: هو ممن لم تثبت عدالته - يريد أنه ما نص أحدٌ على أنه ثقة-.

جـ- وفى رواة الصحيحين عدد كثير ما علمنا أن أحداً نص على توثيقهم.

القاعدة

د- والجمهور على أن: من كان من المشايخ قد روى عنه جماعة، ولم يأت بما ينكر عليه أن حديثه صحيح. انتهى كلام الحافظ الذهبى.

هـ- قال العلامة المعلمى اليمانى فى «التنكيل بما فى تأنيب الكوثرى من الأباطيل ١/ ٤٣٧»: وقد أكثر الأستاذ من رد توثيق ابن حبان، والتحقيق أن توثيقه على درجات.

الأولى: أن يصرح به كأن يقول: كان متقناً، أو مستقيم الحديث، أو نحو ذلك.

الثانية: أن يكون الرجل من شيوخه الذين جالسهم وخبرهم.

الثالثة: أن يكون من المعروفين بكثرة الحديث بحيث يعلم أن ابن حبان وقف له على أحاديث كثيرة.

الرابعة: أن يظهر من سياق كلامه أنه قد عرف ذلك الرجل معرفة جيدة.

الخامسة: ما دون ذلك.

فالأولى: لا تقل عن توثيق غيره من الأئمة بل لعلها أثبت من توثيق كثير منهم، والثانية: تقرب منها، والثالثة: مقبولة، والرابعة: صالحة، والخامسة: لا يؤمن فيها الخلل والله أعلم.

قال الألبانى (رحمه الله): فى تعليقه على «التنكيل» (١/٤٣٨): هذا تفصيل دقيق يدل على معرفة المؤلف ـ رحمه الله تعالى - وتمكنه من علم الجرح والتعديل، وهو مما لم أره لغيره فجزاه الله خيراً.

درجة حديث أبى هريرة

بتطبيق ما أوردناه آنفاً من القواعد للذهبى والمعلمى على كثير بن عبيد نرى أن كثير بن عبيد روى عنه جماعة ولم يأت بما ينكر عليه، من أجل ذلك قال الألبانى ـ رحمه الله ـ فى «الصحيحة» (١/ ٦٩٤): على حديث أبى هريرة: «إسناده حسن رجاله كلهم ثقات معروفون غير كثير بن عبيد، وقد روى عنه جماعة، ووثقه ابن حبان».

نوع العزة

من تحليلنا لحديث ابن عمر وحديث أبى هريرة نجد أن هناك راويين من الطبقة الأولى هما ابن عمر وأبو هريرة بنفس السياق، فالعزة مطلقة لأنها فى أصل السند.

حكم وسبب

١٧- (استنباط):

أ- الحكم على الحديث: أنه «حسن صحيح».

ب- وأسباب الحكم قول الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص٢٩): «إطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون باعتبار إسنادين: أحدهما صحيح والآخر حسن، وعلى هذا فما قيل فيه: «حسن صحيح» فوق ما قيل فيه: صحيح فقط إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تُقوِّى».

ملحوظة: عند الجمع بين الصحيح والحسن فى وصف واحد ننظر للخبر من حيث وصوله إلينا خاصة عدد الرواة فى الطبقة الأولى للخبر -أى أصل السند- فالحديث حسن من حديث أبى هريرة، صحيح من حديث ابن عمر وعند الإطلاق فالخبر حسن صحيح، وسنبين ذلك إن شاء الله بالتفصيل عند الكلام على الحسن.

طريق الطبرانى وعلاقته بالعزة

١٨- **(استنباط)**:

الحديث كما هو مبين فى «الاعتبار البيانى» أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» (٩/ ٢٣٢) ح (٨٥٠٥) قال: حدثنا معاذ، قال: حدثنا مالك بن عبد الواحد أبو غسان المسمعى، قال: حدثنا عبد الملك بن الصباح المسمعى عن شعبة، عن واقد بن محمد بن زيد عن أبيه عن عبد الله عن عمر قال: قال رسول الله ﷺ فذكره . . ثم قال: لم يرو هذا الحديث بهذا التمام عن شعبة إلا عبد الملك بن الصباح تفرد به أبو غسان.

تعقب

قلت: وفى قول الإمام الطبرانى رحمه الله نظر:

١- قوله تفرد به أبو غسان صحيح كما أوردناه فى الاعتبار البيانى والاستنباطات.

٢- ولكن قوله لم يرو هذا الحديث بهذا التمام عن شعبة إلا عبد الملك بن الصباح لا يصح لأن الحديث عن شعبة «عزيز» رواه عنه حرمى، وعبد الملك بن الصباح، ولا ندرى كيف خفى على الطبرانى هذا الطريق وهو عند غيره، مع أن الطبرانى جبل هذا الفن لأنه لا يحكم بالغرابة النسبية إلا بعد جمع الطرق.[1]

العزيز ليس شرطاً للصحيح

١٩ - (استنباط):

نستنبط من الاعتبار البيانى لحديث ابن عمر:

أ- أن البخارى أخرجه (١/ ٩٤- فتح) (٢٥)، ومسلم ح (٣٦).

ب- الحديث بهذا التمام لم يروه عن ابن عمر: إلا ابن ابنه محمد بن زيد ولا عن محمد: إلا ابنه واقد ولا عن واقد: إلا شعبة.

جـ- لذلك قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ٩٥) هذا الحديث غريب الإسناد تفرد بروايته شعبة عن واقد «قاله ابن حبان».

---

(١) فسبحان ربى لا يضل ولا ينسى فكما خفى فى «المتن» من السنة على بعض أكابر الصحابة -واطلع عليه آحادهم- خفى فى «السند» من الطرق على الطبرانى ما أطلع عليه غيره رغم تخصصه حتى قال عن كتابه «الأوسط»: هذا الكتاب روحى.

استنتاج

قلت: من إخراج الشيخين للحديث مع غرابته نستنتج أن «العزيز» ليس شرطاً للصحيح، لذلك قال الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (١/ ٩٥) مستنبطاً من حديث ابن عمر : «اتفق الشيخان على الحكم بصحته مع غرابته».

الحديث تطبيق لإثبات صحة ما ذهب إليه الحافظ فى شرح النخبة

قال الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (٦٥):

أ- والثالث: العزيز وليس شرطاً للصحيح، خلافاً لمن زعمه، وهو أبو على الجبائى[١] -من المعتزلة- وإليه يومئ كلام الحاكم أبى عبد الله فى «علوم الحديث» حيث قال: الصحيح أن يرويه الصحابى الزائل عنه اسم الجهالة[٢] بأن يكون له راويان ثم يتداوله أهل الحديث إلى وقتنا كالشهادة على الشهادة.

ب- وصرح القاضى أبو بكر بن العربى فى «شرح البخارى» بأن ذلك شرط البخارى، وأجاب عما أُورِد عليه من ذلك بجواب فيه نظر لأنه قال: فإن قيل: حديث الأعمال بالنيات فردٌ لم يروه عن عمر إلا علقمة قال: قلنا: قد خطب به عمر ﷺ على المنبر بحضرة الصحابة فلولا أنهم يعرفونه لأنكروه.

---

(١)توفى سنة (٣٠٣هـ) ترجمته فى «اللسان» (٥/ ٢٧١) للمصنف ابن حجر.

(٢)اعلم أن ثبوت الصحبة ينفى الجهالة من أصلها إذ هم أمناء الشريعة وحفظة الدين بتوفيق الله لهم، والوحى لا يسكت عن باطل قد ينقله مجهول لا ثقة به فتأمل.

جـ- ويعقب بأنه لا يلزم من كونهم سكتوا عنه أن يكونوا سمعوه من غيره وبأن هذا لو سلم في عمر منع في تفرد علقمة عنه، ثم تفرد محمد بن إبراهيم به عن علقمة ثم تفرد يحيى بن سعيد به عن محمد على ما هو الصحيح المعروف عن المحدثين، وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها لضعفها.

د- وكذا لا نسلم جوابه في غير حديث عمر رضي الله عنه.[١]

هـ- قال ابن رشيد[٢] ولقد كان يكفي القاضي في بطلان ما ادعى[٣] أنه[٤] شرط البخاري أول حديث مذكور فيه.

نقيض الدعوى المذكورة آنفاً

قال الحافظ في «شرح النخبة» (ص ٦٩):

وادعى ابن حبان نقيض دعواه فقال:

«إن رواية اثنين عن اثنين إلى أن ينتهي لا توجد أصلاً».

قال الحافظ:

«إن أراد به أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم».

---

(١) إذ في «الصحيح» مما هو على مثاله غيره، وحديث ابن عمر تطبيق على ذلك.

(٢) هو الفهري توفي سنة (٧٢٧هـ) ترجمته في «الوافي بالوفيات» (٤/ ٢٨٤) للصفدي.

(٣) نص ادعائه «مذهب البخاري أن الصحيح لا يثبت حتى يرويه اثنان عن اثنين نقله المناوي في «اليواقيت» (ص ٣٨) ثم عقب عليه بقوله «وهو باطل» انظر «نكت النزهة» لعلي الحلبي (ص٦٦).

(٤) الضمير يعود على رواية اثنين عن اثنين.

صورة العزيز التى حررها الحافظ ابن حجر

قال الحافظ فى «شرح النخبة» (ص ٦٩).

«وأما صورة العزيز التى حررناها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين».

قلت: ومفهوم هذا المصطلح الذى حرره الحافظ، وجعله صورة للعزيز وانتهى من تعريفها وحدها لا يمكن أن يفهم إلا بالمثال الذى أورده الحافظ، ليبين بالمثال حقيقة صورة العزيز ومراده، كما قال السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/٧).

مثال صورة العزيز التى حررها الحافظ

قال الحافظ فى شرح النخبة (ص ٧٠):

مثاله: ما رواه الشيخان من حديث أنس، والبخارى: من حديث أبى هريرة: أن رسول الله قال:

«**لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده...**» الحديث.

ورواه عن أنس: قتادة، وعبد العزيز بن صهيب، ورواه عن قتادة: شعبة، وسعيد.

ورواه عن عبد العزيز: إسماعيل بن عُلَيَّة وعبد الوارث، ورواه عن كلٍّ جماعة.

قلت: انظر الاعتبار البيانى لهذا الحديث، والعزة فى الحديث مطلقة حيث أنها موجودة فى الطبقة الأولى.

مقارنة مهمة

قال السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/ ٧):

«عرف العزيز اصطلاحاً: بأنه الذى يكون فى طبقة من طباقه راويان فقط» ثم قال السخاوى أن شيخه الحافظ قال:

«إن مراده أن لا يرد بأقل منهما فإن ورد بأكثر فى بعض المواضع من السند الواحد لا يضر إذ الأقل فى هذا يقضى على الأكثر».

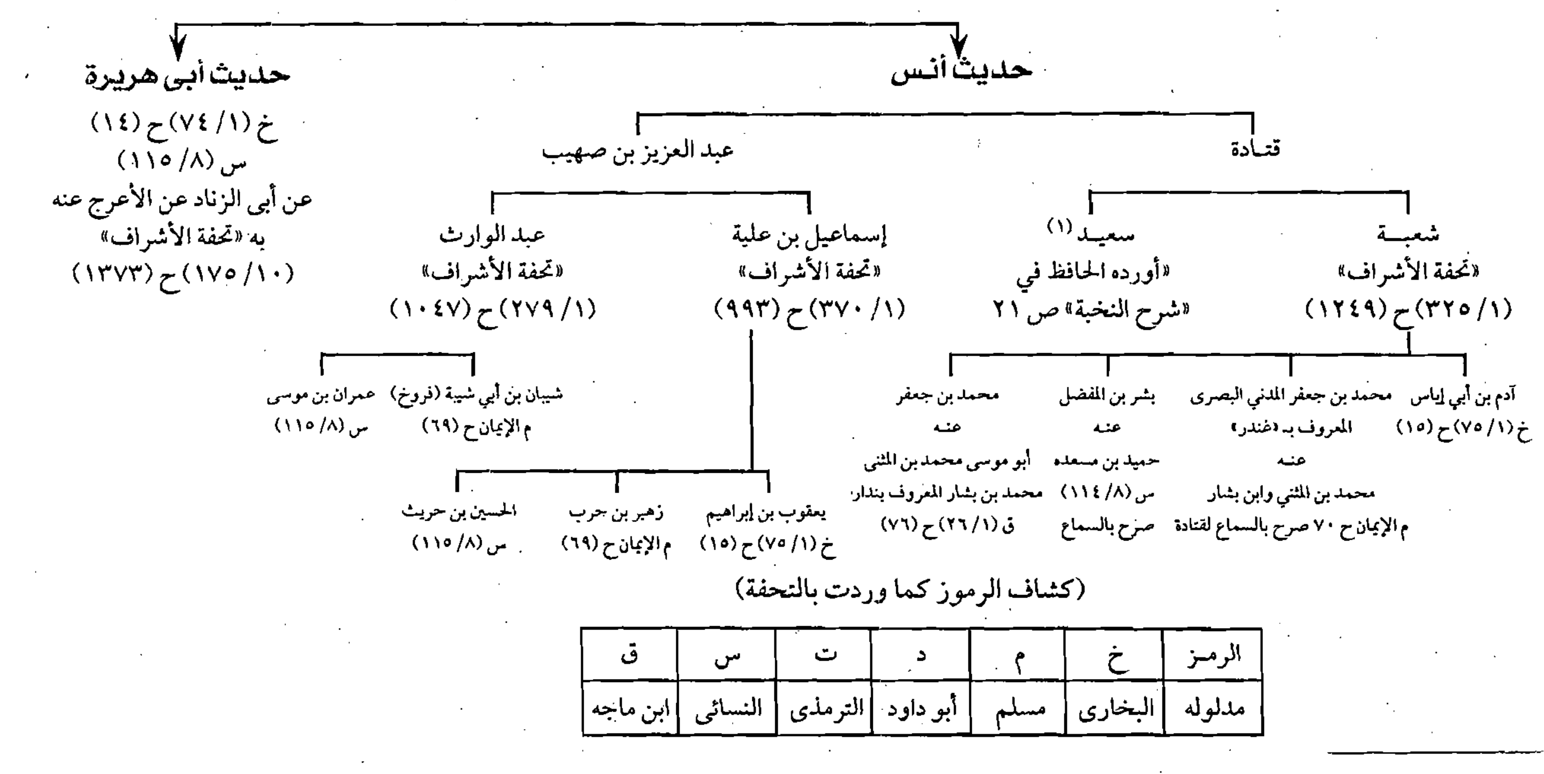
قلت: هذا باستقرائنا للفتح وشرح النخبة متعلق بالعزة المطلقة، وإلا فانظر إلى حديث ابن عمر الذى جمع فيه الحافظ بين الغرابة والعزة لتفرق بين العزة المطلقة والعزة النسبية.[١]

* * *

(١) بهذا يمكن الجمع بين تعريف الحافظ ابن حجر وتعريف تلميذه السخاوى.

سادساً: التحليل البياني لصورة العزيز

حديث «لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ولده ووالده والناس أجمعين»



(كشاف الرموز كما وردت بالتحفة)

الرمز	خ	م	د	ت	س	ق
مدلوله	البخاري	مسلم	أبو داود	الترمذي	النسائي	ابن ماجه

---

(١) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٩/ ٣٩٦) ح (٨٨٥٤) قال: «حدثنا مقدام، قال: حدثنا أسد بن موسى، قال حدثنا سعيد بن بشير عن قتادة عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره ولفظه «لا يؤمن الرجل».

استنباطات اصطلاحية من حديث

«لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحب إليه من ..» الحديث.

من الاعتبار البياني للحديث نستنبط الآتي:

١- بما أن المتن جاء من حديث أنس و من حديث أبي هريرة إذاً أن الحديث «عزيز» عن النبي ﷺ.

٢- العزة هنا «عزة مطلقة» وهذه العزة المطلقة نظير الغرابة المطلقة (الفرد المطلق) كما هو ظاهر من قول السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/ ٤):
«الفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق: وهو الحديث الذى لا يعرف إلا من طريق ذلك الصحابى ولو تعددت الطرق إليه».

٣- (عزيز) عن أنس رواه عنه قتادة وعبد العزيز بن صهيب.

٤- (عزيز) عن قتادة رواه عنه شعبة، وسعيد.

٥- (عزيز) عن عبد العزيز رواه عنه إسماعيل بن عُلية، وعبد الوارث.

٦- أ- قتادة بن دعامة رأس الطبقة الرابعة كما فى «التقريب» (٢/ ١٢٣) فهو تابعى.

ب- شعبة بن الحجاج[1] من السابعة كما فى «التقريب» (١/ ٣٥١) فهو تابع تابعى.

جـ- سعيد بن بشير الأزدى من الثامنة كما فى «التقريب» (١/ ٢٩٢). فهو تابع تابعى.

---

(١) قال الحافظ فى «التقريب» (١/ ٣٥): ثقة حافظ متقن، كان الثورى يقول: هو أمير المؤمنين فى الحديث، وهو أول من فتش فى العراق عن الرجال وذب عن السنة، وكان عابداً من السابعة.
قلت: وكان شعبة يقول كفيتكم تدليس ثلاثة: الأعمش وقتادة وأبى إسحاق السبيعى، وقال الحافظ ابن حجر فى «الفتح» فى عدة مواضع: إن رواية شعبة عن أى مدلس عنعنت ذلك المدلس (هذا مضمون كلامه).

٧- أ- عبد العزيز بن صهيب: من الرابعة كما فى «التقريب» (١/ ٥١٠) فهو تابعى.

ب- إسماعيل بن إبراهيم بن مقسم: من الثامنة كما فى «التقريب» (١/ ٦٦) فهو تابع تابعى.

جـ- عبد الوارث بن سعيد بن ذكوان: من الثامنة كما فى «التقريب» (١/ ٥٢٧) فهو تابع تابعى.

٨- ثم بدأ الحديث يشتهر كما قال الحافظ «ورواه عن كل جماعة».

قلت: تظهر هذه الشهرة من الاعتبار البيانى للحديث:

أ- مشهور عن شعبة رواه عنه آدم، محمد بن جعفر، بشر بن المفضل.

ب- مشهور عن ابن عُلية رواه عنه يعقوب، وزهير، والحسين.

٩- فالحديث يجمع بين العزة المطلقة، والعزة النسبية، والشهرة النسبية.

١٠- لذا قال الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة»: «وأما صورة العزيز التى حددناها فموجودة: «بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين».

١١- من الاعتبار البيانى تظهر صحة ما قاله الحافظ ابن حجر: «إن أراد[١] به: أن رواية اثنين فقط عن اثنين فقط لا توجد أصلاً فيمكن أن يسلم لظهور الشهرة كما فى الرواية عن شعبة وابن علية».

١٢- فالحديث «عزيز» بالنسبة للحكم العام على الحديث كما هو ظاهر من قول الحافظ: «وأما صورة العزيز . . .» وفى قوله: «مثاله. . .».

---

(١) فاعل الإرادة هنا ابن حبان.

قلت: فمن الصورة والمثال نستنبط: أن الحكم المطلق على الحديث يُبنى على العزة المطلقة، وإن ظهرت الشهرة النسبية بعد ذلك فى إحدى الطبقات.

١٣- تطبيق تعريف السخاوى للعزيز على هذا الحديث: «التعريف»: قال السخاوى: «فعرف العزيز اصطلاحاً: بأنه الذى يكون فى طبقة من طبقاته راويان فقط».

أ- فإن كانت الأولى فالحديث عزيز مطلق كما فى هذا الحديث.

ب- وإن كان فى الطبقات التى دون الأولى فالعزة نسبية وهذا نظير الشهرة النسبية فى حديث عمر إنما الأعمال بالنيات فهو مشهور عن يحيى بن سعيد، فالشهرة نسبية لا مطلقة، والحكم العام على الحديث أنه غريب أو فرد لأنه لا يعرف إلا من طريق عمر على الصحيح أى (الصحة - والسياق).

جـ- حديث قبض العلم: الطبقة الأولى بها ثلاثة رواة، فالشهرة مطلقة والحديث مشهور، فالحكم المطلق على الحديث يتوقف على عدد الرواة فى الطبقة الأولى كما هو ظاهر من التطبيقات فى الاعتبار البيانى للأحاديث.

د- من هنا يجب على طالب هذا الفن بعد جمع طرق الحديث أن يحدد الطبقة التى تقع فيها العزة حتى يحدد نوع العزة.

١٤- نلاحظ أن الحديث: «عزيز» عن قتادة رواه عنه شعبة وسعيد فهذه العزة تقع فى طبقة أتباع التابعين (شعبة وسعيد) عن قتادة فهى (عزة نسبية).

أ- بتطبيق هذه العزة على تعريف العزيز لابن منده ونقله عنه ابن الصلاح ومن تبعه من كل ناظم ومختصر نجد أنهما يتطابقان حيث قال ابن الصلاح فى «المقدمة» (٣٩٤): «روينا عن أبى عبد الله بن منده الحافظ

الأصبهانى أنه قال: «الغريب من الحديث كحديث الزهرى وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يجمع حديثهم: «إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً، فإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا فى حديث يسمى عزيزاً، فإن رواه جماعة عنهم حديثاً سمى مشهوراً. اهـ.

ب- وتبعه النووى فى «التقريب» (٢/ ١٨٠- تدريب) حيث قال «الغريب والعزيز: إذا انفرد عن الزهرى وشبهه ممن يجمع حديثه رجل بحديث سمى غريباً، فإن انفرد اثنان أو ثلاثة سمى عزيزاً، فإن رواه جماعة سُمِّى مشهوراً اهـ.

ج- وتبعه ابن كثير «اختصار علوم الحديث» (ص ١٤١): حيث قال فى تعريف العزيز والمشهور: فإن اشترك اثنان أو ثلاثة فى روايته عن الشيخ سمى عزيزاً، فإن رواه عنه جماعة سمى مشهوراً. اهـ.

د- والبيقونى فى نظمه «البيقونية» سلك هذا المسلك فلا يظن طالب هذا الفن أن البيقونى منفرد بتعريفه حيث قال:

عزيز مروى اثنين أو ثلاثة   مشهور مروى فوق ما ثلاثة

هـ- واعترض الزرقانى فى «شرح البيقونية» ص ٤٣ قال: «فى كلام الناظم نظران» أحدهما: الإيطاء.(١)

ثانيهما: وهو الأهم أن ما عرَّف به المشهور ليس المعروف فالذى فى «النخبة» وغيرها هو ما له طرق محصورة بأكثر من اثنين سمى به لشهرته ووضوح أمره اهـ.

---

(١) الإيطاء ليس من أبحاث هذا الفن، يظهر ذلك من قول الأجهورى فى «الحاشية على الزرقانى» قوله الأول الإبطاء: لا يسمى إيطاءً إلا إن كان من مشطور الرجز، وأما إن كان من كامل الرجز فلا إيطاء لأن الإيطاء هو تكرير القافية لفظاً ومعنى كما هو معروف عند أهل فنه.

الخلاصة

نستنتج من تأصيل حد العزيز فى المراحل المتقدمة (ابن منده - ابن الصلاح - النووى - ابن كثير - وغيرهم) من كل ناظم ومختصر قد تأثر بابن الصلاح وبنى الحد على ثلاث:

(أ) العزيز رواية اثنين أو ثلاثة.

(ب) عن شيخ (أى رواية اثنين أو ثلاثة عن شيخ).

(جـ) الاشتراك فى الحديث.

استقرار

(أ) إن تعريف العزيز بأنه رواية اثنين أو ثلاثة:

هذا التعريف فيه نظر لأنه لا يمنع من دخول المشهور فيه، فالحد لا يحدد شروط الحد.

الأول: أن يكون جامعاً فلا يخرج منه ما هو منه.

الثانى: أن يكون مانعاً فلا يدخل فيه ما ليس منه.

وهو ما يعبرون عنه بقولهم «يشترط فى الحد أن يكون مضطرداً وأن يكون منعكساً» انظر كتابنا «المدخل إلى علوم الحديث» (ص ١٩، ٢٠، ٢١، ٢٢)، فاستقر المصطلح فى طور النضج بقول السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/ ٧): «فعرف العزيز اصطلاحاً: بأنه الذى يكون فى طبقة من طبقاته راويان فقط».

ب- قوله عن شيخ: كما هو ظاهر من قول ابن منده الذى نقله ابن الصلاح، واختصره النووى فى «التقريب»، وابن كثير فى «اختصار

علوم الحديث» فالعزة فيه نسبية، كما هو ظاهر أيضاً من قول السخاوى الذى استمد أصوله من أقوال شيخه الحافظ ابن حجر فى حديث «أمرت أن أقاتل الناس حتى»... الحديث وما سبقه لنحوه ابن الصلاح كما بينا آنفاً حيث، قال السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/٧): «وإذا تقرر هذا فما كانت العزة فيه بالنسبة لراوٍ واحد انفرد راويان عنه يقيد فيقال: عزيز من حديث فلان» وعبارة ابن الصلاح فى تعريفه للعزيز تبعاً لابن منده: «فإذا روى عنهم: أى عن واحد من الأئمة الذين يجمع حديثهم رجلان وثلاثة واشتركوا فى حديث يسمى عزيزاً».

انحصار

قلت: نستنتج من هذا أن عبارة ابن الصلاح فى تعريفه للعزيز والمشهور -تبعاً لابن منده، ومن تبع ابن الصلاح من ناظم ومختصر- تحصر العزيز والمشهور فى كون المنفرد عنه ممن يجمع حديثه.

رد

قال الإمام السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/٨): «ثم إنه لا انحصار لهم أيضاً فى كون المنفرد عنه ممن يجمع حديثه بل يشمل كل منهما ما لا يكون راويه كذلك، وكذا ما ينفرد به الراويان فى العزيز عن راويين، والرواة فى المشهور عن ثلاثة أو اثنين».

جـ- الاشتراك فى الحديث: وعبارة ابن كثير فى تعريفه للعزيز اختصاراً لمقدمة ابن الصلاح: «فإن اشترك اثنان أو ثلاثة فى روايته عن الشيخ سمى عزيزاً».

قلت: هذا يبين أن الحديث إذا تعددت رواته يشترط فى حالة العزيز.

١- التعدد باثنين.

٢- الاشتراك فى روايته.

فالاتفاق فى روايته حرز من التعدد مع الاختلاف وهذا من العلوم المشتركة بين السند والمتن، حيث ينظر إلى المتن بأنه يروى من طريقين بلفظه أو بمعناه متفقاً فى روايته، فننظر إلى المتن لنعرف من السياق الاتفاق، وننظر إلى السند لنعرف التعدد أو التفرد، فمن نظر إلى العلوم الحديثية المشتركة بين السند والمتن بهاتين العينين كان بصيراً، ومن نظر إلى السند دون المتن أو المتن دون السند كان أعور.

الجمع بين وصفى العزيز والمشهور

أ- قال السيوطى فى «ألفيته» (ص٤٥):

وللعلائى[1] جاء فى المأثور ... ذو وصفى العزيز والمشهور

ب- قال السيوطى فى «التدريب» (٢/ ١٨٤): فائدة:

قد يكون الحديث أيضاً عزيزاً مشهوراً.

قال الحافظ العلائى فيما رأيته بخطه: **«نحن الآخرون السابقون يوم القيامة»** الحديث عزيز عن النبى ﷺ رواه عنه: حذيفة بن اليمان وأبو هريرة، وهو مشهور عن أبى هريرة رواه عنه سبعة: أبو سلمة بن عبد الرحمن وأبو حازم، وطاوس، والأعرج، وهمام، وأبو صالح، وعبد الرحمن مولى أم برثن. اهـ.

---

(١) العلائى: هو الحافظ الفقيه العلامة صلاح الدين أبى سعيد خليل ابن كيكلدى العلائى، عالم بيت المقدس الشافعى المولود فى ربيع الأول سنة ٦٩٤هـ، كان إماماً بارعاً محدثاً حافظاً متقناً جليلاً فقيهاً أصولياً نحوياً، متقناً فى الحديث وعلومه، علاَّمة فيه، عارفاً بالرجال، علاَّمة فى المتون والأسانيد لم يخلف بعده مثله، أخذ عنه العراقى، مات فى ثالث محرم سنة ٧٦١ هـ. كذا فى «طبقات الحفاظ» (ص ٥٢٩- ٥٣٨).

قلت: هذا هو التحليل البياني لتخريج الحديث مع حصولنا على طريق آخر ليصل عدد الرواة عن أبي هريرة إلى ثمانية

« نحن الآخرون السابقون يوم القيامة »

النبي صلى الله عليه وسلم

حذيفة

أبو هريرة

مسلم
[(٨٥٦) -
(٢٢)]
النسائي
(٣/ ٨٧)
ابن ماجه
(١/ ٣٤٤)

حم ٢/ ٥٠٤،
١٠٥٥٥
الخطيب
٢/ ١٦٠
من حديث
زياد مولى
بني مخزوم

حم ٢/ ٥٠٢،
١٠٥٣٧
من حديث
أبي سلمة بن
عبد الرحمن

م ٨٥٦/ ٢٢
ن (٣/ ٧٨)
جه ١٠٨٣
من حديث
أبي حازم

خ ٨٩٦،
٣٤٨٦
م ٨٥٥/ ٢٠
ن (٣/ ٨٥)
حم ٧٦٩٣،
٨٤٨٤
من حديث
طاوس

خ (٢٣٨،
٨٧٦، ٢٩٥٦،
٦٨٨٧،
٧٤٩٥)
م ٨٥٥/ ١٩
ن (٣/ ٨٥)
من حديث
الأعرج

خ ٦٦٢٤
م ٨٥٥/ ٢١
حم ٢١٨٠٠
(٢/ ٣١٢)
من حديث
همام

م ٨٥٥/ ٢٠
حم ٧٣٩٥
من حديث
أبي صالح

كما في
التدريب
من حديث
عبد الرحمن
بن آدم مولى
أم برثن

اعـتـراض ورد

اعترض الشيخ شاكر محدث وادى النيل ـ رحمه الله ـ فى «شرح ألفية السيوطى» (ص ٤٥) على الحافظ العلائى وما نقله السيوطى عنه فى «التدريب» (٢/ ١٨٤) وفى «ألفيته» كما بيناه آنفاً.

أولاً: تقديم للاعتراض:

وقدم الشيخ شاكر لاعتراضه على الحافظ العلائى حيث قال:

١- والمتتبع لأسانيد الأحاديث وطرقها يجد العزيز كثيراً على معنى: أن ينفرد بروايته راويان فقط فى طبقة من الإسناد.

٢- وأما ما يظن من ظاهر كلامهم - أنه يرويه اثنان عن اثنين وهكذا- فإنه من العسير جداً أن يوجد.

٣- وإنما المقصد:

أ- أن الحديث إذا انفرد به واحد كان فرداً أو غريباً سواء رواه عن واحد آخر أو عن جماعة.

قلت: فالأول غريب متناً وسنداً، والثانى غريب سنداً لامتناً، فالأول يعبر عنه الترمذى بمثل قوله: غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه، والثانى يعبر عنه الترمذى بمثل قوله: غريب من هذا الوجه.[١]

ثم قال الشيخ شاكر:

«سواء رواه عن هذا المنفرد واحد أيضاً أو جماعة. لأن انفراد راوٍ بالحديث فى أثناء الإسناد يجعل الإسناد فرداً كما هو ظاهر».

---

[١] سنبين ذلك بالتفصيل والتطبيق عند الكلام على الحديث الغريب.

ب- وكذلك إذا انفرد به اثنان في أي طبقة من طبقات الإسناد كان عزيزاً، وإن اشتهر بعد ذلك بكثرة الرواة كالحديث الذي نقلناه عن الحافظ ابن حجر آنفاً فإنه عزيز في طبقتين: التابعين وأتباعهم[١] ثم رواه كثيرون بعد ذلك فاشتهر، لكنه لم يخرج عن أنه عزيز.

ثانياً: بعد هذا قال الشيخ شاكر:

وبهذا يعلم خطأ الحافظ العلائي فيما نقله المؤلف[٢] عنه هنا[٣] - وفي «التدريب» قال: حديث «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة**».

الحديث عزيز عن النبي ﷺ رواه عنه حذيفة بن اليمان وأبو هريره، وهو مشهور عن أبي هريرة رواه عنه سبعة[٤] أبو سلمة بن عبد الرحمن -أبو حازم، وطاوس، والأعرج، وهمام، وأبو صالح، وعبد الرحمن مولى أم برثن» اهـ.

الـرد

في انتقاد الشيخ شاكر للحافظ العلائي: أن الحديث يكون أيضاً «عزيز مشهور» نظر، فقد سبق الحافظ العلائي[٥] إلى نحوه ابن الصلاح[٦] حيث قال في (المقدمة) حيث مثل للمشهور بحديث «**إنما الأعمال بالنيات**» في «**النوع الثلاثين**»، ثم قال في النوع «الحادي والثلاثين»: إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون فإنه يصير «غريباً مشهوراً» اهـ.

قلت: فلينظر طالب هذا الفن:

أ- إلى قول الإمام ابن الصلاح «غريب مشهور».

ب- وإلى قول الحافظ العلائي «عزيز مشهور».

---

(١) قلت: بل عزيز أيضاً في طبقة الصحابة حيث جاء من حديث أنس وأبي هريرة.

(٢) الإمام السيوطي.

(٣) أي في ألفيته.

(٤) انظر الاعتبار البياني حيث جئنا في التخريج بطريق ثامن فرواه بهذا عنه ثمانية.

(٥) العلائي (٦٩٤ - ٧٦١).

(٦) ابن الصلاح (٥٧٧ - ٦٤٣).

مقارنة

ولیقارن طالب هذا الفن لیعلم صحة ما ذهب إليه الحافظ العلائى ولما اعترض الحافظ العراقى فى «فتح المغيث» (ص٣١٨) على الإمام ابن الصلاح رد عليه تلميذ تلميذه الحافظ السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/ ٧)، (٤/ ٩).

قلت: وانظر إلى توجيهنا لقول الحافظ العراقى الذى أوردناه آنفاً تحت قسم المشهور حيث قلنا هناك: «أن المثال الذى أورده ابن الصلاح مستقيم والذى طولب به قسم من المسألة»، ثم فصلنا قولنا تفصيلاً وختمنا ذلك بقول السخاوى «أن الشهرة نسبية لا مطلقة» وعلى هذا نقول أن المثال الذى أورده الحافظ العلائى مستقيم حيث «أن الشهرة نسبية لا مطلقة» والعزة التى فى الحديث مطلقة، وهذه الشهرة النسبية خفيت على الشيخ شاكر، كما خفيت من قبل على الحافظ العراقى فانتقد الإمام ابن الصلاح ولخفاء النسبية - التى أوردناها آنفاً وبرهنَّا عليها- على الشيخ شاكر خطأ الحافظ العلائى وإقرار السيوطى فى «التدريب» والألفية.

ونحن نقول للشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ كما قال سلفنا فى هذا الفن وهو الحافظ السخاوى فى رده على الحافظ العراقى لانتقاده للإمام ابن الصلاح فى «فتح المغيث» (٤/ ٩) حيث قال السخاوى: «والمشهور أعم من ذلك بحيث يشمل ما كان أوله منقولاً عن الواحد كحديث الأعمال، وإن انتقد ابن الصلاح فى التمثيل به ولا انتقاد بالنظر لما اقتصر عليه فى تعريفه إذ الشهرة فيه نسبية» اهـ.

فقولنا للشيخ شاكر ـ رحمه الله ـ : نحوه.

«والمشهور أعم من ذلك بحيث يشمل ما كان أوله منقولاً أيضاً عن اثنين كحديث «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة**» وإن انتقد أو خطئ الحافظ العلائى فى التمثيل به، ولا انتقاد ولا تخطئه إذ الشهرة فيه نسبية» والله وحده الموفق لتوجيه أئمة هذا الفن.

الخلاصة

فالمحدث الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ نظر إلى العزة المطلقة فحكم على حديث «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة**» بأنه عزيز فقط.

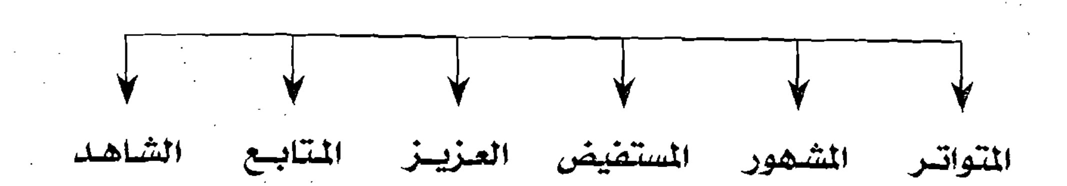
ولكن الحافظ العلائى ـ رحمه الله ـ نظر إلى المتن مرة وإلى الإسناد مرة فحكم على الحديث بأنه «عزيز مشهور»، وعزيز متناً، ومشهور إسناداً، لكن بالنظر إلى طبقات الإسناد فإن إسناده «متصف بالعزة فى الطبقة الأولى، متصف بالشهرة فى الطبقة الثانية» انظر الاعتبار البيانى لحديث «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة**» الذى أوردناه آنفاً، وسبقنا إلى نحوه الإمام ابن الصلاح فى ختام النوع الحادى والثلاثين.

* * *

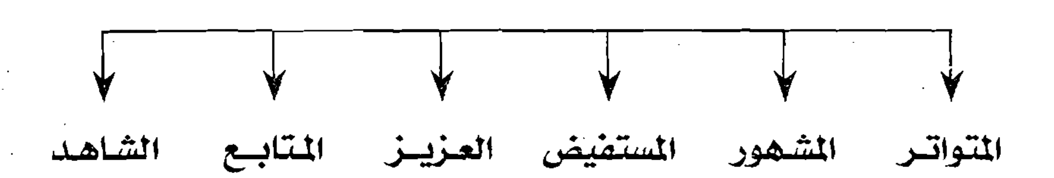
علم الحديث التطبيقى

أولاً: العلاقة الحديثية

بين كل من



العلاقة الحديثية بين كل من



المتواتر المشهور المستفيض العزيز المتابع الشاهد

١- إن بين هذه الأنواع علاقة، هذه العلاقة هى: «تعدد رواة الحديث مع اتفاقهم».

٢- وهذه الأنواع من العلوم المشتركة بين السند والمتن.

٣- وهذه الأنواع يتوصل إليها طالب هذا الفن:

أ- استخدام طرق التخريج من الجوامع والمسانيد والأجزاء. وغيرها للحصول على الطرق الواردة فى المسألة.

ب- ننظر إلى الأحاديث التى حصلنا عليها من جمع الطرق التى تتعلق بالمسألة.

فائدة

قلت: نطلق على الطريق حديث، وتعدد الطرق يعطى تعدد الأحاديث والمتن واحد.

ولقد بيَّن ذلك محدث وادى النيل الشيخ شاكر فى «شرح ألفية السيوطى» (ص ١٢) حيث قال: قال البخارى: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتى ألف حديث غير صحيح» وهو يريد بهذا العدد اختلاف طرق الحديث باختلاف رواته.. (١)

---

(١) النقط مكانها «ويدخل فيه أيضاً الأحاديث الموقوفة».

فإن الحديث الواحد:

قد يرويه عن الصحابى عدد من التابعين.

ثم يرويه عن كل واحد منهم عدد من أتباع التابعين.

ثم يرويه عن كل واحد منهم عدد من أتباع التابعين[١] وهكذا.

فيكون الحديث الواحد أحاديث كثيرة متعددة بهذا الاعتبار اهـ.

ملحوظة: قلت: ونحوه تعدد المتون والسند واحد.[٢]

جـ- من جمع الطرق ومن المقارنة نستنتج:

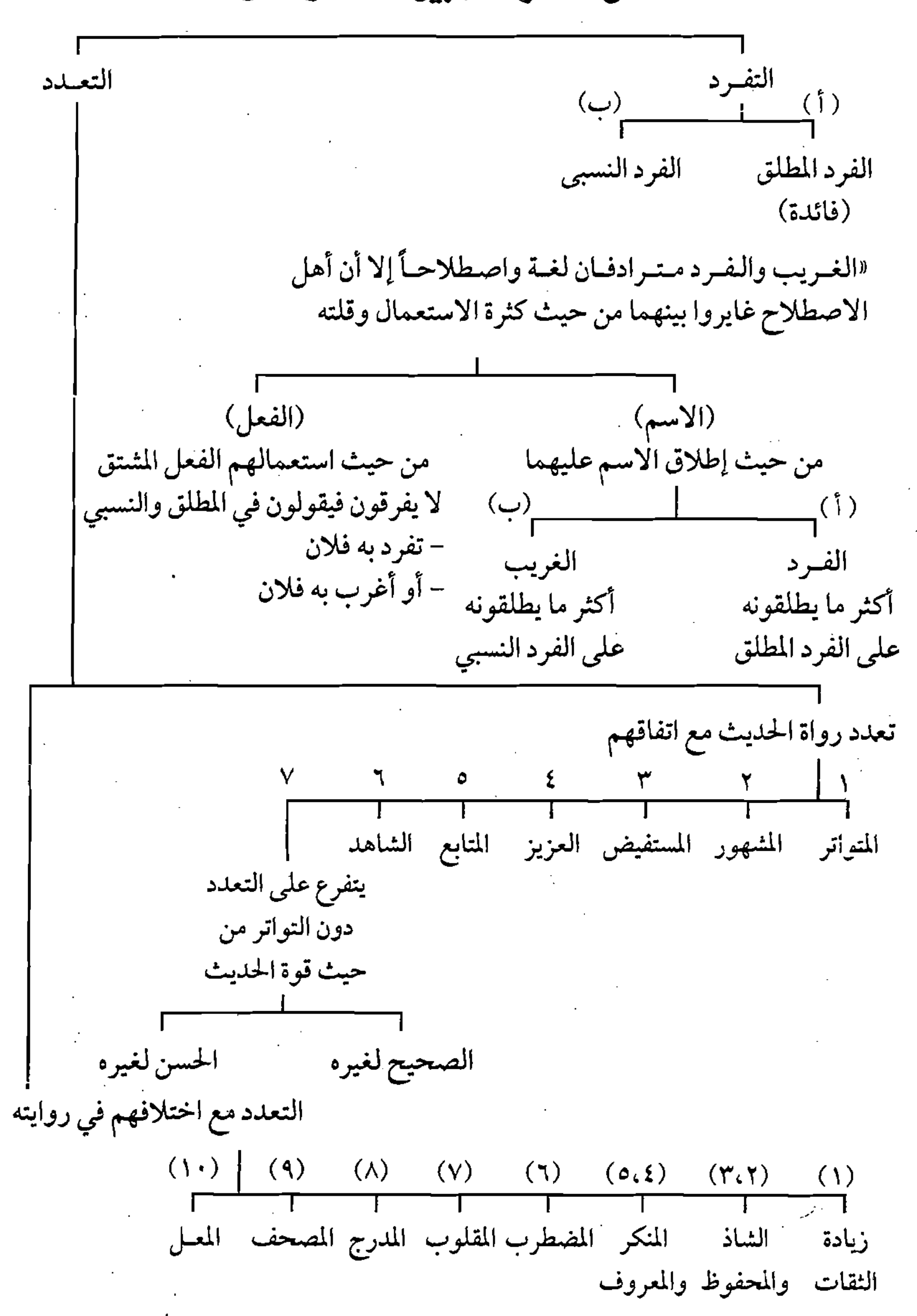
إما تفرد الحديث أو تعدد رواة الحديث، وفى حالة التعدد: إما تعددٌ مع اتفاقهم فى روايته، أو تعدد مع اختلافهم فى روايته.

* * *

(١) لأنه يمكن أن يروى عن التابعى تابعى ثان، وعن التابعى الثانى تابعى ثالث، والشاهد أول حديث فى صحيح البخارى كذلك فى طبقة اتباع التابعين.

(٢) انظر صحيح البخارى ح (١٠٩، ٥٦١، ٤٩٧، ٥٠٢، ٢٠٠٧، ٣٠٤١، ٥٤٩٧، ٦٨٩١ . . .)

المسائل المشتركة بين السند والمتن



ملحوظة: بعض هذه الأنواع إنما يتبين في أغلب الأحيان عن طريق تعدد السند، وقد يتبين على قلة بدون تعدد السند مثل زيادة الثقة والمدرج والمصحف لكن الأكثر فيها أن يعرف بتعدد السند.

أ- إن أريد الشرح فلا توهم من الترجمة «الاعتبار والمتابع والشاهد» ويكون ما قاله ابن الصلاح وتبعه عليه العراقى صحيحاً لأن هيئة التوصل إلى الشيء غير الشيء.

ب- وإن أريد القسيم: أى أن الاعتبار قسيم للمتابع والشاهد -فهذا توهم من طالب الفن لأن الاعتبار ليس قسيماً لهما بل هو هيئة التوصل إليهما.

المتابع

قال الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص٣٢):

«الفرد النسبى إن وجد بعد ظن كونه فرداً قد وافقه غيره: فهو المتابع بكسر الباء الموحدة».

قلت: ومما أوردناه آنفاً عن الحافظ العراقى فى ألفيته يتبين:

١- الموافقة أو المشاركة:

المتابع: أن يشارك راوٍ غيره فيما حمل عن شيخه.

٢- حقيقة المتابع: قال السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ٢٤١):

أ- «فإن يكن ذاك الراوى شورك من راوٍ معتبر به: بأن لم يتهم بكذب وضعف إما بسوء حفظه أو غلطه أو نحو ذلك حسبما يجىء إيضاحه فى مراتب الجرح والتعديل أو ممن فوقه فى الوصف من باب أولى فهو تابع حقيقة».

ب- ثم قال: «وهى المتابعة التامة إن اتفقا فى رجال السند كلهم».

جـ- ثم قال: «وإن شورك من شيخه فى روايته له عن شيخه أو شورك من فوق شيخه إلى آخر السند واحداً واحداً حتى الصحابى فهو تابع أيضاً، ولكنه فى ذلك قاصر عن مشاركته هو، وكلما بعد فيه المتابع كان أنقص».

د- ثم قال: وقد يسمى أى كل واحد من المتابع لشيخه فمن فوقه شاهداً. ولكن تسميته تابعاً أكثر.

الطريق الموصلة
لمعرفة التعدد أو التفرد

لقد عرف علماء الفن الطريق إلى معرفة ذلك بـ «الاعتبار» حيث قال السيوطي في «ألفيته»:

الاعتبار سَبْر ما يَرْويه ... هل شارك الراوى سواه فيه

فإن يشارك الذى به اعتُبِرْ ... أو شيخه أو فوق تابعٌ أثر

وإن يكن متنٌ بمعناه ورد ... فشاهدٌ فاقد ذين انفرد

قلت: ولقد سبقه العراقى فى «ألفيته» حيث قال:

الاعتبار سَبْرُك[1] الحديث هل ... شارك راو غيرُه فيما حمل

عن شيخه فإن يكن شورك من ... معتبر به فتابع وإن

شورك شيخه ففوق فكذا ... وقد يسمى شاهداً ثم إذا

متن بمعناه أتى فهو الشاهد ... وما خلا عن كل ذا مفارد

الاعتبار

قال الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص ٣٣):

الاعتبار: «هو تتبع الطرق من الجوامع والمسانيد والأجزاء لذلك الحديث الذى يظن أنه فرد ليعلم هل له متابع أم لا»؟

---

(١) قال السخاوى فى فتح المغيث: سبرك هى اختبارك ونظرك.

وهم

يقول الحافظ فى «شرح النخبة»: وقول ابن الصلاح: «معرفة الاعتبار، والمتابعات، والشواهد» قد يوهم أن الاعتبار قسيم لهما، وليس كذلك بل هو هيئة التوصل إليهما. اهـ.

قال تلميذه السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ٢٤١): «إن الاعتبار ليس قسيماً لما معه كما قد توهمه الترجمة[١] بل هو الهيئة الحاصلة فى الكشف عنهما، وكأنه أراد شرح الثلاثة لوقوعها فى كلام أئمتهم» اهـ.

قلت: وهذا توجيه جيد من السخاوى:

هـ- ثم قال: «ثم بعد فقد المتابعات على الوجه المشروح إذا متن آخر فى الباب إما عن ذاك الصحابى أو غيره بمعناه أتى فهو الشاهد».

و- ثم قال: «وافهم اختصاص التابع باللفظ سواءً كان من رواية ذلك الصحابى أم غيره».

ترجيح

قال السخاوى: فتح المغيث (١/ ٢٤٢) وقد حكاه شيخنا[٢] مع اختصاص الشاهد بالمعنى، كذلك عن قوم يعنى كالبيهقى ومن وافقه.

ولكنه رجَّح أنه لا اقتصار فى التابع على اللفظ، ولا فى الشاهد على المعنى وأن افتراقهما بالصحابى فقط، فكلّ ما جاء عن ذاك الصحابى فتابع أو عن غيره فشاهد.

---

(١) الترجمة كما وضعها العراقى فى «الألفية» «الاعتبار - والمتابع - والشاهد».

(٢) الحافظ ابن حجر شيخ السخاوى.

قلت: انظر الفتح ح (٣٤)

قال[١]: وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل. اهـ.

قلت: وهذا ما قاله الحافظ فى «شرح النخبة» (ص ٣٢).

استفادة

بعد أن أورد السخاوى هذا قال: «ويستفاد من ذلك كله التقوية» وسنبين أن هذا ما قاله ابن حجر:

الأفراد وعلاقتها بالاعتبار

(وما خلا عن كل ذا) أى المذكور من تابع وشاهد فهو **(مفارد)** أى أفراد.[٢]

قلت: وسنبين - إن شاء الله - فى مبحث الأفراد العلاقة بين الأفراد وبين المنكر والشاذ.

مراتب المتابعة

قال الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص ٣٢):

والمتابعة على مراتب لأنها:

أ- إن حصلت للراوى نفسه فهى التامة.

ب- وإن حصلت لشيخه فما فوقه فهى القاصرة.

ويستفاد منها التقوية. اهـ.

---

(١) أى الحافظ ابن حجر والذى أورده السخاوى فى فتح «المغيث» (١/ ٢٤٢).

(٢) ما فوق الخط هو قول الحافظ العراقى فى الألفية - وغيره من شرح السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ٢٤٢).

علاقة المتابعة باللفظ

قال الحافظ ابن حجر:

«ولا اقتصار فى هذه المتابعة - سواء كانت تامَّة أم قاصرة - على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى لكفت لكنها مختصة من رواية ذلك الصحابى» اهـ.

علاقة الشاهد باللفظ

قال الحافظ ابن حجر:

«وإن وجد متن يروى من حديث صحابى آخر يشبهه فى اللفظ والمعنى أو فى المعنى فقط: فهو الشاهد» اهـ.

قلت: وقد بينا آنفاً أن قوماً خصوا الشاهد بالمعنى، والتابع باللفظ، وبينا أيضاً أن السخاوى نقل ترجيح شيخه أنه لا اقتصار فى المتابع على اللفظ ولا فى الشاهد على المعنى وأن افتراقهما بالصحابى فقط.

قلت: بعد أن نقل الإمام السخاوى ترجيح شيخه الحافظ ابن حجر، وبين أن افتراق المتابع والشاهد فى «فتح المغيث» (١/ ٢٤٢) بالصحابى فقط بيَّن فى «فتح المغيث» (١/ ٢٤٤) أن هذا هو مذهب الجمهور من أهل الفن فقال:

«وأما ما يقصر الشاهد على الآتى من حديث صحابى آخر وهم الجمهور».

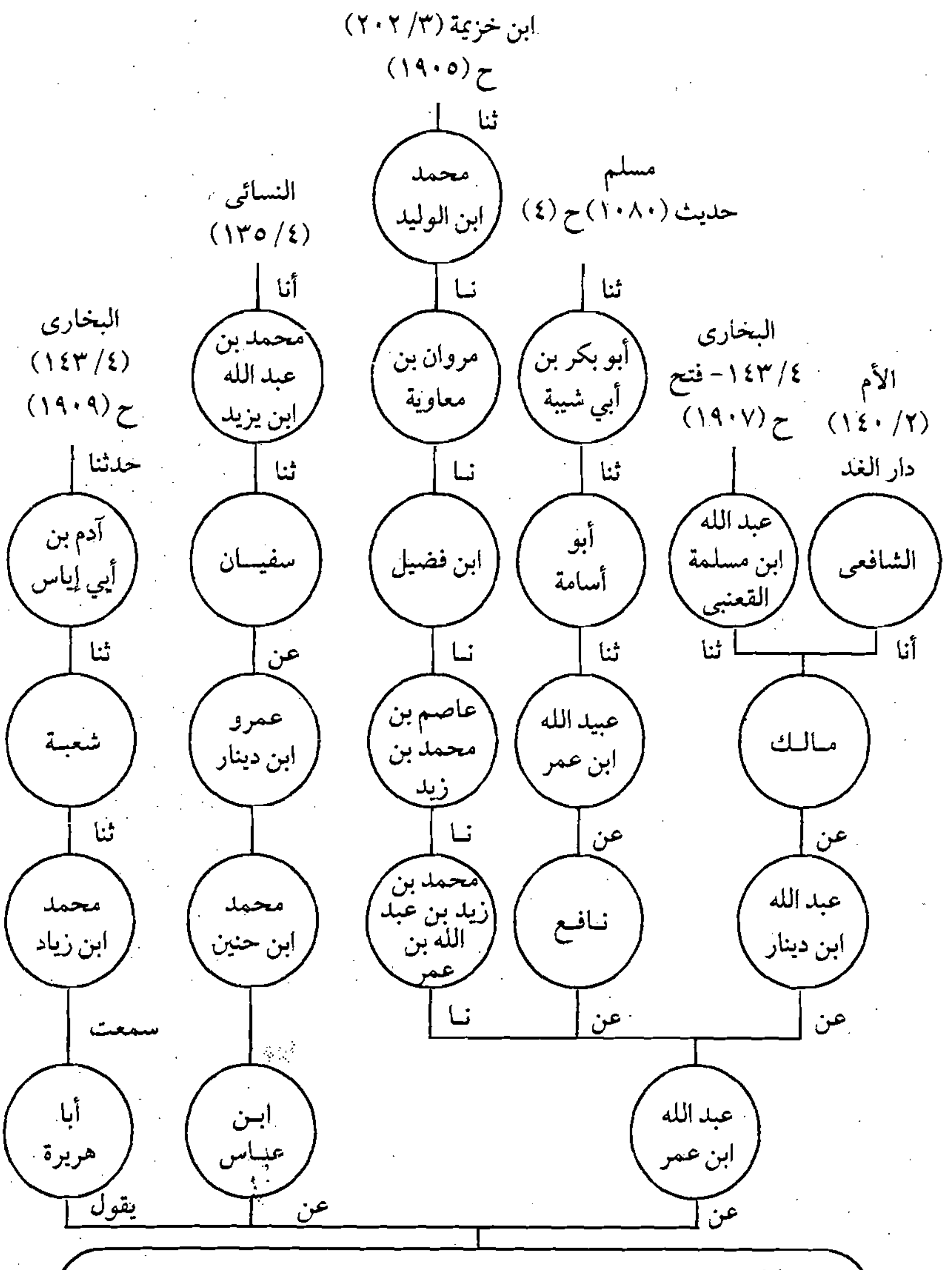
نفى الصعوبة

قال الحافظ فى «شرح النخبة» (ص٣٢):

«وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس، والأمر فيه سهل» اهـ.

المصطلح التطبيقي للمتابعات والشواهد

أولاً: الاعتبار البياني



قال النبي ﷺ :

«الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تَرَوْا الهلال، ولا تُفطِروا حتي تَرَوْه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

تطبيق المصطلح على الاعتبار البيانى

قال الحافظ فى «شرح النخبة» (ص ٣٢):

١- مثال المتابعة ما رواه الشافعى فى «الأم» عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال:

«الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروا الهلال، ولا تفطروا حتى تروه فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين».

ظن التفرد[1]

٢- فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرَّد به عن مالك فعدوه من غرائبه، لأن أصحاب مالك رَوَوْه عنه بهذا الإسناد، وبلفظ «**فإن غم عليكم فاقدروا له**».

المتابعة التامة

٣- لكن وجدنا للشافعى متابعاً، وهو عبد الله بن مسلمة القعنبى كذلك أخرجه البخارى، عنه عن مالك. فهذه متابعة تامة.[2]

المتابعة القاصرة

٤- ووجدنا له أيضاً متابعة قاصرة فى «صحيح ابن خزيمة» من رواية عاصم بن محمد عن أبيه محمد بن زيد عن جده عبد الله بن عمر بلفظ «**فكملوا ثلاثين**».

---

(١) ما بين القوسين توضيح منا وليس من عمل الحافظ ابن حجر.

(٢) انظر الاعتبار البيانى للحديث.

متابعة قاصرة أخرى

٥- وفى صحيح مسلم من رواية عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر بلفظ «**فاقدروا ثلاثين**».

فائدة

٦- ولا اقتصار فى هذه المتابعة ـ سواءً كانت تامة أم قاصرة ـ على اللفظ بل لو جاءت بالمعنى، لكفت، لكنها مختصة بكونها من رواية ذلك الصحابى.

الشاهد

٧- وإن وجد متن يُرْوَى من حديث صحابى آخر يشبهه فى اللفظ والمعنى أو المعنى فقط فهو الشاهد.

تطبيق الشاهد باللفظ

٨- ومثاله فى الحديث الذى قدمناه ما رواه النسائى من رواية محمد بن حنين عن ابن عباس عن النبى ﷺ فذكر مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء.[١]

الشاهد بالمعنى

٩- وأما بالمعنى فهو ما رواه البخارى من رواية محمد بن زياد عن أبى هريرة بلفظ: «**فإن غم عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين**»[٢].

---

(١) انظر التحليل البيانى للحديث.

(٢) اللفظ كما فى البخارى (١٩٠٩) «**فإن غُبِّى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين**».

الصناعة الحديثية فى «سنن البيهقى»

والشاهد بالمعنى الذى أورده الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» وعزاه للبخارى كما هو مبين.

فهذا الشاهد أيضاً أخرجه البيهقى فى «السنن» (٤/ ٢٠٥) قال: أخبرنا أبو عبد الله الحافظ، قال: أخبرنى عبد الرحمن بن الحسن القاضى، ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم، ثنا شعبة، ثنا محمد بن زياد قال، سمعت أبا هريرة، يقول: قال رسول الله ﷺ: أو قال أبو القاسم ﷺ:

«صوموا لرؤيته، وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً -يعنى عدوا شعبان ثلاثين-».

رواه البخارى فى الصحيح عن آدم بن أبى إياس، إلا أنه قال فى الحديث: **«فإن غُبِّى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين»** اهـ.

قلت: انتهى كلام البيهقى وفيه فوائد تطبيقية اصطلاحية، وإلى طالب هذا الفن بيانها:

١- وجدنا للبخارى متابعاً وهو إبراهيم بن الحسين أخرجه البيهقى كما هو مبين فيما ذكرنا آنفاً، فهى متابعة تامة.

٢- الحديث عزيز عن آدم شيخ البخارى رواه عنه البخارى وإبراهيم بن الحسين فهى عزة نسبية.

٣- صناعة المستخرجات.[1]

---

[1] انظر كتابنا «المدخل إلى علوم الحديث» (ص ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦).

أ- موضوع المستخرج:

«أن يأتى المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه فى شيخه أو من فوقه» كذا فى «التدريب» (١/ ١١٢).

قلت: بهذا يستبين موضوع المستخرج.

قال العراقى فى «فتح المغيث» (ص١٨):

«المستخرج موضوعه: أن يأتى المصنف إلى كتاب البخارى أو مسلم، فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق البخارى أو مسلم فيجتمع إسناد المصنف مع إسناد البخارى أو مسلم فى شيخه أو من فوقه» اهـ.

ب- شرطه:

«وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سنداً يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة» كذا فى «التدريب».

ج- مدى موافقة المستخرجات فى الألفاظ للأصول:

قال النووى فى «التقريب» (١/ ١١٢، ١١٣- تدريب):

«لم يلتزم فيها موافقتهما فى الألفاظ فحصل فيها تفاوت فى اللفظ والمعنى وكذا ما رواه البيهقى والبغوى وشِبْهُهُما قائلين:

رواه البخارى أو مسلم وقع فى بعضه تفاوت فى المعنى، فمرادهم أنهما رويا أصله، فلا يجوز أن تنقل منهما حديثًا وتقول هو كذا فيها إلا أن تقابله بهما أو يقول المصنف أخرجاه بلفظه» اهـ.

د- أشهر المصنفات على الصحيحين:

مستخرج أبي عوانة على مسلم.

مستخرج الإسماعيلي على البخاري.

مستخرج أبي بكر البرقاني عليهما.

مستخرج أبي نعيم عليهما.

م- عدم انفراد أصحاب المستخرجات بهذه الصناعة:

قال السخاوي في «فتح المغيث» (١/ ٤٧):

«ثم إن أصحاب المستخرجات غير منفردين بصنيعهم، بل أكثر المخرجين للمشيخات والمعاجم، وكذا للأبواب يوردون الأحاديث بأسانيدهم، ثم يصرحون بعد انتهاء سياقه غالباً بعزوه إلى البخاري أو مسلم أو إليهما معاً مع اختلاف الألفاظ وغيرها يريدون أصله» أ.هـ.

ن- تطبيق:

قال العراقي في «فتح المغيث» (ص٢٠):

«فهذا البيهقي في «السنن الكبرى» و«المعرفة» وغيرهما، والبغوي في «شرح السنة»، وغير واحد يروون الأحاديث بأسانيدهم ثم يعزونها إلى البخاري أو مسلم مع اختلاف الألفاظ أو المعاني.

والجواب: أن البيهقي وغيره ممن عزا الحديث لواحد من الصحيحين إنما يريدون أصل الحديث لا عزو ألفاظه» اهـ.

هـ- تطبيق:

بالنظر إلى ما خرجه البيهقى فى «السنن» (٤/ ٢٠٥) من حديث أبى هريرة وإلى ما أوردناه للحافظين السخاوى والعراقى حول عدم انفراد أصحاب المستخرجات بهذه الصناعة نجد أن:

البيهقى بعد انتهاء سياق الحديث عزاه إلى الإمام البخارى حيث قال: رواه البخارى فى الصحيح عن آدم بن أبى إياس، بيَّن اختلاف الألفاظ فقال: إلا أنه قال فى الحديث: «فإن غُبِّى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

انظر المقارنة: بين «صحيح البخارى» و«السنن الكبرى للبيهقى».

المقارنة

أولاً: الإسناد

المصنف	المقارنة
	الإسناد
صحيح البخارى ح (١٩٠٩)	حدثنا آدم، حدثنا شعبة، حدثنا محمد بن زياد قال: سمعت أبا هريرة رضى الله عنه يقول: قال النبى ﷺ، أو قال: قال أبو القاسم ﷺفذكره.
السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٠٥)	أخبرنا أبو عبد الله الحافظ أخبرنى عبد الرحمن بن الحسن القاضي ثنا إبراهيم بن الحسين، ثنا آدم، ثنا شعبة، ثنا محمد بن زياد، قال: سمعت أبا هريرة يقول: قال رسول الله ﷺ، أو قال أبو القاسم ﷺ: فذكره.

تطبيق

من هذه المقارنة نجد أن موضوع المستخرج ينطبق تمام الانطباق على هذا الحديث وأن أصحاب المستخرجات لم ينفردوا بهذه الصناعة.

فهذا هو البيهقى فى «السنن الكبرى» روى الحديث بإسناده لنفسه من غير طريق البخارى.

فاجتمع إسناد البيهقى مع إسناد البخارى فى شيخه آدم.

ثانياً: المتن

المصنف	المقارنة
	ألفاظ المتن
صحيح البخارى ح (١٩٠٩)	«صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غُبِّى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».
السنن الكبرى للبيهقي (٤/ ٢٠٥)	«صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين يوماً»، يعني عدوا شعبان ثلاثين.

قلت: بعد أن أخرج البيهقى بإسناده لنفسه عزاه للبخارى فقال: رواه البخارى فى «الصحيح» عن آدم بن أبى إياس، إلا أنه قال فى الحديث: «فإن غبى عليكم فأكملوا عدة شعبان ثلاثين».

قلت: انظر فائدة صناع المستخرجات.

فائـدة: «بيـان الإدراج»:

١- قال الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (٤/ ١٤٥):

«وقد وقع الاختلاف فى حديث أبى هريرة فى هذه الزيادة أيضاً فرواها البخارى كما ترى بلفظ «**فأكملوا عدة شعبان ثلاثين**».

وهذا أصرح ما ورد فى ذلك.

وقد قيل إن آدم شيخه انفرد بذلك فإن أكثر الرواة عن شعبة قالوا فيه: «**فعدوا ثلاثين**».

أشار إلى ذلك الإسماعيلى وهو عند مسلم وغيره.

قال: فيجوز أن يكون آدم أورده على ما وقع عنده من تفسير الخبر.

قلت: أى الحافظ ابن حجر «الذى ظنه الإسمـاعيلى صحيح، فقد رواه البيـهقى من طريق إبراهيم بن يزيد[1] عن آدم بلفظ: «**فإن غم عليكم فعـدوا ثلاثين يوماً**»، يعنى عدوا شـعبـان ثلاثين، فوقع للبـخارى، إدراج التفسير فى نفس الخبر» اهـ.

٢- حديث: أبى هريرة فى متن:

«**فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

حديث أبى هريرة من طريق البخارى عن آدم يعطى شاهداً بالمعنى.

حديث أبى هريرة يجعل الحديث مشهـوراً متناً أى شهرة مطلقة بالنظر إلى الشواهد التى اكتفى بها الحافظ ابن حجر.

---

(١) هو عند البيهقى كما فى «السنن» (٤/ ٢٠٥): إبراهيم بن الحسين.

حيث أن حديث ابن عمر بهـذا السياق له شواهد تصل بالمتن إلى التواتر[١] كما سنبين إن شاء الله.

حديث أبى هريرة فى متن «**فأكـملوا العدة ثلاثين**» له طرق بها تطبـيقات حديثـية للغرابة النســبية كـما سنبين إن شــاء الله فى التطبيقـات من «المعجم الأوسط» ح (١٢٤٤)، ح (٢٣١٢)، ح (٢٣٥٤).

* * *

(١) الكتانى فى «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» ح (١٢٠)، وقال صرح الطحاوى فى «شرح معانى الآثار» بتواتره.

قلت: وذلك موجود فى «شرح معانى الآثار» (١/ ٤٣٦).

قال: وقد جاء ما استشهدنا به من حكم الإغماء فى شعبان وشهر رمضان عن النبى ﷺ تواتراً كما ذكرناه.

علم الحديث التطبيقي

ثانياً:

علاقة المتابعات والشواهد بالعزة والشهرة

علاقة المتابعات والشواهد

بالعزة والشهرة

أولاً: إذا كان للراوى متابعتان إحداهما تامة والأخرى قاصرة:

١- فينتج عن المتابعة التامة للراوى عزة أو شهرة نسبية فيكون الحديث عزيزاً أو مشهوراً عن شيخ الراوى.

التطبيق

بالرجوع إلى الاعتبار البيانى لحديث «**أمرت أن أقاتل الناس**» من حديث ابن عمر:-

١- نجد للمسندى متابعاً وهو إبراهيم بن محمد بن عرعرة.

فهذه متابعة تامة للمسندى:

٢- هذه المتابعة التامة للمسندى تعطى عزة نسبية عن شيخه حرمى فالحديث عزيز عن حرمى تفرد به عنه المسندى وإبراهيم بن محمد بن عرعرة.

ملحوظة هامة:

فى حالة المتابعة التامة للراوى لا توجد غرابة نسبية عن شيخه.

٣- ونجد للمسندى متابعة قاصرة:

حيث أن شيخ المسندى (حرمى) وجد له أيضاً متابعاً وهو عبد الملك بن الصباح (أخرجه مسلم والطبرانى فى الأوسط من طريقه) كما هو ظاهر من الاعتبار البيانى للحديث.

٤- هذه المتابعة القاصرة للمسندى تعطى عزة نسبية عن شيخ شيخه شعبة فالحديث عزيز عن شعبة تفرد بروايته عنه حرمى وعبد الملك بن الصباح.

٥- من (٢، ٤) نستنتج:

عزة نسبية قاعدتها عزة نسبية، أى عزة عن شيخ الراوى وعزة عن شيخ شيخه.

ملحوظة هامة:

يجب تحديد الراوى الذى تنسب إليه المتابعة التامة والقاصرة لأنه لا يمكن الحكم على نوع المتابعة إلا بتحديد الراوى.

فالمتابعة القاصرة بالنسبة للراوى تكون فى الوقت نفسه تامة بالنسبة لشيخه أو من فوقه فمتابعة عبد الملك بن الصباح بالنسبة لحرمى تكون تامة وبالنسبة للمسندى قاصرة.

٦- إن شارك راو غيره فيما حمل عن شيخه كانت المتابعة تامة بشرط أن يتفقا فى رجال السند كلهم.

فائدة

منطقة المتابعات التى تحدث فيها التقوية للراوى تكون فى مجال الراوى نفسه أو شيخه وما فوقه.

أما منطقة ما دون الراوى فلا تنسب لها متابعات للراوى ولا تحدث منها تقوية.

وبالجهل بهذه الفائدة يقع الكثير فى أخطاء التقوية بوجود متابعات خارج مجال منطقة التقوية للراوى مثل المتابعات التى تقع فى منطقة دون الراوى مثل المتابعات لتلميذه.

وسنبين ذلك بالتفصيل أهمية هذه الفائدة فى التطبيق العملى لحديث أبى أمامة فى متن: «من قرأ آية الكرسى دبر كل صلاة..».

ثانياً: إذا كان للراوى متابعة قاصرة فقط:

فيستنتج من ذلك وجود غرابة نسبية عن شيخه وعزة عن شيخ شيخه أو من فوقه.

التطبيق

فى الاعتبار البيانى لحديث ابن عمر فى متن «أمرت أن أقاتل الناس»

١- وجدنا لأبى غسان مالك بن عبد الواحد متابعة قاصرة.

حيث أن شيخه عبد الملك بن الصباح شاركه الحرمى فى الرواية عن شيخه شعبة (أى أن المتابعة حصلت للشيخ الراوى).

٢- فهو غريب عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان مالك بن عبد الواحد فالغرابة نسبية: «وذلك فى قوله فيما ينفرد به الراوى عن شيخه غريب وإنما المراد أنه فرد عن ذلك الشيخ من رواية هذا بخصوصه عنه مع أن الشيخ قد يكون توبع عليه عن شيخه»[1] قاله السخاوى.

التطبيق: فالحديث غريب عن عبد الملك من رواية أبى غسان عنه مع أن الشيخ عبد الملك توبع عليه عن شيخه (شعبة) حيث تابعه الحرمى.

٣- انظر إلى الاعتبار البيانى للحديث تجد:

أ- غرابة نسبية: حيث أن الحديث غريب عن عبد الملك تفرد به عنه أبو غسان.

---

(١) «فتح المغيث» (٤/٧).

ب- **عزة نسبية:** حيث أن الحديث عزيز عن شعبة تفرد به عنه عبد الملك وحرمى.

فالحديث تفرد به أبو غسان عن شيخه عبد الملك فهو فرد عن عبد الملك من رواية أبى غسان بخصوصه عن عبد الملك (غرابة نسبية).

مع أن الشيخ عبد الملك توبع عليه عن شيخه (شعبة) حيث تابعه حرمى فهى متابعة تامة بالنسبة لعبد الملك.

أما بالنسبة لأبي غسان فهي متابعة قاصرة لأن المتابعة بالنسبة لشيخه .

٤- فهذا تطبيق على أن الراوى إذا لم يوجد له إلا متابعة قاصرة فينتج عن هذه المتابعة القاصرة غرابة نسبية عن شيخ الراوى من رواية هذا الراوي بخصوصه عنه.

وتنتج أيضاً عن هذه المتابعة القاصرة عزة نسبية عن شيخ شيخ الراوى أو من فوقه تبعاً لموقع المتابعة بالنسبة للراوى هل هى لشيخه أو لمن فوقه.

تطبيق آخر

لقد أوردنا آنفاً الاعتبار البيانى لحديث «**فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

نجد أن للشافعى:

١ - متابعة تامة:

أ- حيث وجدنا للشافعى متابعاً وهو عبد الله بن مَسْلَمَة القعنبى.

ب- هذه المتابعة التامة أعطت عزة نسبية، فالحديث عزيز عن مالك رواه عنه الشافعى والقعنبى.

٢- متابعة قاصرة:

وجد للشافعى متابعتان قاصرتان:

أ- حيث أن شيخ شيخه[١] عبد الله بن دينار تابعه نافع فى روايته عن ابن عمر فهى متابعة قاصرة للشافعى.

ب- كذلك وجد لعبد الله بن دينار متابعاً آخر هو محمد بن زيد بن عبد الله ابن عمر فى روايته عن جده فهى متابعة قاصرة للشافعى.

جـ- المتابعتان القاصرتان للشافعى تقعان فى منطقة واحدة حيث أن المتابع واحد وهو عبد الله بن دينار والمتابعان له يشتركان معه فيما حمل عن شيخه وهو ابن عمر.

د- تنتج عن هذين المتابعتين القاصرتين شهرة نسبية فالحديث مشهور عن ابن عمر.

الشهرة المطلقة

ورواية الشافعى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر عن النبى ﷺ فى متن: «**فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

من الاعتبار البيانى الذى أوردناه آنفاً نجد أن لمتن الحديث شاهدين:

١- الشاهد الأول: من حديث ابن عباس وهو شاهد باللفظ مثل حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر سواء.

٢- الشاهد الثانى: من حديث أبى هريرة وهو شاهد بالمعنى.

من ١، ٢ يستنبط الآتى:

٣- وجود شهرة مطلقة لأنها تقع فى أصل السند[٢]، فهو مشهور عن النبى ﷺ رواه عنه ابن عمر وابن عباس وأبو هريرة.

---

(١) الحديث أخرجه الشافعى عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر مرفوعاً، فعبد الله بن دينار شيخ مالك، ومالك شيخ الشافعى، فعبد الله شيخ شيخ الشافعى.

(٢) حيث أن الفرد المطلق: هو الحديث الذى لا يعرف إلا من طريق ذلك الصحابى ولو تعددت الطرق إليه. انظر «فتح المغيث» (٤/٤) للسخاوى.

٤- لقد وجدت شواهد غير التى أوردها الحافظ ابن حجر من حديث جابر ابن عبد الله وأبى بكرة وعائشة.[١]

لقد أورد هذا الحديث الكتانى فى «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» ح (١٢٠) قال:

حديث: «**صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته، فإن غم عليكم فأكملوا شعبان ثلاثين**»، وفى لفظ: «**إذا رأيتم الهلال فصوموا، وإذا رأيتموه فافطروا، فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين**»، وفى رواية: «**فاقدروا له**» عن:

١- أبى هريرة، ٢- ابن عباس، ٣- البراء بن عازب

٤- ابن عمر، ٥- جابر بن عبد الله، ٦- قيس بن طلق عن أبيه

٧- رجال من الصحابة،

٨- ووالد أبى المليح بلفظ: «**صوموا من وضح إلى وضح -أى من الهلال إلى الهلال- فإن خفى عليكم فأتموا العدة ثلاثين**».

وصرح الطحاوى فى «شرح معانى الآثار» بتواتره عن النبى ﷺ وذلك فى مبحث «الرجل يشك فى صلاته من كتاب الصلاة» فراجعه. اهـ.

قلت: قول الكتانى وفى رواية «**فاقدروا له**» مع رواية «**فإن غم عليكم فعدوا ثلاثين**»، ولفظ الحديث الذى أورده «**فإن غم عليكم فأكملوا شعبان ثلاثين**».

وبمقارنة قول الكتانى بقول الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص١٠٠) حيث قال الحافظ:

---

(١) عند البيهقى فى السنن الكبرى (٤/٢٠٦).

ما رواه الشافعى فى «الأم» عن مالك عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر أن رسول الله ﷺ قال: «**الشهر تسع وعشرون فلا تصوموا حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروه، فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين**».

فهذا الحديث بهذا اللفظ ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك فعدوه فى غرائبه لأن أصحاب مالك رووه عنه بهذا الإسناد وبلفظ «**فإن غم عليكم فاقدروا له**» اهـ.

قلت: من هذه المقارنة أن المتابعات والشواهد التى أوردها الحافظ مقيدة بلفظ «**فأكملوا العدة ثلاثين**».

فالتواتر الذى أورده الكتانى ونقل التصريح به عن الطحاوى فهو للشرط «**فإن غم عليكم**»، وليس لجواب الشرط «**فأكملوا العدة ثلاثين**»، فجاء التواتر شاملاً كل ألفاظ جواب الشرط وليس خاصاً بلفظ «**فأكملوا العدة ثلاثين**».

مع ملاحظة أن الحديث فى الحالتين مشهور لأن بين المتواتر والمشهور عموماً وخصوصاً مطلقاً.

«فكل متواتر مشهور من غير عكس».[1]

* * *

(١) «شرح النخبة» (ص ٥٧) كل متواتر مشهور وليس كل مشهور متواتراً، لأن المشهور قد يتوفر فيه عدد التواتر، أما بقية الشروط الأربعة التى تفيد العلم ويحصل بها التواتر قد تتخلف.

العزة المطلقة

فى حديث «**نحن الآخرون السابقون يوم القيامة**» من حديث أبى هريرة:

١- له شاهد من حديث حذيفة كما هو ظاهر من الاعتبار البيانى للحديث والذى أوردناه آنفاً.

٢- الشاهد ينتج عنه «عزة مطلقة».

فالحديث كما قال الحافظ العلائى:

عزيز عن النبى ﷺ رواه عنه: حذيفة بن اليمان وأبى هريرة.

٣- والحديث جاء من رواية الأعرج عن أبى هريرة:

ووجد للأعرج متابعات:

- فى صحيح البخارى، وصحيح مسلم، ومسند أحمد:

(من رواية همام عن أبى هريرة مرفوعاً به)

- وفى صحيح البخارى، وصحيح مسلم، وسنن النسائى، ومسند أحمد:

(من رواية طاوس عن أبى هريرة مرفوعاً به)

- وفى صحيح مسلم، وسنن النسائى، وسنن ابن ماجه:

(من رواية أبى حازم عن أبى هريرة مرفوعاً به)

- وفى صحيح مسلم، ومسند أحمد:

(من رواية أبى صالح عن أبى هريرة مرفوعاً به)

- وفى مسند أحمد:

(من رواية أبى سلمة بن عبد الرحمن عن أبى هريرة مرفوعاً به)

- وفى مسند أحمد:

(من رواية زياد مولى بنى مخزوم عن أبى هريرة مرفوعاً به)

- وكما فى التدريب:

(من رواية عبد الرحمن بن آدم مولى أم برثن عن أبى هريرة مرفوعاً به)

فهذه المتابعات تعطى شهرة نسبية فالحديث مشهور عن أبى هريرة.

من هذا يتبين علاقة المتابعات والشواهد بالعزة والشهرة:

فالمتابعات: تعطى عزة نسبية أو شهرة نسبية.

والشواهد: تعطى عزة مطلقة أو شهرة مطلقة.

مع ملاحظة:

أن المتابعة القاصرة للراوى تعطى غرابة نسبية عن شيخ الراوى، فالحديث يكون غريباً عن شيخه من رواية هذا الراوى بخصوصه عنه كما بينا ذلك آنفاً.

المتابع الحقيقى والمتابع الظاهرى

أولاً: أصول هذا المصطلح:

قال السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ٢٤١):

«فإن يكن ذاك الراوى شورك من راو معتبر به، بأن لم يتهم بكذب وضعف إما بسوء حفظه أو غلطه أو نحو ذلك حسبما يجىء إيضاحه فى مراتب الجرح والتعديل، أو ممن فوقه فى الوصف من باب أولى فهو تابع حقيقة»[١]. اهـ.

---

[١] انظر ما أوردناه عن المتابع بالتفصيل آنفاً من نظم وشرح.

استنتاج

نستنتج من هذا الأصل أن المتابع قد يكون ليس له حقيقة المتابع إذا لم يكن معتبراً به، وبهذا يمكن أن نحصل على مصطلح جيد يعطى وجهاً آخر لتقسيم المتابع، هذا الوجه يكون من حيث التأثير، فينقسم إلى:

١- متابع حقيقى.

٢- متابع ظاهرى.

المتابع الحقيقى: هو الذى يؤثر فى درجة الحديث.

والمتابع الظاهرى: هو الذى لا يؤثر فى درجة الحديث.

إذن فالمتابع الحقيقى:

١- يؤثر فى الحديث الحسن لذاته فيرفعه إلى الصحيح لغيره.

٢- ويؤثر فى الحديث الضعيف فيرفعه إلى الحسن لغيره.

ملحوظة هامة:

قلت: وهذا ينطبق تمام الانطباق على الشاهد أيضاً، والبرهان على ذلك ما أورده الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص٣٢) حيث قال:

«قد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل» اهـ. ولكن الترجيح «أن افتراقهما بالصحابى فقط».

* * *

قاعدة هامة

قال السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ٢٥٧)

«وكثيراً ما يقع التعقب فى دعوى الفردية حتى أنه يوجد عند نفس مدعيها المتابع، ولكن إنما يحسن الجزم بالتعقب حيث لم يختلف السياق أو يكون المتابع ممن يعتبر به لاحتمال إرادة شىء من ذلك بالإطلاق». اهـ.

علاقة هذه القاعدة بالمتابع

قد يطلق على الحديث أنه فرد رغم وجود المتابع، ولكن المتابع ممن لا يعتبر به -أى متابع ظاهرى- وليس متابعاً حقيقة.

هل تنحصر المتابعات والشواهد فى الثقة؟

١- قال السخاوى فى «فتح المغيث» (١/ ٢٤٢):

وكما أنه لا انحصار للمتابعات فى الثقة كذلك الشواهد، ولذلك قال ابن الصلاح: واعلم أنه قد يدخل فى باب المتابعة والاستشهاد رواية من لا يحتج بحديثه وحده بل يكون معدوداً فى الضعفاء، وفى كتاب البخارى ومسلم جماعة من الضعفاء ذكراهم فى المتابعات والشواهد.

هل كل ضعف يصلح للمتابعات والشواهد؟

قال السخاوى:

«وليس كل ضعف يصلح لذلك، ولهذا يقول الدارقطنى وغيره: فلان يعتبر به وفلان لا يعتبر به».

قال النووى فى شرح مسلم (١/ ٣٥):

«وإنما يفعلون هذا -أى إدخال الضعفاء فى المتابعات والشواهد- لكون المتابع لا اعتماد عليه إنما الاعتماد على من قبله انتهى.

س: هل ينحصر الأمر فى متابع لا اعتماد عليه، ومتابع يعتمد عليه؟

جـ: قال السخاوى:

«ولا انحصار له فى هذا بل قد يكون كل من المتابع والمتابَع لا اعتماد عليه فباجتماعهما تحصل القوة».

تطبيق على هذه القاعدة:

فى حديث عمر: «**إنما الأعمال بالنيات**» من رواية يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص الليثى عن عمر مرفوعاً.

١- قال الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» ص(٦٨):

«وقد وردت لهم متابعات لا يعتبر بها لضعفها».

٢- أورد الحافظ ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» ص(٤٧) قول ابن الصلاح: «**حديث الأعمال بالنيات**» تفرد به عمر، وعنه علقمة، وعنه محمد بن إبراهيم التيمى، وعنه يحيى بن سعيد الأنصارى»، ثم قال: «ثم تواتر عن يحيى بن سعيد هذا فيقال: أنه رواه عنه نحو من مائتين، وقيل أزيد من ذلك، وقد ذكر له ابن منده متابعات غرائب، ولا تصح، كما بسطناه فى «مسند عمر» وفى «الأحكام الكبير» اهـ.

* * *

جهالة الرجال التى تزول بالمتابعات

قواعد حديثية:

١ - القاعدة الأولى:

يقول الحافظ فى «النخبة» (ص٢٢- ط دار ابن تيمية):

«فَإِنْ سُمِّيَ وانْفَرَدَ وَاحدٌ عَنْهُ: فَمجْـهولُ العَيْنِ، أو اثنان فَصَاعِداً ولم يُوَثق: فمجهولُ الحَالِ وهو المَسْتُور» أ.هـ كلامه.

٢ - القاعدة الثانية:

يقول الحافظ في «النخبة» (ص ٢٣):

«سُوءُ الحفظِ إِنْ كان لازِماً فهُوَ الشَّاذُ علي رأيٍ، أو طَارِئاً فالمُخْتَلِطُ».

٣- القاعدة الثالثة:

يقول الحافظ فى «النخبة» (ص٢٣):

«وَمَـتَى تُوبِعَ السَّيِّءُ الْحـفْظِ بِمُعْـتَبَـرٍ، وكـذا الْمَسْـتُورُ والْمُـرْسَلُ، والْمُدَلِّسُ: صَارَ حَدِيثُهُمْ حَسَناً لا لِذاتِهِ، بَل بالمجْمُوعِ».

٤ - القاعدة الرابعة:

قال الحـافظ فى «النزهة» (ص٤٧-٤٨ / ط منار العلماء)، فى شـرح قوله فى الأصل (بُمعتبرٍ): «كأن يكون فوقه أو مثله لا دونه» اهـ.

إذاً شروط المعتبر:

أ- أن يكون مثل أو فوق ما يراد الاعتبار له به.

ب- لا يكون دونه فى القوة.

٥- ملحوظة هامة جداً، بالنسبة لجهالة الرجال:

لم يذكر الحافظ فى كلامه عمًّا يصلح للاعتبار إلا المستور وهو مجهول الحال. مما يدل على أن مجهول العين مما لا يصلح حديثه عنده ولا عند المحدثين للإعتبار.

فيجب مراعاة ذلك لمعرفة الحديث الذى ترتقى به طرقه إلى رتبة الحسن لغيره.

قاعدة هامة:

«لا يلزم من ورود الحديث من طرق متعددة أن يكون حسناً، لأن الضعف يتفاوت فمنه ما لا يزول بالمتابعات. يعنى لا يؤثر كونه تابعاً أو متبوعاً كرواية الكذابين والمتروكين، ومنه ضعف يزول بالمتابعة كما إذا كان راويه سيء الحفظ، أو روى الحديث مرسلاً، فإن المتابعة تنفع حينئذ ويرفع الحديث عن حضيض الضعف إلى أوج الحسن....».

كذا فى «اختصار علوم الحديث» (ص٣٣) للحافظ ابن كثير. يقول محدث وادى النيل فى «الباعث الحثيث» ص(٣٣):

«وبذلك يتبين خطأ كثير من العلماء المتأخرين فى إطلاقهم أن الحديث الضعيف إذا جاء من طرق متعددة ضعيفة ارتقى إلى درجة الحسن أو الصحيح فإنه إذا كان ضعف الحديث لفسق الراوى أو اتهامه بالكذب ثم جاء من طرق أخرى من هذا النوع: ازداد ضعفاً إلى ضعف. لأن تفرد المتهمين بالكذب أو المجروحين فى عدالتهم بحيث لايرويه غيرهم يرفع الثقة بحديثهم ويؤيد ضعف روايتهم وهذا واضح».

سؤال يطرحه ابن الصلاح فى «علوم الحديث» (ص١٠٧) ط دار الكتب.

س: لعل الباحث الفَهِم يقول: إنا نجد أحاديث محكوماً بضعفها مع كونها قد رُويت بأسانيد كثيرة من وجوه عديدة... فهلا جعلتم ذلك وأمثاله من نوع الحسن لأن بعض ذلك عضد بعضا كما قلتم فى نوع الحسن على ما سبق آنفاً؟

جـ: **وجواب ذلك:** «أن ليس كل ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من وجوه بل ذلك يتفاوت: فمن ضعيف يُزيله ذلك، بأن يكون ضعفه ناشئاً من ضعف حفظ راويه مع كونه من أهل الصدق والديانة، فإذا رأينا ما رواه قد جاء من وجه آخر، عرفنا أنه مما قد حفظه ولم يختل فيه ضبطه له، وكذلك إذا كان ضعفه من حيث الإرسال، زال بنحو ذلك، كما فى المرسل الذى يرسلهُ إمام حافظ إذ فيه ضعف قليل، يزول بروايته من وجه آخر.

ومن ذلك ضعف لا يزول بنحو ذلك لقوة الضعف وتقاعد هذا الجابر عن جبره ومقاومته، وذلك كالضعيف الذى ينشأ من كون الراوى متهماً بالكذب أو كون الحديث شاذاً، وهذه جملة تفاصيلها تدرك بالمباشرة والبحث. فاعلم ذلك فإنه من النفائس العزيزة، والله أعلم» اهـ.

* * *

تطبيق عملي علي هذه القاعدة

س[1]: اذكر حالات الضعف الذى لا يزول بالمتابعات؟

س[2]: اذكر حالات الضعف الذى يزول بالمتابعات؟

«المراتب» يوضحها سلم «الجرح والتعديل»

(١) الصحابة: قال الحافظ ابن حجر فأصرح بذلك لشرفهم

(٢) من أكد مدحه: إما بأفعل: كأوثق الناس - أو بتكرر الصفة لفظاً كثقة ثقة - أو معنى كثقة حافظ - وكذلك قولهم: أمير المؤمنين في الحديث - إليه المنتهي في التثبت

(٣) من أفرد بصفة: كثقة - أو متقن - أو ثبت - أو عدل وكذلك قولهم: مستقيم الحديث - مستو الحديث

(٤) من قصر عن درجة الثالثة قليلاً وإليه الإشارة بـ: صدوق - أو لا بأس به - أو ليس به بأس - مأمون

(٥) من قصر عن درجة الرابعة قليلاً وإليه الإشارة بـ: صدوق سيء الحفظ - أو صدوق يهم - أو له أوهام - أو يخطيء - أو تغير بآخره- من رمي بنوع من البدعة مع بيان الداعية لها

(٦) مقبول حيث يتابع وإلا فلين وقولهم صالح الحديث - يكتب حديثه

(٧) من روى عن أكثر من واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ مستور أو مجهول الحال وقولهم ليس بقوي - لين - تكلموا فيه - سيء الحفظ

(٨) من لم يوجد فيه توثيق لمعتبر ووجد فيه إطلاق الضعف - ولم لم يفسر وإليه الإشارة بلفظ: ضعيف مضطرب - لا يحتج به - لا يترك - له مناكير

(٩) من لم يرو عنه غير واحد ولم يوثق وإليه الإشارة بلفظ مجهول (مجهول عين) وكذلك قولهم ليس بشيء، واه - مردود الحديث - تالف - لا يكتب حديث - لا تحل الرواية عنه

(١٠) من لم يوثق البتة وضعف مع ذلك بقادح وإليه الإشارة بـ: متروك - أو متروك الحديث - أو ساقط - هالك وقولهم: واهي الحديث - ليس بثقة ولا مأمون

(١١) من اتهم بالكذب وقولهم لا يعتبر به وفيه نظر وسكتوا عنه وهاتان العبارتان يقولهما البخاري فيمن تركوا حديثه

(١٢) من أطلق عليه اسم الكذب والوضع - أسوأها الوصف بأفعل كأكذب الناس - ثم دجال - أو وضّاع - أو كذّاب - دجال يضع

■ مادة هذا السلم للجرح والتعديل:

١- المراتب لابن حجر «التقريب» (١/ ٤، ٥)، «النخبة» (ص٦٥).

٢- الحافظ العراقي «فتح المغيث» (ص١٧٦).

٣- ابن أبي حاتم في «الجرح والتعديل» (٢/ ٣٧).

من سلم الجرح والتعديل يجد الباحث الإجابة عن السؤالين.

■ **ملحوظة هامة:** من يرد أن يقوى الحديث بكثرة طرقه، فلا بد له أن يقف على حال الرواة في كل طريق حتى يتبين له مرتبتهم.



الفـرد المطلـق

قاعـدة:

قال الإمام السخاوى فى «فتح المغيث» (٤/ ٤):

«الفرد المطلق: وهو الحديث الذى لا يعرف إلا من طريق ذلك الصحابى ولو تعددت الطرق إليه».

تطبيـق:

أخرج البخارى فى «صحيحه» {(١٣/ ٥٤٧)/ فتح ح (٧٥٦٣)} قال:

حدثنا أحمد بن إشكاب، حدثنا محمد بن فضيل، عن عمارة بن القعقاع عن أبى زرعة، عن أبى هريرة ﵁ قال: قال النبى ﷺ: «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمن، خفيفتان على اللسان، ثقيلتان فى الميزان: سبحان الله وبحمده، سبحان الله العظيم**».

دراسات حديثية:

١- الرجال:

أ- (أحمد بن إشكاب) كنية أحمد: أبو عبد الله وهو الصفار الحضرمى نزيل مصر، قال البخارى: آخر من لقيته بمصر سنة سبع عشرة وأرخ بن حبان وفاته فيها.

ملحوظة:

ليس بينه وبين على بن إشكاب ولا محمد بن إشكاب قرابة.

ب- (محمد بن فضيل): أي ابن غَزْوان.

جـ- قال الحافظ ابن حجر في «الفتح» (١٣/ ٥٤٩):

«ولم أر هذا الحديث: إلا من طريقه بهذا الإسناد» اهـ.

٢- تخريج:

أخرجه البخاري أيضاً ح(٦٤٠٦)، ح(٦٦٨٢) ثم قال الحافظ أخرجه أحمد، ومسلم، والترمذي، والنسائي، وابن ماجه، وابن حبان [1] كلهم من طريقه (أي طريق محمد بن فضيل) قال الترمذي: حسن صحيح غريب، قلت: (أي الحافظ بن حجر):

وجه الغرابة فيه ما ذكرته من تفرد محمد بن فضيل، وشيخه، وشيخ شيخه وصحابيه» انتهى.

٣- قلت: فالحديث غريب مطلق أو فرد.

لأن الفرد أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق، والغريب أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبي.

- **ملحوظة:** والغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً كذا في شرح النخبة.

فائــدة:

بما أن هذا الحديث تفرد به أبو هريرة الصحابي ﷺ . . . .

[ابن حجر «فتح الباري» (١٣/ ٥٥٠)].

---

(١) تخريج تفصيلي: الحديث أخرجه البخاري ح (٧٥٦٣) و(٦٤٠٦) و(٦٦٨٢)، ومسلم ح (٢٦٩٤) كتاب الذكر والدعاء ح (٣١)، والترمذي ح (٣٤٦٧)، وابن ماجه ح (٣٨٠٦)، أحمد (٢/ ٢٣٢)، ح (٧١٦٧).

وبما أن الفـرد المـطلق: هو الحـديث الذى لا يعـــرف إلا من طريق ذلك الصحابى ولو تعددت الطرق إليه. . . {السخاوى «فتح المغيث» (٤/ ٤)}.

إذن الغرابة بالنسبة لموضع التفرد فى الـسند غرابة مطلقة، فالحديث غريب مطلق أو فرد مطلق، أو فرد.

قاعدة التقسيم للغرابة بالنسبة للسند والمتن معاً:

أ- قال الإمام ابن الصلاح فى «علوم الحديث» النوع (٣١) (ص ٣٩٥، ٣٩٦):

«وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر:

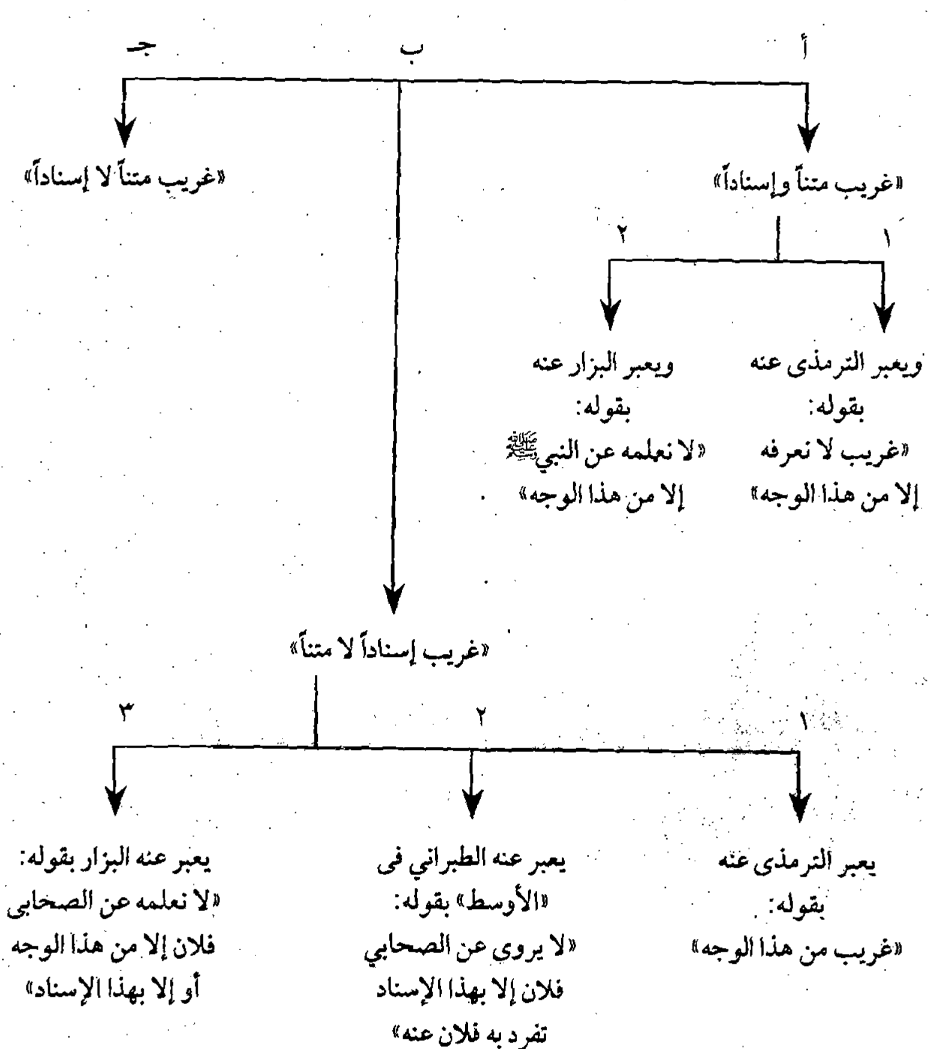
فمنه مـا هو غريب متناً وإسناداً: وهو الحديث الذى تفـرد برواية متنه راوٍ واحد.

ومنه ما هو غريب إسناداً لا متناً: كالحـديث الذى متنه معروف مروىٌّ عن جماعة من الصحابة، إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابى آخر كان غريباً من ذلك الوجه مع أن مـتنه غيـر غريب، ومن ذلك غرائب الشـيوخ فى أسـانيد المتون الصحيحة وهو الذى يقول فيه الترمذى «غريب من هذا الوجه».

ولا أرى هذا النوع ينعكس، فلا يوجد إذاً ما هو غـريب متناً وليس غريباً إسناداً، إلا إذا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به، فرواه عنه عدد كثيرون فإنه يصير غريباً مشهوراً، وغـريباً متناً، وغير غريب إسناداً، لكن بالنظر إلى أحد طرفى الإسناد، فإن إسناده متـصف بالغرابة فى طرفه الأول متـصف بالشهرة فى طرفـه الآخر كحـديث: «**إنما الأعـمال بالنيـات**» وكسـائر الغرائب التى اشتملت عليها التصانيف المشهورة، والله أعلم» انتهى.

الخلاصة

(الغرابة بالنسبة للسند والمتن معاً)



تطبيق: أقسام الغريب من هذا الوجه على حديث أبى هريرة فى متن «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمن**» بما أن الغريب متناً وإسناداً: هو الحديث الذى تفرد برواية متنه راوٍ واحد. قاله ابن الصلاح فى المقدمة، وبما أن هذا الحديث تفرد به أبو هريرة، ثم تفرد به عنه أبو زرعة، ثم تفرد به عن أبى زرعة عُمارة ثم تفرد به عن عمارة محمد بن فضيل .. (ابن حجر فى «الفتح» (١٣/ ٥٥٠).

إذن الحديث لا يروى إلا من وجه واحد فالحديث: غريب متناً وإسناداً وينطبق عليه قول الترمذى والبزار كما هو مبين فى الجدول.

قاعدة:

وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر (بالنسبة للمتن):

قال الحافظ ابن كثير فى «الباعث الحثيث» النوع (٣١) (ص١٤١):

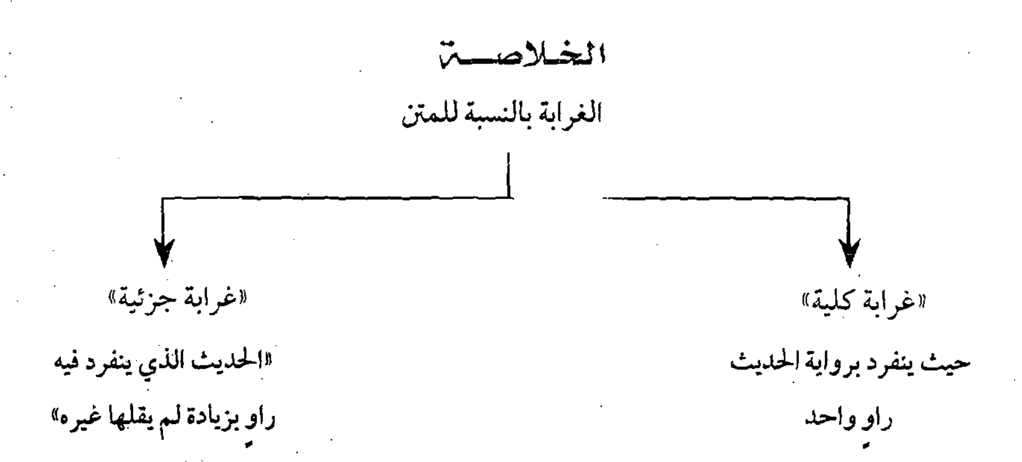
«**أما الغرابة:** فقد تكون فى المتن بأن ينفرد بروايته راوٍ واحد، أو فى بعضه كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقلها غيره، وقد تقدم الكلام فى «زيادة الثقة» انتهى.

قلت: فالغرابة بالنسبة للمتن إما غرابة كلية أو غرابة جزئية.

قال ابن الصلاح فى «المقدمة» النوع (٣١) (٣٩٥):

«الحديث الذى ينفرد به بعض الرواة يوصف بالغريب، كذلك الحديث الذى ينفرد به بعضهم أمر لا يذكره فيه غيره، إما فى متنه وإما فى إسناده» اهـ.

الخلاصة



وبتطبيق هذا الوجه على حديث أبى هريرة فى متن «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمن**» فالغرابة فى المتن كلية.

قاعدة:

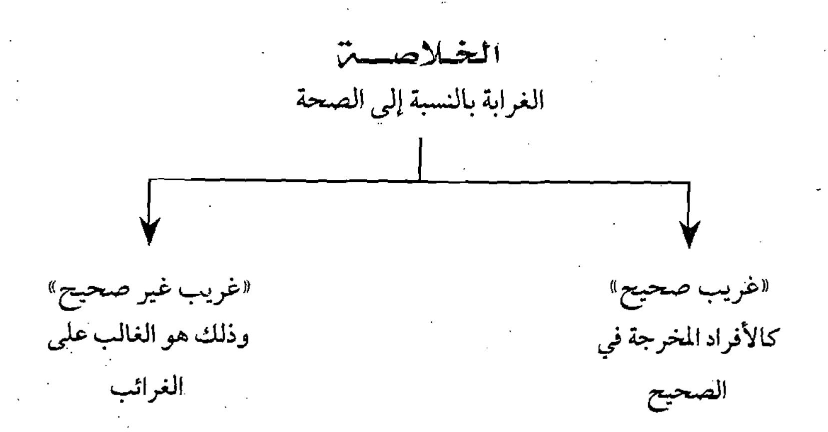
وينقسم الغريب أيضاً من وجه آخر: (بالنسبة للصحة):

قال ابن الصلاح فى «المقدمة» النوع (٣١) (ص ٣٩٥):

«ثم إن الغريب ينقسم إلى: صحيح، كالأفراد المخرجة فى«الصحيح» وإلى غير صحيح، وذلك هو الغالب على الغرائب» اهـ.

قال الحافظ ابن كثير فى «الباعث الحثيث» النوع (٣١) (ص ١٤١):

فـ «الغريب: ما تفرد به واحدٌ، وقد يكون ثقة، وقد يكون ضعيفاً، ولكلٍّ حكمه» انتهى.



تطبيق هذا الوجه على حديث أبي هريرة في متن «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن» بما أن هذا الحديث أخرجه البخاري ح (٧٥٦٣)، (٦٤٠٦)، (٦٦٨٢)، ومسلم ح (٢٦٩٤) إذاً الحديث من الأفراد المخرجة في الصحيحين - فهو غريب صحيح.

فائدة - «بل قاعدة» - :

قال أبو الطيب محمد شمس الحق العظيم آبادي في «غُنية الألمعي» في السؤال الأول: ما الفرق بين قولهم هذا الحديث لا يصح، وقولهم لا يثبت، هل معناهما واحد أو مغاير، وما معنى قولهم؟

فأجاب إجابة في ستة وخمسين سطراً جمع فيها أقوال أهل الفن ثم قال: «وحاصل الكلام أن هاتين اللفظتين في كل من الاستعمالات الثلاثة متحدتان في المعنى وعلى التحقيق: أنهما تستعملان بمعنى: «الموضوع»، وبمعنى أنه «ضعيف»، وبمعنى أنه «حسن»، لكن استعمالهما في المعنيين الأولين شائع جداً، ومستعمل كثيراً حتى أنه لم يبق للمعنى الثالث أعني

الحسن أثر ومحل، فلا يقال: إن هذا الحديث لا يصح ولا يثبت ويراد بهما أنه حديث حسن بل يراد بهما أنه موضوع أو ضعيف، وهذا أمر ظاهر على من تتبع كتب القوم، وأما من جهل مصطلحاتهم ولم يقف على تصريحاتهم فيتفوه بما شاء» انتهى.

قلت: وردت هذه القاعدة لبيان معنى قول ابن الصلاح فى تقسيم الغريب إلى صحيح وغير صحيح، فالغريب غير الصحيح أو غريب لا يصح يراد به أنه موضوع أو ضعيف.

قاعدة أخرى:

ما معنى قول الترمذى فى «السنن» (٥/ ٤٧٨) ح (٣٤٦٧).

هذا حديث حسن غريب صحيح كما فى طبعة شاكر بهذا اللفظ.

والحافظ نقله عن الترمذى كما فى «الفتح» (١٣/ ٥٥٠) أنه قال: حسن صحيح غريب هذا بالنسبة لحديث أبى هريرة فى متن «**كلمتان حبيبتان إلى الرحمن**».

الجمع بين الصحيح والحسن فى حديث واحد

مثل قول الترمذى فى كتابه السنن وغيره من الأئمة «هذا حديث حسن صحيح».

إشكال:

قال الإمام ابن الصلاح فى «علوم الحديث» (ص ١١٣):

فى قول الترمذى وغيره: «هذا حديث حسن صحيح» إشكال:

لأن الحسن قاصر عن الصحيح، ففى الجمع بينهما فى حديث واحد، جمع بين نفى ذلك القصور وإثباته.

جواب الشيخ ابن الصلاح لحل هذا الإشكال:

قال الإمام ابن الصلاح فى «علوم الحديث» (ص ١١٣):

وجوابه: أن ذلك راجع إلى الإسناد.

إذا رُوى الحديث الواحد بإسنادين، أحدهما إسناد حسن، والآخر إسناد صحيح، استقام أن يقال فيه: إنه حديث حسن صحيح، أى أنه حسن بالنسبة إلى إسناد، صحيح بالنسبة إلى إسناد آخر.

اعتراض الحافظ ابن كثير على إجابة ابن الصلاح:

قال الحافظ ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» (ص٣٦):

«قال (يعنى ابن الصلاح): وأما قول الترمذى، هذا حديث حسن صحيح فمشكل لأن الجمع بينهما فى حديث واحد كالمتعذر، فمنهم من قال أن ذلك باعتبار إسنادين حسن وصحيح، قلت: (يعنى ابن كثير):

«وهذا يرده أنه يقول فى بعض الأحاديث: «هذا حديث حسن صحيح غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه».

الرد السديد للحافظ ابن حجر (تقرير):

أورد الحافظ ابن حجر ـ رحمه الله ـ فى «شرح النخبة» (ص ٢٩، ٣٠) تقريراً هاماً حول «الجمع بين الصحيح والحسن» والذى ختمه قائلاً:

«وبهذا التقرير يندفع كثير من الإيرادات التى طال البحث ولم يُسْفِرْ وجه توجيهها فلله الحمد على ما ألهم وعلَّم» اهـ.

قلت: فلينظر طالب هذا الفن إلى أهمية هذا التقرير، وليتدبر هذه الكلمات.

التقرير

حول الجمع بين الصحيح والحسن

قاعدة:

قال الحافظ ابن حجر في «النخبة»:

«فإن جُمِعا، فللتردد في الناقل حيث التفرد، وإلا، فباعتبار إسنادين»

١- (فإن جُمعا): أي الصحيح والحسن في وصف حديث واحد كقول الترمذي وغيره: حديث حسن صحيح.

٢- (فللتردد): الحاصل من المجتهد.

٣- (في الناقل): هل اجتمعت فيه شروط الصحة أو قصَّر عنها؟

٤- وهذا (حيث) يحصل منه (التفرد) بتلك الرواية.

٥- وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين.

فقال: «الحسن قاصر عن الصحيح ففي الجمع بين الوصفين إثبات لذلك القصور ونفيه.

٦- ومحصل الجواب:

«أن تردد أئمة الحديث في حال ناقله اقتضى للمجتهد أن لا يصفه بأحد الوصفين».

٧- فيقال فيه: حسن: باعتبار وصفه عند قوم، صحيح: باعتبار وصفه عند قوم.

٨- وغاية ما فيه أنه حذف منه حرف التردد، لأن حقه أن يقول: «حسن» أو «صحيح».

وهذا كما حذف حرف العطف من الذى بعده.

وعلى هذا، فما قيل فيه حسن صحيح، دون ما قيل فيه صحيح، لأن الجزم أقوى من التردد، وهذا من حيث التفرد.

(وإلا) أى: إذا لم يحصل التفرد (ف) إطلاق الوصفين معاً على الحديث يكون (باعتبار إسنادين): أحدهما: صحيح، والآخر: حسن.

١٢ وعلى هذا فما قيل فيه حسن صحيح، فوق ما قيل فيه: صحيح، فقط إذا كان فرداً لأن كثرة الطرق تقوِّى.

وإلى طالب هذا الفن تطبيق هذه القاعدة فى «علم المصطلح التطبيقى».

الجمع بين الأوصاف الثلاثة
فى حديث أبى هريرة فى متن «كلمتان حبيبتان إلى الرحمن»
حديث: حسن صحيح غريب

١- أما الوصف بالغرابة فقال الحافظ فى «الفتح» (١٣/ ٥٥٠):

وجه الغرابة فيه: ما ذكرته من تفرد محمد بن فضيل، وشيخه، وشيخ شيخه، وصحابيه».

قلت: ولقد وصل الحديث إلى الإمام أحمد بن حنبل بهذا التفرد فقد أخرجه فى «المسند» (٢/ ٢٣٢) ح (٧١٦٧) قال:

حدثنا محمد بن الفضيل عن عمارة عن أبى زرعة عن أبى هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

٢- بما أن هناك تفرداً:

إذاً الجمع بين الصحيح والحسن حاصل من تردد أئمة الحديث فى حال ناقله.

دراسة مراتب المنفردين بنقل الحديث

١- أبو هريرة رضي الله عنه صحابى، فهى أعلى المراتب لشرف الصحابة.

٢- أبو زُرعة بن عمرو بن جرير بن عبد الله البجلى الكوفى، قال الحافظ فى «التقريب» (٢/ ٤٢٤) قيل اسمه هرم، وقيل عبد الله وقيل عبد الرحمن، ثقة من الثالثة / ع.

٣- عمارة بن القعقاع بن شُبرُمة بضم المعجمة، والراء بينهما موحدة ساكنة الضبِّى الكوفى قال الحافظ فى «التقريب» (٢/ ٥١): ثقة، وهو من السادسة / ع.

٤- محمد بن فُضيل بن غَزْوان الضبِّى مولاهم أبو عبد الرحمن الكوفى قال الحافظ فى (التقريب) (٢/ ٢٠٠): صدوق رمى بالتشيع من التاسعة/ ع.

قلت: إذاً موضع تردد أئمة الحديث حول ابن الفضيل وهو أحد الناقلين الذى تفردوا برواية هذ الحديث يتضح هذا التردد من أقوال الأئمة فى «التهذيب» (٩/ ٣٥٩): فى ترجمة محمد بن الفضيل بن غزوان:

١- قال حرب عن أحمد: كان يتشيع وكان حسن الحديث.

٢- قال عثمان الدارمى عن ابن معين: ثقة.

٣- قال أبو زرعة: صدوق.

٤- قال أبو حاتم: شيخ[1] (يعنى دون الصدوق).

٥- قال النسائى: ليس به بأس.

٦- قال على بن المدينى: كان ثقة ثبتاً فى الحديث.

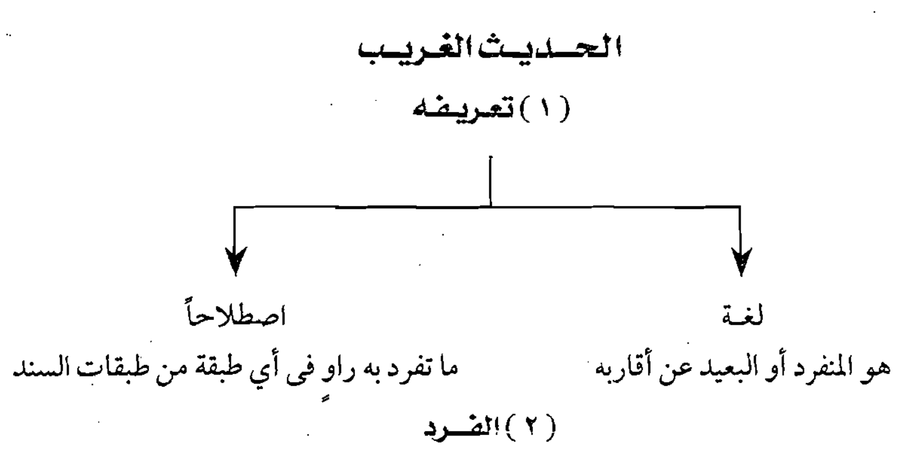
قلت: من أجل تردد الأئمة فى حال الناقل اقتضى للترمذى أن يقول حسن صحيح، بمعنى حسن أو صحيح.

* * *

(١) قال ابن أبى حاتم فى الجرح والتعديل (٢/ ٣٧): وإذا قيل شيخ فهو بالمنزلة الثالثة يكتب وينظر فيه إلا أنه دون الثانية.

الحـــديــث الغــريــب

(١) تعـريـفـه



(٢) الفـــرد

يقول الحافظ في «شرح النخبة» ص ٢٤ : (الغريب والفرد مترادفان لغة واصطلاحاً)

(٣) أقسامه بالنسبة إلى موضع التفرد في «السند»

الأقســـام	التعـريــف	مثـــالــه
أ- الغريب المطلق أو الفرد المطلق	هو ما كانت الغرابة أو التفرد في أصل سنده، وأصل السند هو طرفه الذي فيه الصحابي.	حديث «إنما الأعمال بالنيات» لم يروه عن النبي ﷺ إلا عمر بن الخطاب. ولم يروه عن عمر إلا علقمة بن وقاص الليثي ولم يروه عن علقمة إلا محمد بن إبراهيم التيمي، ولم يروه عن محمد إلا يحيى بن سعيد الأنصاري أخرجه: خ، م، ت، ن، جه، حم.
ب- الغريب النسبي أو الفرد النسبي	هو ما كانت الغرابة أو التفرد في أثناء السند، سبب التسمية: قال الحافظ في «شرح النخبة»: سمي نسبياً، لكون التفرد فيه حصل بالنسبة إلى شخص معين	حديث: مالك عن الزُهري عن أنس «أن النبي ﷺ دخل مكة وعلي رأسه المغْفَر». أورده ابن الصلاح في «مقدمته» ص ١٧٧ وقال تفرد به مالك عن الزهري ونقله الطحان في «التيسير» ص ٢٤ .

دراسة «مصطلح متقدم» حول هذا الجدول

س١ : هل حديث «المغفر» يحقق مثالية «الغريب النسبي» ؟ مع ذكر السبب.
س٢: قال ابن الصلاح في «النوع الثالث عشر من مقدمته» ص ١٧٤ حديث «إنما الأعمال بالنيات» فإنه حديث فرد تفرد به «عمر» رضي الله عنه، وفي «النوع الثلاثين» ص ٣٨٩ «معرفة المشهور من الحديث قال: ومعني الشهرة مفهوم وهو منقسم إلى «صحيح» كقوله ﷺ : «إنما الأعمال بالنيات» كيف تدفع هذا التعارض الذي ذكره ابن الصلاح في النوعين؟
س٣: اذكر حديثاً يمثل «الغريب النسبي» تمثيلاً حقيقياً مع ذكر السبب ؟

تطبيق عملي
مقارنة علاقة التفرد بالمتن والإسناد معاً

الأقسام	حدّه	مثاله
أ- غريب متناً وإسناداً	كما لو انفرد بمتنه راو واحد «التقريب وشرحه» (٢/ ١٨٢)	حديث حفصة في «تقديم أبي بكر» رضي الله عنه «لست أنا الذي قدمته ولكن الله الذي قدمه». رواه الطبراني في «الأوسط» (٣/ ٤٠٤) ح (٢٨٦٩) وقال: لا يُرْوَى هذا الحديث عن يحيي بن قيس إلا بهذا الإسناد تفرد به الصلت.
ب- غريب إسناداً لا متناً	كحديث روى متنه جماعة من الصحابة انفرد واحد بروايته عن صحابي آخر، وفيه يقول الترمذي: «غريب من هذا الوجه».	حديث: «نبيط بن شريط» رضي الله عنه «من بنى لله مسجداً بني الله له بيتاً في الجنة» رواه الطبراني في «الأوسط» (٣/ ١١٥) ح (٢٢٣٦) وقال: «لا يروى عن نبيط إلا بهذا الإسناد تفرد به ولده عنه.
ج - غريب متناً لا إسناداً	لا يوجد غريب «متناً لا إسناداً» إلا إذا اشتهر الفرد فرواه عن المنفرد كثيرون صار غريباً مشهوراً، غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلي أحد طرفيه المشتهر وهو الأخير «التقريب وشرحه».	حديث «عمر» رضي الله عنه «إنما الأعمال بالنيات» متصف بالغرابة في طرفه الأول، ومتصف بالشهرة في طرفه الآخر، وكسائر الغرائب المشتملة عليها التصانيف المشتهرة «التقريب وشرحه» (٢/ ١٨٣)، «التحفة» (٨/ ٩١) ح (١٠٦١٢)/ ع.

ملحوظة:

١ - إسناد حديث «حفصة» حدثنا إبراهيم، قال: حدثنا الصَّلت بن مسعود الجَحْدَرى، حدثتنا أم عمرو بنت حسان بن زيد بن أبي الغُصْن، قالت: حدثني سعيد بن يحيي بن قيس عن أبيه أن حفصة قالت: يا رسول الله، إنك إذا اعْتَلَلَت قدمت أبا بكر، قال: فذكره، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ١٨١): «فيه من لم أعرفه».

٢ - خرِّج حديث «نبيط» وأثبت من التخريج أنه غريب إسناداً لا متناً؟

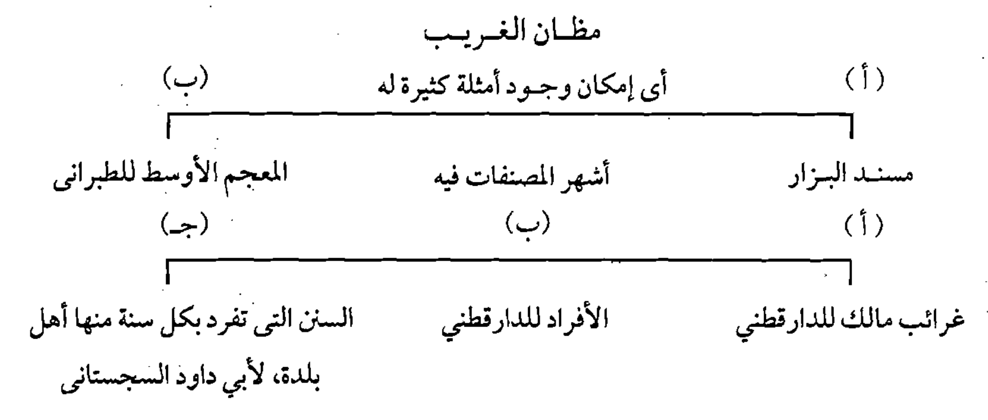
٣ - خرِّج حديث «عمر» وأثبت من التخريج أنه غريب متناً لا إسناداً؟

أنـواع الغـريـب النسبـي

هناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن اعتبارها من الغريب النسبي لأن الغرابة فيها ليست مطلقة وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شيء معين.

ملحوظة: الغرابة ليست مطلقة وإنما مقيدة.

أنواع الغريب النسبى	الاصطلاح الذى ينطبق عليه	التقييد
أ- تفرد ثقة برواية الحديث	لم يروه ثقة إلا فلان	مقيد بالثقة
ب- تفرد راو معين عن راوٍ معيَّن	١- تفرد به فلان عن فلان. ٢- لم يروه عن فلان إلا فلان وإن كان مروياً من وجوه أخرى.	مقيد بقصره على راوٍ مخصوص
جـ- تفرد أهل بلد أو أهل جهة	تفرد به أهل بلد كذا «قولهم تفرد به أهل مكة أو أهل الشام.	مقيد بأهل بلد مخصوص
د- تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة	«تفرد به أهل بلد كذا عن أهل كذا «كقولهم تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة أو تفرد بأهل الشام عن أهل الحجاز».	مقيد بأهل بلد مخصوص عن أهل بلد مخصوص



الغرابة النسبية الجزئية

يقول الحافظ ابن كثير في «مختصر علوم الحديث» النوع الحادي والثلاثون:

أما الغرابة: فقد تكون في المتن بأن يتفرد بروايته راو واحد - أو في بعضه كما إذا زاد فيه واحد زيادة لم يقلها غيره. شرحها - إن شاء الله - في «زيادة الثِّقة».

تطبيق عملي

أما الحديث الذي أورده ابن الصلاح في «علوم الحديث» وجزم بأن مالكاً تفرد به عن الزهري ونقله عنه الطحان في كتابه التيسير ص ٢٤ وجعله مثالاً للغريب النسبي فالحديث لا يحقق المثالية نظراً لاعتراض الحافظ العراقي وابن العربي والحافظ ابن حجر على هذا التفرد حيث أنهم أثبتوا أن مالكاً لم ينفرد به.

وإليك هذا التحقيق الذي أورده الحافظ ابن حجر في كتاب «النكت» ٢/ ٦٥٤ رقم (٩٨)، وكتاب «فتح الباري» تحت حديث رقم (١٨٤٦).

تعقيب العراقي

يقول الحافظ في «الفتح» وتعقبه شيخنا الحافظ أبو الفضل العراقي بأنه ورد من طريق:

م	الطريق	التخريج	م	الطريق	التخريج
١	ابن أخي الزهري	البزار	٣	معمر	فوائد ابن المقري
٢	أبو أويس	ابن سعد، وابن عدى	٤	الأوزاعي	فوائد تمام

تعقيب ابن العربي

يقول الحافظ في «الفتح»: ثم نقل عن شيخنا عن ابن مسدى أن ابن العربي قال حين قيل له لم يروه إلا مالك: قد رويته من ثلاثة عشر طريقاً غير طريق مالك، وأنه وعد بإخراج ذلك ولم يخرج شيئاً.

تعقيب ابن حجر

يقول ابن حجر في «النكت» (٢/ ٦٥٦): وقد تتبعت طرق هذا الحديث فوجدته كما قال ابن العربي من ثلاثة عشر طريقاً عن الزهري غير طريق مالك، بل أزيد، فرويناه من طريق الأربعة الذين ذكرهم شيخنا.

م	الطريق	التخريج	م	الطريق	التخريج
٥	عقيل بن خالد	معجم ابن جميع	١١	عبد الرحمن بن عبد العزيز	فوائد عبد الله بن إسحاق الخراساني
٦	يونس بن يزيد	الإرشاد	١٢	محمد بن عبد العزيز الأنصاري	فوائد عبد الله بن إسحاق الخراساني
٧	محمد بن أبي حفصة	الرواة عن مالك الخطيب	١٣	بحر بن كنيز السقا	ذكره جعفر الأندلسي في تخريجه للجيزي
٨	سفيان بن عيينة	مسند أبي يعلي	١٤	صالح بن أبي الأخضر	ذكرها الحافظ أبو ذر الهروي
٩	أسامة بن زيد الليثي	تاريخ نيسابور	١٥	محمد بن إسحاق	مسند مالك لأبي عدي
١٠	ابن أبي ذئب	الحلية	١٦	محمد بن عبد الرحمن ابن أبي الموالي	أفراد الدارقطني

قواعـد مساعـدة
للبرهان على الاستنباطات والتطبيقات والأسئلة

التطبيق الأول حول حديث «إنما الأعمال بالنيات».

قال البخارى: حدثنا الحميدى عبد الله بن الزبير، قال: حدثنا سفيان. قال: حدثنا يحيى بن سعيد الأنصارى، قال: أخبرنى محمد بن إبراهيم التيمى أنه سمع علقمة بن وقاص الليثى يقول: سمعت عمر بن الخطاب ﷺ على المنبر قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «**إنما الأعمال بالنيات، وإنما لكل امرئ ما نوى: فمن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها، أو إلى امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه**» (١، ٥٤، ٢٥٢٩، ٣٨٩٨، ٥٠٧٠، ٦٦٨٩، ٦٩٥٣).

س١: لقد نبَّه الحافظ ابن حجر على فائدتين، إحداهما: حول تقطيع الحديث، والثانية: حول فائدة إعادة البخارى للحديث.

أ- اذكر هاتين الفائدتين؟ انظر الإجابة تحت شرح الحديث رقم (٢٩) البخارى.

ب- طبق هاتين الفائدتين على حديث «**إنما الأعمال بالنيات ...**»؟

س٢: اذكر حديث مسلم فى متن «**إنما الأعمال بالنيات...**»؟

جـ: أ- الحديث أخرجه مسلم ح (١٩٠٧) كتاب «الإمارة» ح (١٥٥) قال: حدثنا عبد الله بن مسلمة بن قعنب حدثنا مالك عن يحيى بن سعيد عن محمد بن إبراهيم عن علقمة بن وقاص عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ﷺ : «**إنما الأعمال بالنية، وإنما لكل امرئ ما نوى: فمن كانت هجرته إلى الله ورسوله فهجرته إلى الله ورسوله، ومن كانت هجرته لدنيا يصيبها أو امرأة يتزوجها فهجرته إلى ما هاجر إليه**».

ب - ثم قال:

حدثنا محمد بن رُمْح بن المُهَاجِر أخبرنا الليث ح

وحدثنا أبو الرَّبيع العَتكى حدثنا حماد بن زيد ح

وحدثنا محمد بن المُثَّنى حدثنا عبد الوهاب ـ يعنى الثقفى ـ ح

وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا أبو خالد الأحمر سليمان بن حَيَّان ح وحدثنا محمد بن عبد الله بن نُمَيْر حدثنا حفص - يعنى ابن غِيَاث- ويزيد بن هارون ح .

وحدثنا محمد بن العلاء الهَمدانى حدثنا ابن المبارك ح.

وحدثنا ابن أبى عمر حدثنا سفيان كلهم عن يحيى بن سعيد بإسناد مالك ومعنى حديثه.

وفى حديث سفيان: سمعت عمر بن الخطاب على المنبر يخبر عن النبى ﷺ

س٣: اذكر المتابعات التامة والقاصرة التى تابع فيها الإمام مسلم البخارى؟ مع ذكر السبب فى هذا الحديث؟

فائدة فى الرواية

قال الحافظ فى «الفتح» (١/ ١٧):

١- وقد تواتر النقل عن الأئمة فى تعظيم قدر هذا الحديث:

أ- قال أبو عبد الله: ليس فى أخبار النبى ﷺ شىء أجمع وأغنى وأكثر فائدة من هذا الحديث.

٢- واتفق عبد الرحمن بن مهدى والشافعى فيما نقله البويطى عنه، وأحمد بن حنبل، وعلى بن المدينى، وأبو داود، والترمذى، والدارقطنى، وحمزة الكنانى على أنه ثلث الإسلام.

٣- ومنهم قال ربعه، واختلفوا فى تعيين الباقى.

٤- وقال ابن مهدى أيضاً: يدخل فى ثلاثين باباً من العلم.

٥- وقال الشافعى: يدخل فى سبعين باباً، ويحتمل أن يريد بهذا العدد المبالغة.

٦- وقال عبد الرحمن بن مهدى أيضاً: ينبغى أن يجعل هذا الحديث رأس كل باب.

٧- ووجه البيهقى كونه ثلث العلم بأن كسب العبد يقع بقلبه ولسانه وجوارحه، فالنية أحد أقسامها الثلاثة وأرجحها. لأنها قد تكون عبادة مستقلة وغيرها يحتاج إليها، ومن ثم ورد: نية المؤمن خير من عمله، فإذا نظرت إليها كانت خير الأمرين.

٨- وكلام الإمام أحمد يدل على أنه بكونه ثلث العلم أنه أراد أحد القواعد الثلاث التى ترد إليها جميع الأحكام عنده، وهى هذا و «**من عمل عملاً ليس عليه أمرنا فهو رد**» و «**الحلال بيّن والحرام بيّن**» الحديث.

فائدة فى الدراية

ثم قال:

١- ثم إن هذا الحديث متفق على صحته أخرجه الأئمة المشهورون إلا الموطأ.

٢- ووهم من زعم أنه فى الموطأ مغتراً بتخريج الشيخين له والنسائى من طريق مالك.

٣- وقال أبو جعفر الطبرى: قد يكون هذا الحديث على طريقة بعض الناس مردوداً لكونه فرداً، لأنه لا يروى عن عمر إلا من رواية علقمة، ولا

عن علقمة إلا من رواية محمد بن إبراهيم، ولا عن محمد بن إبراهيم إلا من رواية يحيى بن سعيد.

٤- وهو كما قال، فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتفرد به من فوقه، وبذلك جزم الترمذى، والنسائى، والبزار، وابن السكن، وحمزة بن محمد الكنانى.

٥- وأطلق الخطابى نفى الخلاف بين أهل الحديث فى أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد، وهو كما قال لكن بقيدين:

أحدهما الصحة، لأنه ورد من طرق معلولة ذكرها الدارقطني وأبو القاسم ابن منده وغيرهما.

ثانيهما السياق، لأنه ورد فى معناه عدة أحاديث صحت فى مطلق النية».

الاستنباطات الاصطلاحية من طرق حديث عمر فى متن: «إنما الأعمال بالنيات...»

١- طريقة رد الفرد.

٢- علاقة هذه الطريقة بحديث «**إنما الأعمال بالنيات...**»

٣- نقل الحافظ عن أبى جعفر الطبرى ما يؤول إليه حديث الأعمال بهذه الطريقة.

٤- أصحاب هذه الطريقة.

٥- الخليلى وتعريف الشاذ.

٦- الحاكم وتعريف الشاذ.

٧- الشافعى وتعريف الشاذ.

٨- المقارنة بين التعريفات الثلاثة.

٩- الإشكالات المتولدة من تعريف الخليلى والحاكم.

١٠- استشهاد ابن الصلاح بحديث «الأعمال» على هذا الإشكال.

١١- إثبات ابن الصلاح لفردية حديث «الأعمال».

١٢- موافقة ابن الصلاح لأبى جعفر الطبرى فى إثبات الفردية.

١٣- نقل الحافظ ابن حجر فى «الفتح» (١/ ١٧) قول أبى جعفر بالفردية.

١٤- موافقة الحافظ لأبى جعفر الطبرى حيث قال: «وهو كما قال»[١].

١٥- جزم الترمذى، والنسائى، والبزار، وابن السكن، وحمزة بن محمد الكنانى بالفردية.

١٦- إطلاق الخطابى نفى الخلاف بين أهل الحديث فى أنه لا يعرف إلا بهذا الإسناد.

١٧- إقرار الحافظ لهذا الإطلاق بقوله «وهو كما قال لكن بقيدين».

١٨- القيد الأول: الصحة. القيد الثانى: السياق.

١٩- التعقب على دعوى الفردية، ورد البلقينى فى «محاسن الاصطلاح».

٢٠- التعقب على دعوى الفردية، ورد العراقى فى «التقييد والإيضاح».

٢١- علاقة الرد بالقيد.

٢٢- تعريف التواتر المعنوى.

---

(١) فإنه إنما اشتهر عن يحيى بن سعيد وتفرد به من فوقه.

٢٣- تطبيق التواتر المعنوى على حديث «**الأعمال بالنيات** ..»

٢٤- نفى التواتر عن حديث عمر وكيفية توجيهه.

٢٥- قول الحافظ ابن حجر. نعم قد تواتر عن يحيى بن سعيد. «الفتح» (١/١٨).

٢٦- قول الحافظ ابن كثير: «ثم تواتر عن يحيى بن سعيد». «اختصار علوم الحديث» ص (٤٨).

٢٧- توجيه قولى الحافظين فى دعوى التواتر.

٢٨- أورد الحاكم فى «معرفة علوم الحديث»[١] ص (٩٢) حديث «الأعمال» مثالاً للمشهور المخرج في الصحيح.

٢٩- أورد ابن الصلاح فى «علوم الحديث»[٢] ص (٣٩٩) حديث «الأعمال» مثالاً للمشهور الصحيح.

٣٠- تبعه ابن كثير حيث أورد فى «اختصاره»[٣] ص (١٤٠) حديث «الأعمال» مثالاً للمشهور.

٣١- أورد ابن الصلاح حديث «الأعمال» فى النوع الثالث عشر مثالاً للفرد الصحيح حيث قال: إنه حديث فرد.

٣٢- أورده ابن كثير فى «اختصاره» فى النوع الثالث عشر، وأقر كلام ابن الصلاح.

٣٣- اعتراض العراقى على ابن الصلاح والحاكم فى التمثيل بالمشهور الصحيح لحديث «الأعمال بالنيات».

---

(١) النوع الثالث والعشرون.

(٢) النوع الثلاثون.

(٣) النوع الثلاثون.

٣٤- اعتراض الشيخ شاكر فى «الباعث الحثيث» على دعوى الشهرة.

٣٥- رد السخاوى فى «فتح المغيث»[١] على انتقاد ابن الصلاح.

٣٦- بيان مصطلح الفرد المطلق عند ابن حجر وتلميذه السخاوى وتطبيق.

تطبيق عملى على الغريب إسناداً لا متناً

تخريج حديث نبيط بن شريط

المتن: «**من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنة**».

المطلوب: إثبات أنه غريب إسناداً لا متناً.

طريقة البحث:

١- نثبت أن هذا المتن رواه جماعة من الصحابة.

٢- انفراد واحد بروايته عن صحابى آخر.

البرهان

المتن رواه جماعة من الصحابة كما فى «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» للكتانى حيث قال فى «نظم المتناثر» (ص ٧٦) ح (٥٥).

حديث «**من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنة**» أورده السيوطى فى الأزهار من حديث:

١- عثمان بن عفان. ٢- وأنس.

٣- وعمرو بن عبسة. ٤- وعمر.

٥- وعلى. ٦- وجابر بن عبد الله.

---

(١) (٤/٦)، (٤/٩).

٧- وابن عباس. ٨- وابن عمر.

٩- وواثلة. ١٠- وأسماء بنت يزيد.

١١- وأبى بكر الصديق. ١٢- وابن عمرو.

١٣- ونبيط بن شريط. ١٤- وأبى أمامة.

١٥- وأبى ذر. ١٦- وأبى قرصافة.

١٧- وأبى هريرة. ١٨- وعائشة.

١٩- وعبد الله بن أبى أوفى. ٢٠- ومعاذ بن جبل.

٢١- وأم حبيبة.

واحد وعشرون نفساً.

ثم قال وزاد أيضاً من حديث أسماء بنت أبى بكر، وأطلق جماعة أنه متواتر كالحافظ ابن حجر فى «فتح البارى» اهـ الكتانى.

قلت: وقد أوردت ذلك آنفاً فى المتواتر لكن بغير ذكر أسماء الصحابة، وقد خرَّج هذه الأسماء السيوطى فى «الأزهار المتناثرة» ح (٢٧).

١- أخرجه الشيخان: عن عثمان بن عفان.

٢- والترمذى: عن أنس.

٣- والنسائى: عن عمرو بن عبسة.

٤- وابن ماجه: عن عمر، وعلى، وجابر بن عبد الله.

٥- وأحمد: عن ابن عباس، وابن عمرو، وواثلة، وأسماء بنت يزيد.

٦- والطبرانى: عن أبى بكر الصديق، وابن عمر، ونبيط بن شريط، وأبى أمامة، وأبى ذر وأبى قرصافة، وأبى هريرة وعائشة.

٧- والرافعى: عن عبد الله بن أبى أوفى.

٨- وابن عساكر: عن معاذ بن جبل، وأم حبيبة.

قلت: وبالرجوع إلى «المعجم الأوسط» للطبـرانى نجد أن المتن من رواية نبيط ابن شريط أخرجه الطبرانى فى «الأوسط» (٣/ ١١٥) ح (٢٢٣٦) حيث قال:

حدثنا أحمد بن إسحـاق بن إبراهيم بن نبيط بن شريط صاحب رسول الله ﷺ قال: حدثنى أبى إسـحاق عن أبيه عن جده نبيط بن شـريط قال: قال رسول الله ﷺ: «**من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنة**».

ثم قال: «لا يُرْوى عن نبيط إلا بهذا الإسناد تفرد به ولده عنه».

الاستنتاج

قلت: بالتحقيق

١- نجد أن المتن رواه اثنان وعشرون صحابياً.

٢- انفـرد إبراهيم بن نبيط بروايتـه عن أبيه نبـيط بن شريط صـاحب رسول الله ﷺ وبهذا يصـبح الحديث غريباً إسناداً لا مـتناً فهو غريب عن نبـيط تفرد به ولده عنه، مـتواتر عن النبى ﷺ رواه عنه اثنان وعشرون صحابياً.

ملحوظة هامة:

نلاحظ أن هذا الحديث من رواية نـبيط بن شريط جـاء فى الأوسط للطبرانى وهو من مظان «الغريب النسبى»، وقد ظهر فى هذا الكتـاب سعة روايته، وكثرة اطلاعه على طرق الحديث، وتمـييز الطرق التى اشترك فيـها عدد من الرواة عن هذا الراوى عن الطرق التى انـفرد بهـا بعض الرواة عن بعض، وهذا الأمـر لا ينقاد إلا لإمام جهبذ من جهـابذة الفن الدقيق الواسع وقد تعب كثيراً فى إخراج هذا الكتاب على هذه الطريقة لذا كان يقول: «هذا الكتاب روحى».

تطبيق على الحديث الصحيح

القاعدة: حد الصحيح لذاته:

الصحيح لذاته: «هو خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط، متصل السند، غير معلل ولا شاذ» «النخبة» (ص ٢٤) للحافظ ابن حجر.

التطبيق الأول:

أخرج مالك فى «الموطأ» ح (٦٧٠) عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله ﷺ «نهى عن الوصال فقالوا: يا رسول الله فإنك تواصل؟ فقال: «**إنى لست كهيئتكم إنى أُطْعَمُ وأُسْقَى**».

تطبيق شروط الصحة على هذا الحديث:

١، ٢- العدالة والضبط: متوفرة فى رواة السند من الصحابى ابن عمر رضي الله عنهما إلى مخرجه الإمام مالك - رحمه الله -.

أ- فعبد الله بن عمر رضي الله عنهما صحابى وكل الصحابة عدول.

ب- نافع: هو أبو عبد الله المدنى، مولى ابن عمر، ثقة ثبت فقيه مشهور من الثالثة، مات سنة سبع عشرة ومائة أو بعد ذلك / ع كذا فى «التقريب» (٢/٢٩٦).

جـ- مالك بن أنس بن مالك بن أبى عامر بن عمرو الأصبحى أبو عبد الله المدنى الفقيه إمام دار الهجرة، رأس المتقين وكبير المتثبتين. حتى قال البخارى: أصح الأسانيد كلها: مالك عن نافع عن ابن عمر، من السابعة/ ع كذا فى «التقريب» (٢/ ٢٢٣).

٣- اتصال السند: حيث ثبت لقاء هؤلاء الرواة كما هو مبيَّن.

٤- وكذلك فهذا الحديث غير شاذ.

٥- وغير معلل.

فاستوفى بذلك شروط الصحة.

الحديث المعنعن

س١: عَرِّف الحديث المعنعن؟

جـ: **قول الراوى: فلان عن فلان.**

س٢: اذكر تطبيقاً لهذا المصطلح؟

جـ: **حديث ابن عمر فى النهى عن الوصال.**

س٣: اذكر السبب الذى يجعل حديث ابن عمر ينطبق على هذا المصطلح؟

جـ: **السند فى «الموطأ» (٦٧٠):**

حدثنى يحيى عن مالك عن نافع عن ابن عمر مرفوعاً.

قلت: ففيه ظهرت العنعنة حيث رواه مالك بلفظة «عن» من غير بيان منه للتحديث أو السماع.

س٤: **من القائل حدثنى يحيى؟**

جـ: **هو الراوى عن يحيى بن يحيى الليثى وهو ابنه عبيد الله الليثى فقيه قرطبة ومسند الأندلس.**

حكم العنعنة

الذى عليه العمل ـ وهو الصحيح الذى ذهب إليه الجماهير من أئمة العلم- أنه -أى الحديث المروى بعن- من قبيل الإسناد المتصل بشرط سلامة الراوى من التدليس، وشرط ثبوت ملاقاة الراوى لمن روى عنه».

هذه القاعدة ذكرها الصنعانى فى «توضيح الأفكار» (١/ ٣٣٠) المسألة (٣٠) فى بيان العنعنة وحكمها.

ملحوظة: العنعنة لغة: هى مصدر عنعن الحديث، أى مصدر جعلى مأخوذ من لفظ «عن فلان».

أ- كأخذهم حولق وحوقل من قول «لا حول ولا قوة إلا بالله».

ب- وسبحل من قول «سبحان الله» كذا فى «توضيح الأفكار».

مصطلح متفق عليه

س٥: ما معنى حديث متفق عليه؟

جـ: **«إذا قالوا: صحيح متفق عليه أو على صحته فمرادهم اتفاق الشيخين» ـ أى البخارى ومسلم ـ قاله النووى فى «التقريب» (١/ ١٣١ - تدريب).**

س٦: هل يلزم من اتفاقهما اتفاق الأمة؟

جـ: **قال ابن الصلاح لكن يلزم من اتفاقهما اتفاق الأمة عليه لتلقيهم له بالقبول.**

س٧: طبِّق هذا المصطلح على حديث ابن عمر فى النهى عن الوصال؟

جـ: **الحديث متفق عليه: أخرجه البخارى ح (١٩٦٢) حدثنا عبد الله بن يوسف أخبرنا مالك به، ومسلم: ح (١١٠٢) كتاب الصيام ح (٥٥) حدثنا يحيى قال: قرأت على مالك به.**

س٨: اذكر مصنفاً فى «المتفق عليه»؟

جـ: **المصنف «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» تأليف محمد فؤاد عبد الباقى عدد الأحاديث به (١٩٠٦).**

تدريب

أخرج أحمد فى «المسند» (٣/ ١٠١) ح (١٢٠٠٥) قال: حدثنا إسماعيل ثنا عبد العزيز بن صهيب عن أنس بن مالك قال: دخل رسول الله المسجد وحبلٌ ممدودٌ بين ساريتين فقال: **ما هذا؟** قالوا: لزينب تصلى فإذا كسلت أو فترت أمسكت به فقال: **حلوه**، ثم قال: «**لِيُصَلِّ أحدكم نشاطه فإذا كسل أو فتر فليقعد**».

أثبت أن:

أولاً: هذا الحديث مسند مع ذكر الاعتبار الذى يوضح أنه حديث مسند فى «المسند» ؟

ثانياً: هذا الحديث صحيح؟

ثالثاً: هذا الحديث متفق عليه؟

رابعاً: هذا الحديث من ثلاثيات أحمد؟

خامساً: ليس فى «المسند» أعلى من الثلاثيات؟

الإجابة

المعطيات:

أ- السند.

ب- المتن.

المطلوب: إثبات أن:

١- الحديث مسند. ٢- الحديث صحيح. ٣- متفق عليه.

٤- من ثلاثيات أحمد. ٥- ليس فى «المسند» أعلى من الثلاثيات.

البرهـان:

بما أن إسماعيل هو ابن إبراهيم بن مِقْسَم المعروف بابن عُلَيَّةَ ثقة حافظ من الثامنة. بصرى «التقريب» (١/ ٦٥).

فهـو من «الطبقة الوسطى» من أتبـاع التابعين، وفى الحديث أنه مـصرّح بالسماع. رغم أنه ليس بمدلس.

وعبد العزيز بن صهيب البصرى: ثقة. من الرابعة. «التقريب» (١/ ٥١٠) فهـو من التـابعين، سـمع أنساً عند البـخارى ومـسلم: «الجمع بيـن رجال الصحيحين» (١/ ٣٠٩) لابن القيسرانى.

وأنس بن مـالك. خـادم رسول الـله ﷺ نزيل البـصرة. «التـهـذيب» (١/ ٣٢٩) فهو صحابى وكل الصحابة عدول.

والمصنف «أحـمد بـن حنبل» أحد الأئمـة. ثقـة حافـظ هو رأس الطبقـة العاشرة «التقريب» (١/ ٢٤).

فهو من كبار الآخذين عن تبع الأتباع إذاً السند متصل. (١)

وبما أن:

المتن مضاف إلى النبى ﷺ : «**ليصل أحدكم نشاطه...**»

إذاً الحديث مرفوع. (٢)

وبما أن المسند «هو المتصل المرفـوع. «فتح المغيث» (١/ ١٢١) إذاً من (١)، (٢) فالحـديث مسند (وهـو المطلوب أولاً)، وبما أن أنساً: صـحابى، وعـبد العزيز بن صهيب: ثقة. وإسماعيل: ثقة حافظ. وأحمد: ثقة حافظ، وبما أن الثقة هو: العدل الضابط.

إذاً توفـرت العدالة والضـبط فى رواية السند من لدن صـحابيـه أنس إلى مُخَرِّجه «أحمد». (٣)

وبما أن رواة الحديث لا يوجد فيهم: مـقبول يخالف من هو أوثق منه، إذاً فالحديث غير شاذ . (٤)

وبما أنه لا يوجد فى الحديث علة خفية تقدح فى صحته. إذاً فالحديث غير معلَّل. (٥)

وبما أن الحديث الصحيح لذاته هو: خبـر الآحاد بنقل عدل تام الضبط غير معلل ولا شاذ «النخبة».

إذاً من (١)، (٣)، (٤)، (٥) فالحديث صحيح (وهو المطلوب ثانياً).

وبما أن الحديث أخرجه البـخارى ح (١١٥٠)، ومسلم ح (٧٨٤) كتاب: صـلاة المسافـرين ح (٢١٩)، وبما أن المتفق عـليه هو مـا أخرجـه البخـارى ومسلم. «التدريب» (١/ ١٣١) إذاً فالحديث متفق عليه (وهو المطلوب ثالثاً).

وبما أن عـدد الرواة بين أحـمـد وبين رسـول الله ﷺ ثلاثة فـقط، مع اتصال[1] السند إذاً فالحديث من ثلاثيات أحمد (وهو المطلوب رابعاً).

وبما أن أحمد من طبقة الآخذين عن تبع الأتباع فبينه وبين رسول الله ﷺ ثلاث طبقات رئيسية هى: أتباع التـابعين، والتابعين، والصحابة. وبما أن أى سقط فى هذه الطبقات الثلاثة تجعل الحـديث فيه سقط إذاً لا يوجد فى «مسند أحمد» أعلى من الثلاثيات. (وهو المطلوب خامساً).

---

(١) هذا شرط هام جداً. لثلاثيات أحمد والبخارى حتى لا يتوهم طالب هذا الفن من المعلقات أنها ثلاثيات وثنائيات.

وبما أن «مسند أحـمد» كتاب جـمع مرويات كل صحـابى على حدة، إذاً فبهذا الاعتبار سمى كتاب أحمد «المسند».

وبما أن هذا الحديث ـ كـما بيّنا متـصل مرفوع ـ إذاً فبـهذا الاعتبـار سمى الحديث مسنداً.

بهذين الاعتبارين يتضح أن الحديث «مسند» فى «المسند».



تدريب

«من لبس الحرير فى الدنيا، لم يلبسه فى الآخرة».

١- اختر الصحيح من بين القوسين، مع بيان السبب:

الحديث (غريب - عزيز - مشهور) بالتقييد بالمسند فقط.

لأن أحمد أخرجه من حديث . . . (. . ./. . .) ح (. . .)، (. . ./. . .) ح (. . .)، (. . ./. . .) ح (. . .)، (. . ./. . .) ح (. . .) ومن حديث . . . (. . ./. . .) ح (. . .) و من حديث . . . (. . ./. . .) ح (. . .).

٢- أثبت أن أحد هذه الطرق من ثلاثيات أحمد؟

. . . .

. . . .

٣- أثبت أن هذا الحديث متفق عليه؟ بالنسبة للراوى الأعلى للثلاثى؟

. . . .

. . . .

٤- أثبت أن هذا الحديث مسند؟

. . . .

. . . .

* * *

شـرط الشيخيـن

أولاً: أوهام حول شرط الشيخين

نقل السيوطى فى «التدريب» (١/ ١٢٩) قول الحافظ ابن حجر:

«ووراء ذلك كله أن يروى إسناد ملفق من رجالهما.

١- كسماك عن عكرمة عن ابن عباس.

أ- فسماك على شرط مسلم فقط.

ب- وعكرمة انفرد به البخارى.

والحق أن هذا ليس على شرط واحد منهما».

ثانياً: وأدق من هذا

أن يرويا عن أناس ثقات ضعفوا فى أناس مخصوصين، من غير حديث الذين ضعفوا فيهم: فيجىء عنهم حديث من طريق من ضعفوا فيه برجال كلهم فى الكتابين أو أحدهما، فنسبته أنه على شرط من خرج له غلط.

أ- كأن يقال فى هشيم عن الزهرى:

١- كلٌّ من هشيم والزهرى أخرجا له فهو: على شرطهما.

فيقال: بل ليس على شرط واحد منهما.

٢- لأنهما إنما أخرجا لهشيم من غير حديث الزهرى، فإنه ضُعِّف فيه. لأنه كان دخل إليه فأخذ منه عشرين حديثاً، فلقيه صاحب له وهو راجع فسأله روايته وكان ثم ريح شديدة، فذهبت بالأوراق من الرجل فصار هشيم يحدث بما علق منها بذهنه ولم يكن اتقن حفظها. فوهم فى أشياء منها ضُعِّف فى الزهرى بسببها.

ب- وكذا همام ضعيف فى ابن جريج مع أن كلاً منهما أخرجا له، لكن لم يخرجا له عن ابن جريج شيئاً.

فعلى من يعزو إلى شرطهما أو شرط واحدٍ منهما أن يسوق ذلك السند بنسق رواية من نسب إلى شرطه. ولو فى موضع من كتابه.

وكذا قال ابن الصلاح فى شرح مسلم: من حكم لشخص بمجرد رواية مسلم عنه فى صحيحه بأنه من شرط الصحيح فقد غفل وأخطأ، بل ذلك متوقفٌ على النظر فى كيفية رواية مسلم عنه، وعلى أى وجه اعتمد عليه».

نستنتج من قول الحافظ ابن حجر والإمام ابن الصلاح:

أن شرط الشيخين أو أحدهما:

١- أن يكون الحديث مروياً من طريق رجال الشيخين أو أحدهما:

٢- مراعاة كيفية رواية الشيخين عنه، وعلى أى وجه اعتمد عليه.

قاعدة

حديث: **«من أتى حائضاً أو امرأة فى دبرها أو كاهناً فقد كفر بما أنزل على محمد»**.

هذا الحديث ضعفه جبل الحفظ الإمام البخارى فى كتابه «التاريخ الكبير» ولكن الشيخ الألبانى ـ رحمه الله ـ صححه حيث قال فى «صحيح الجامع» و«الإرواء» «هذا إسناد صحيح، فإن أبا تميمة اسمه طريف بن مجالد وهو ثقة من رجال البخارى . . . إلخ».

قلت: والحديث من طريق أبى تميمة عن أبى هريرة مرفوعاً وبالبحث العلمى كما فى رسالتنا «الميزان بين تصحيح الألبانى وتضعيف الطحان» تبيَّن أن أبا تميمة وإن كان من رجال البخارى فهو لم يحقق الشرط الثانى، من الشرطين اللذين أوردناهما آنفاً.

وعلى طالب هذا الفن أن يرجع إلى رسالتنا حتى يتبيّن له كيفية رواية البخارى عن أبى تميمة، وعلى أى وجه اعتمد عليه، فلا يحكم لشخص بمجرد رواية البخارى عنه فى «صحيحه» لأنه من شرط البخارى، وبهذا يسلم جبل الحفظ الإمام البخارى فى تضعيفه للحديث، كما هو مبين فى الرسالة.



جماعة أنصار السنة المحمدية

معهد إعداد الدعاة ببورسعيد

الفرقة الثانية

المادة: علوم حديث

السؤال الأول:

حديث «النهى عن الوصال» أخرجه مالك من حديث ابن عمر.

س١ : اذكر السند؟

جـ: ....

س٢ : أثبت أن هذا الحديث من ثنائيات مالك؟

جـ: ....

س٣: ليس فى «الموطأ» أعلى من الثنائيات؟

جـ: ....

س٤ : اذكر شروط الحديث المسند؟

جـ: ....

س٥ : أثبت أن حديث ابن عمر فى «النهى عن الوصال» مسند؟

جـ: ....

س٦ : اذكر شروط الحديث الصحيح؟

جـ: (أ) .... (ب) .... (ج) ....

(د) .... (هـ) ....

س٧: طبِّق هذه الشروط على حديث ابن عمر فى النهى عن الوصال؟

جـ: ....

(أ) ....

(ب) ....

(ج) ....

(د) ....

(هـ) ....

س٨: أثبت أن هذا السند من الأسانيد التى ذكرها الأئمة فى أصح الأسانيد؟

جـ: ....

س٩: معنى قولهم «متفق عليه»؟

جـ: ....

س١٠: طبق هذا المصطلح على حديث ابن عمر فى النهى عن الوصال؟

جـ: ....

* * *

السؤال الثاني:

تخير من العمود (ب) ما يناسب العمود (أ):

العمود (أ)	العمود (ب)
١- أول من صنف في الصحيح المجرد	- مستخرج أبي عوانة
٢- من المستخرجات علي صحيح البخاري	- اللؤلؤ والمرجان
٣- من شروح صحيح البخاري	- مستخرج أبي نعيم
٤- كتاب جمع مرويات كل صحابي على حدة.	- مالك
٥- من شروح الموطأ	- البخاري
٦- من المستخرجات على صحيح مسلم	- الجامع
٧- الكتب المرتبة على الأبواب الفقهية	- مستخرج الإسماعيلي
٨- من شروح سنن أبي داود	- مستخرج أبي علي الطوسي
٩- من المصنفات في المتفق عليه	- مستخرج محمد بن عبد الملك
١٠- من المستخرجات على الصحيحين	- سند
١١- كتاب مرتب علي الأبواب الفقهية	- المستدرك
١٢- الاكتفاء بمجرد المعاصرة	- أصح الأسانيد عند البخاري
١٣- الزهري عن سالم عن أبيه	- ثقة
١٤- من شروح سنن الترمذي	- المصنف
١٥- المعاصرة واللقي	- أصح الأسانيد عند أحمد
١٦- كتاب يجمع الأحاديث المتعلقة بموضوع واحد.	- أصح الأسانيد عند ابن المديني
١٧- كتاب يجمع الأحاديث المحتاج إليها في العقائد والأحكام وغيرها.	- فتح الباري
١٨- وجوب العمل به بإجماع أهل الفن.	- عون المعبود
١٩- رمز للعدل الضابط.	- شرط البخاري
٢٠- مالك عن نافع عن ابن عمر	- الجزء
	- تحفة الأحوذي
	- شرط مسلم
	- التمهيد والاستذكار

السؤال الثالث:

انسب القول إلى قائله بوضع خط تحت القائل من بين الأقواس مع بيان صحته وخطأه عن علماء الفن ـ ذاكراً السبب؟

١- تسمية كتاب الترمذي: «الجامع الصحيح»

(الحاكم فقط - الخطيب فقط - الإثنان معاً)

مدى صحته: ....

السبب: ....

٢- القول: في «سنن النسائي»: أنه صحيح

(الخطيب فقط - ابن السكن فقط - الإثنان معاً)

مدى صحته: ....

السبب: ....

٣- القول: في سنن النسائي: «أن له شرطاً في الرجال أشد من شرط مسلم»

(الخطيب فقط - ابن السكن فقط - الاثنان معاً)

مدى صحته: ....

السبب: ....

٤- القول عن مسند الإمام أحمد «أنه صحيح»

(ابن أبي حاتم - ابن أبي بكر المديني - الاثنان معاً)

مدى صحته: ....

السبب: ....

٥- القول: «أن عدة البخارى بغير تكرار أربعة آلاف»

(ابن الصلاح - النووى - ابن كثير - الثلاثة)

مدى صحته: ....

السبب: ....

٦- القول فى الأصول الخمسة: «أنه اتفق على صحتها»

(أبو حاتم - أبو الطاهر السلفى - الاثنان معاً)

مدى صحته: ....

السبب: ....

٧- القول فى الصحيحين: «لم يَفُتْهما إلا القليل»

(ابن حجر - ابن كثير - ابن الأخرم)

مدى صحته: ....

السبب: ....

السؤال الرابع:

ضع علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة وعلامة (X) أمام العبارة الخطأ مع بيان السبب:

١- قولهم فى الحديث: «رجاله رجال الصحيح» ليس تصحيحاً للحديث

السبب: ....

٢- قولهم فى الحديث: «رجاله ثقات» ليس تصحيحاً للحديث

السبب: ....

٣- يمكن أن يجزم فى إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقاً

السبب: ....

٤- الصحيحان استوعبا الصحيح والتزماه

السبب: ....

٥- قول البخارى: «أحفظ مائة ألف حديث صحيح» قال العراقى: أراد المتون

السبب: ....

٦- يشترط فى الصحيح أن يكون عزيزاً

السبب: ....

٧- أحسن ما قيل فى شرط الشيخين أو أحدهما:

أن يكون الحديث مروياً من طريق رجال الكتابين أو أحدهما

السبب: ....

٨- قول الجمهور: «ترجيح تصحيح البخارى على مسلم».

السبب: ....

٩- اختص البخارى بجمع طرق الحديث فى مكان

السبب: ....

١٠- ذكر النووى الأقسام التى تبين مراتب الصحيح فجعلها ثلاثة

السبب: ....

١١- ما علقه البخارى بصيغة الجزم يكون صحيحاً

السبب: ....

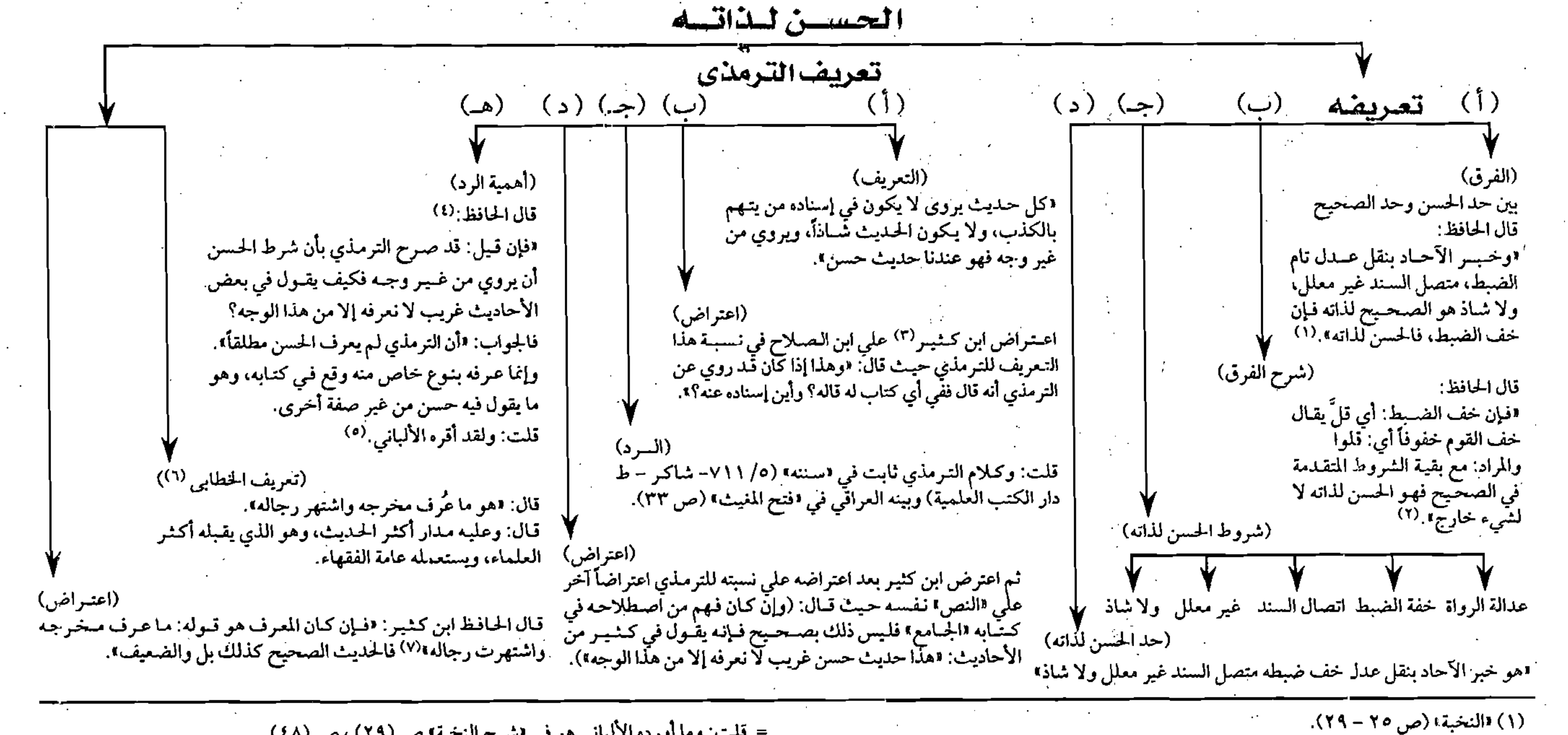
١٢- ما علقه البخارى بصيغة التمريض يستفاد منه الصحة

السبب: ....

١٣- أصحاب المستخرجات منفردين بصنيعهم

السبب: ....





---

(١) «النخبة» (ص ٢٥ - ٢٩).

(٢) «النزهة» (ص ٢٨ - ٢٩).

(٣) «الباعث الحثيث» (ص ٣٠).

(٤) راجع «النزهة» (ص ٢٩)

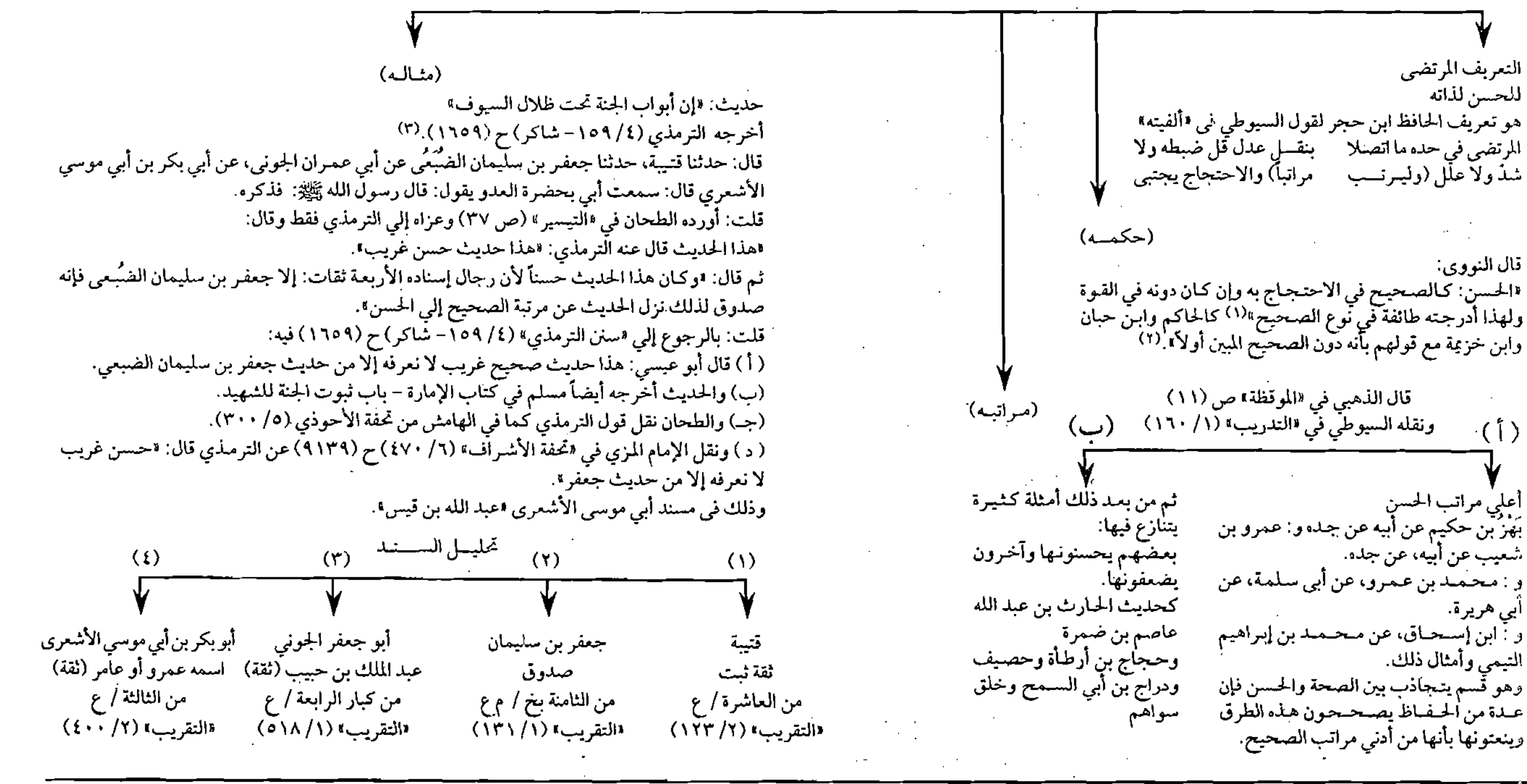
(٥) انظر «الرد على جهالات الدكتور البوطي» ص (٦٥) حيث قال: «إن الحديث الذي يقول فيه الترمذي «حسن غريب» هو أقوى من الحديث الذي يقول فيه: «حسن فقط» ذلك لأن قوله الأول يعني حديث «حسن لذاته» وقوله الآخر يعني: «حسن لغيره» وبينه الحافظ في «شرح النخبة». =

= قلت: وما أورده الألباني هو في «شرح النخبة» ص (٢٩)، ص (٤٨).

(٦) «معالم السنن» (١/ ١١).

(٧) «الباعث الحثيث» (ص ٢٩) ثم قال: «وإن كان بقية الكلام من تمام الحد فليس هذا الذي ذكره مسلماً له: أن أكثر الحديث من قبيل الحسان، ولا هو الذي يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء».

تابع الحسن لذاتـه

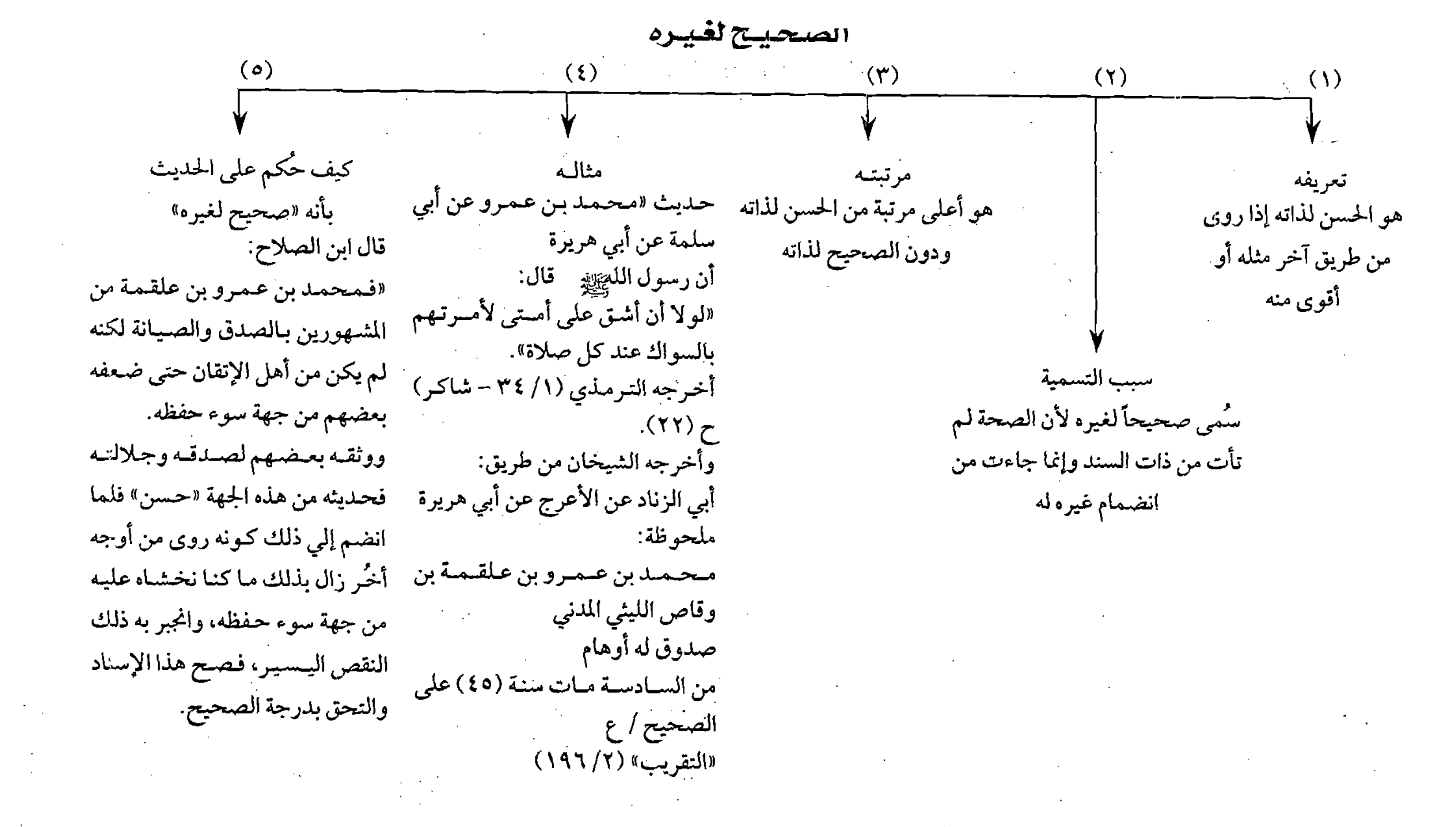


(1) (1/ 160 - تدريب).

(2) «التدريب» (1/ 160) للسيوطي.

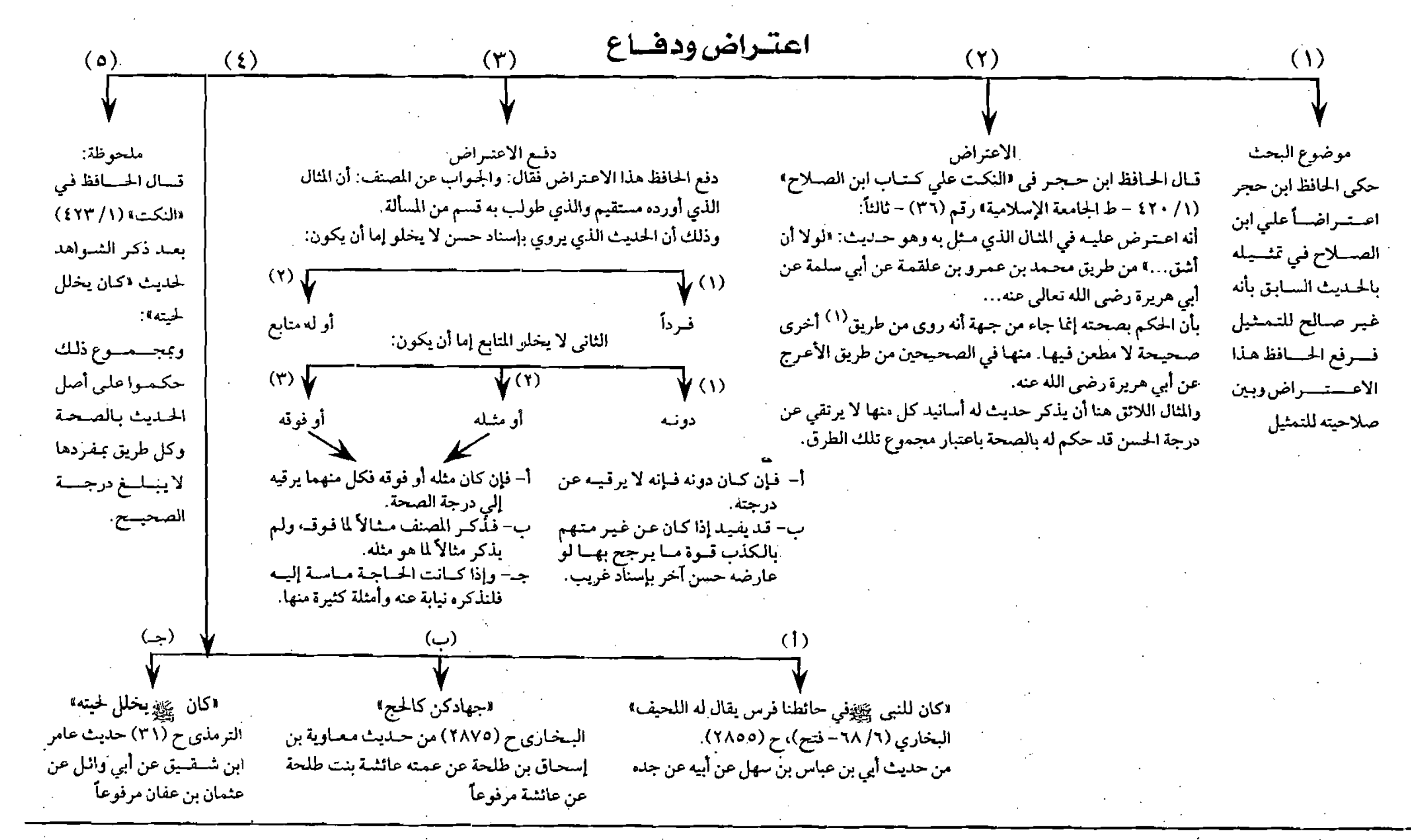
(3) من تحليل السند نلاحظ أن الحديث حسن لذاته لتحقيق شروطه.

أحمد (4/ 396) ح (19556)، مسلم (2/ 155) من طريق جعفر بن سليمان به.



الصحيح لغيره
(١)
تعريفه
هو الحسن لذاته إذا روى
من طريق آخر مثله أو
أقوى منه
(٢)
سبب التسمية
سُمي صحيحاً لغيره لأن الصحة لم
تأت من ذات السند وإنما جاءت من
انضمام غيره له
(٣)
مرتبته
هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته
ودون الصحيح لذاته
(٤)
مثاله
حديث «محمد بن عمرو عن أبي
سلمة عن أبي هريرة
أن رسول الله ﷺ قال:
«لولا أن أشق على أمتي لأمرتهم
بالسواك عند كل صلاة».
أخرجه الترمذي (١/ ٣٤ - شاكر)
ح (٢٢).
وأخرجه الشيخان من طريق:
أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة
ملحوظة:
محمد بن عمرو بن علقمة بن
وقاص الليثي المدني
صدوق له أوهام
من السادسة مات سنة (٤٥) على
الصحيح / ع
«التقريب» (٢/ ١٩٦)
(٥)
كيف حُكم على الحديث
بأنه «صحيح لغيره»
قال ابن الصلاح:
«فمحمد بن عمرو بن علقمة من
المشهورين بالصدق والصيانة لكنه
لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه
بعضهم من جهة سوء حفظه.
ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته
فحديثه من هذه الجهة «حسن» فلما
انضم إلي ذلك كونه روى من أوجه
أخُر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه
من جهة سوء حفظه، وانجبر به ذلك
النقص اليسير، فصح هذا الإسناد
والتحق بدرجة الصحيح.

اعتراض ودفاع



(١) قال المحقق: كذا في جميع النسخ «من طريق» والصواب في نظرى «من طرق»، لأن واقع الحديث كذلك فله عدد من الطرق. قلت: سبق الإشارة إليها.

الاحتباك

فى معرفة مرتبة حديث السواك

«لو لا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة»

١- العنوان لغة: «كل شيء أحكمته وأحسنت عمله فقد احتبكته»، كما فى «مختار الصحاح» (ص ١٢١) نقلاً عن ابن الأعرابى.

٢- مرتبة الحديث: هى معرفة درجته إن كان صحيحاً ففى أى درجات الصحة وإن كان ضعيفاً ففى أى درجات الضعف.

٣- أسباب الاختيار:

فى تعريف الدكتور الطحان للحديث «الصحيح لغيره» وتبيينه لمرتبته ونقله عن ابن الصلاح من «علوم الحديث» حديث «**لو لا أن أشق..**» وجعله مثالاً للصحيح لغيره إشكال.

وعدم ذكره للاعتراض على ابن الصلاح فى تمثيله بهذا الحديث ودفع هذا الاعتراض إشكال آخر.

خاصة وأن هذا الكتاب لم يعد للثقافة العامة حول علم المصطلح ولكن أعده الدكتور لطلاب الجامعة الإسلامية بدار الهجرة.

بيان الإشكال الأول

قال الطحان فى كتابه «التيسير» (ص ٤٠):

«الصحيح لغيره»: تعريفه: هو الحسن لذاته إذا روى من طريق آخر مثله أو أقوى منه. ثم قال: «وسمى صحيحاً لغيره لأن الصحة لم تأت من ذات السند وإنما جاءت من انضمام غيره له».

ثم قال: مرتبته: «هو أعلى من الحسن لذاته ودون الصحيح لذاته».

ثم قال: مثاله: حديث «محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**».

ثم عزاه فى تخريجه للترمذى والشيخين من طريق أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة.

والإشكال: أن الحديث متفق عليه ولذلك أورده محمد فؤاد عبد الباقى فى «اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان» (١/ ٥٩) ح (١٤٢) فهو فى أعلى درجات الصحة كما قال النووى فى «التقريب» (١/ ١٢٢ - تدريب):

«الصحيح أقسام: أعلاها ما اتفق عليه البخارى ومسلم، ثم ما انفرد به البخارى، ثم مسلم، ثم على شرطهما، ثم على شرط البخارى، ثم مسلم، ثم صحيح عند غيرهما».

قلت: فإن كان حديث «**لولا أن أشق...**» فى أعلى درجات الصحة كما بيَّنا فكيف يجعله الطحان مثالاً للصحيح لغيره، ومرتبته كما قال دون الصحيح لذاته، ومما يزيد هذا الإشكال إشكالاً على إشكاله:

أن هذا الحديث «**لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**» أورده الإمام السيوطى فى «الأزهار المتناثرة فى الأخبار المتواترة» ح (٢٠) فهو من الأحاديث المتواترة التى قال عنها الدكتور الطحان نفسه فى كتابه «التيسير» (ص٩١٨): «والمتواتر يفيد العلم الضرورى: أى اليقينى الذى يضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقاً جازماً كمن يشاهد الأمر بنفسه.. فكذلك الخبر المتواتر. لذلك كان المتواتر كله مقبولاً ولا حاجة إلى البحث فى أحوال «رواته»، على عكس «خبر الآحاد» الذى يفيد العلم النظرى، أى العلم المتوقف على النظر والاستدلال.

ثم أورد الإمام السيوطى تخريج هذا الحديث ليثبت تواتره فقال:

أخرجه الشيخان عن أبى هريرة.

وأبو داود، والترمذى، والنسائى عن: زيد بن خالد الجهنى.

والنسائى عن: أبى سعيد.

وأحمد عن: على، وتمام بن العباس، وأخيه قثم، ورجل من الصحابة لم يسم، وزينب بنت جحش، وأم حبيبة.

والطبرانى عن: جعفر بن أبى طالب، والعباس بن عبد المطلب، وابن عباس، وابن عمر.

والبزار عن: عائشة.

وأبو نعيم فى السواك عن: أنس، وجابر، وسهل بن سعد، وابن عمرو.

وابن منيع فى مسنده عن: أسامة بن زيد.

ومسدد فى مسنده عن: ابن الزبير.

وابن منده عن: عبد الله بن حنظلة.

وذكره الديلمى عن: أبى بكر الصديق، وحذيفة، وواثلة، وأبى أمامة وأبى أيوب، وأبى موسى وأم موسى.

قلت: وأورده الإمام الكتانى فى «نظم المتناثر من الحديث المتواتر» (ص ٨٣، ٨٤) ح (٦٥) حيث قال: أورده فى الأزهار فى كتاب الطهارة من حديث:

١- أبى هريرة. ٢- وزيد بن خالد الجهنى.

٣- وأبى سعيد. ٤- وعلى.

٥- وتمام بن عباس. ٦- وأخيه قثم.

٧- ورجل من الصحابة لم يسم. ٨- وزينب بنت جحش.

٩- وأم حبيبة. ١٠- وجعفر بن أبى طالب.

١١- والعباس بن عبد المطلب. ١٢- وابن عباس.

١٣- وابن عمر. ١٤- وعائشة.

١٥- وأنس. ١٦- وجابر.

١٧- وسهل بن سعد. ١٨- وابن عمرو.

١٩- وأسامة بن زيد. ٢٠- وابن الزبير.

٢١- وعبد الله بن حنظلة بن عامر. ٢٢- وأبى بكر الصديق.

٢٣- وحذيفة. ٢٤- وواثلة.

٢٥- وأبى أمامة. ٢٦- وأبى أيوب.

٢٧- وأبى موسى. ٢٨- وأم سلمة.

ثمانية وعشرون نفساً.

ثم قال الكتانى: ورد أيضاً عن:

٢٩- مكحول مرسلاً بلفظ «**لأمرتهم بالسواك والطيب عند كل صلاة**»: أخرجه ابن أبى شيبة فى المصنف.

٣٠- وعن حسان بن عطية أخرجه ابن أبى شيبة أيضاً.

وممن صرح أنه متواتر المناوى فى «التيسير».

من هذا يتبين مرتبة حديث السواك «**لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**» أنها أعلى درجات الصحة، بل وفوق ذلك كله الحديث متواتر، والمشكل أنه أورده مثالاً للصحيح لغيره وهو دون الصحيح لذاته فى

المرتبة، والدكتور الطحان اعتمد فى اتخاذ هذا الحديث مثالاً على «مقدمة ابن الصلاح» كما يقول هو فى مقدمة كتابه (ص ٥):

«وكان جل اعتمادى فى المادة العلمية على «علوم الحديث» لابن الصلاح، ومختصره «التقريب» للنووى، وشرحه «التدريب» للسيوطى.

وإلى القارئ الكريم:

أولاً: كلام ابن الصلاح ـ رحمة الله عليه ـ فى «علوم الحديث» (ص ١٠٨ ـ دار الكتب) قال:

«إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والإتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر، ورُوِى مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين، وذلك يُرَقِّى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح».

ثم قال ابن الصلاح:

«مثاله: حديث محمد بن عمرو، عن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «**لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**» فمحمد بن عمرو بن علقمة من المشهورين بالصدق والصيانة. لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه، ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته، فحديثه من هذه الجهة حسن فلما انضم إلى ذلك كونه روى من أوجُه أُخَر، زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح».

قلت: والدكتور الطحان نقل هذا الكلام نقلاً تاماً من أول. «مثاله . . . إلخ» واكتفى بذلك حول الحديث «الصحيح لغيره» دون أن يذكر أى اعتراض أو إشكال.

وحل الإشكال الأول وهو التمثيل بحديث «**لولا أن أشق..**» وهو فى أعلى درجات الصحة بل ومتواتر كما ذكرنا آنفاً ليكون مثالاً للحديث «الصحيح لغيره» والذى مرتبته دون «الصحيح لذاته».

يتضح من ترتيب نظم «ألفية الحديث» للحافظ العراقى وبيانه لذلك فى شرحها حيث يقول:

والحَسَنُ المشْهُورُ بالْعَدَالَة والصِّدق رَاوِيهُ إذَا أَتَى له (٦٢)

طُرقٌ أُخْرَى نَحْوَها مِنَ الطرقْ صَحَحَتْهُ كمتن لولا أن أَشُقْ (٦٣)

إِذْ تابَعُوا محمدَ بْنَ عَمْرِو عَلَيْهِ، فَارْتَقَى الصَّحِيحُ يَجْرِى (٦٤)

قال الحافظ العراقى فى «فتح المغيث بشرح ألفية الحديث» (ص٣٩):

١- «قوله (المشهور): صفة للحسن لا خبر له، والشرط وجوابه فى موضع الخبر، أى والحسن الذى راويه مشهور بالصدق والعدالة إذا أتت له طرق أخرى حكمت بصحته . . .» ثم أورد قول ابن الصلاح الذى ذكرناه آنفاً ثم قال:

٢- (إذ تابعوا محمد بن عمرو) ذكره بعد قوله (كمتن لولا أن أشق) لِيُعْلَمَ أن التمثيل ليس لمطلق هذا الحديث ولكن بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو».

ثم قال الحافظ العراقى:

٣- «ولست أريد بالمتابعة كونه رواه عن أبى سلمة عن أبى هريرة غير محمد ابن عمرو ولكن متابعة شيخه أبى سلمة عليه عن أبى هريرة فقد تابع أبا سلمة عليه عن أبى هريرة عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، وسعيد المقبرى، وأبوه أبو سعيد وعطاء مولى أم حبيبة، وحميد بن عبد الرحمن، وأبو زرعة بن عمرو بن جرير، وهو متفق عليه من طريق الأعرج، والمتابعة قد يراد بها متابعة الشيخ وقد يراد بها متابعة شيخ الشيخ».

الاستنتاج

أورد الحافظ «المتن» ثم قيده برواية محمد بن عمرو ثم بين السبب ليعلم أن التمثيل ليس لمطلق هذا الحديث ولكن بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو».

قلت: فالتمثيل ليس لمطلق هذا الحديث حيث أن متن «لولا أن أشق» متواتر ولكن التمثيل بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو.

ونستنتج من ذلك أن الصحيح لغيره هو سند رواية محمد بن عمرو لا المتن.

وما قاله الحافظ العراقى هو الذى يدفع هذا الإشكال ويفهم منه قول الإمام ابن الصلاح:

١- حيث لم يجعل التمثيل لمطلق الحديث:

فلم يقل: مثاله حديث: «لولا أن أشق. . .» أو قوله: «كمتن لولا أن أشق».

٢- ولكن يفيد كونه من رواية محمد بن عمرو:

حيث قال ابن الصلاح: مثاله، حديث محمد بن عمرو، ثم قال: فحديثه من هذه الجهة حسن.

فلما انضم إلى ذلك كونه روى من أوجه أخر زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظ وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد والتحق بدرجة الصحيح.

قلت: وهكذا قيد ابن الصلاح التحاق الصحة بإسناد محمد بن عمرو فقال: «فصح هذا الإسناد».

فائـدة:

فحديث محمد بن عمرو صحيح لغيره إسناداً لا متناً.

فهو «متواتر» عن النبى ﷺ «صحيح لغـيره» عن محمد بن عمرو، عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ.

قلت: وهذا أشـبه بقـولنا فى حديث نبـيط عن النبى ﷺ «**من بنى لله مسجداً بنى الله له بيتاً فى الجنة**» أنه «غريب إسناداً لا متناً».

«غريب إسناداً»: حيث لا يروى عن نبيط إلا بهذا الإسناد تفرد به ولده عنه.

«لا متناً»: لأن متنه رواه اثنان وعشرون صحابياً كما بينا ذلك آنفاً.

وبهذا تنطبق مرتبة الصحيح لغيره على الإسناد لا المتن، والمهم فى التطبيقات العملية لعلم المصطلح.

«الصحيح لغيره سنداً ومتناً».

فالتمثيل المستفاد منه عملياً هو التمثيل لمطلق الحديث وليس المقيد برواية من رواياته.

تطبيـق:

١- مثال الصحيح لذاته: ....

٢- مثال الحسن لذاته: ....

٣- مثال الصحيح لغيره: ....

ملحوظة هامة (نفائس عزيزة):

المتن واحد والأحاديث متعددة:

قال محدث وادى النيل الشـيخ أحمد شاكر - رحمـه الله - فى شرح ألفية السيوطى: تحت قول السيوطى:

وأحْـمِلْ مـقـالَ عُـشْـرِ ألفِ ألـفِ   أحـوى علــى مُـكَـرَّرِ وَوَقْفِ

قال شاكر (ص ١٢): قال البخارى:

«أحفظ مائة ألف حديث صحيح، ومائتى ألف حديث غير صحيح.

وهو يريد بهذا العدد: اختلاف طرق الحديث باختلاف رواته، ويدخل فيه أيضاً الأحاديث الموقوفة.

فإن الحديث الواحد، قد يرويه عن الصحابى عدد من التابعين، ثم يرويه عن كل واحد منهم عدد من أتباع التابعين، ثم يرويه عن كل واحد منهم عدد من (الآخذين عن) أتباع التابعين.

فيكون الحديث الواحد أحاديث كثيرة متعددة بهذا الاعتبار» اهـ.

تطبيق

فوائد:

حديث: «**لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة**».

١- الحديث متواتر:

حيث جاء متنه عن ثمانية وعشرين صحابياً كما بيَّنا آنفاً.

٢- الحديث «صحيح لذاته»:

حيث أخرجه البخارى فى «الصحيح» (٢/ ٤٣٥ - فتح) ح (٨٨٧)، ومسلم فى «الصحيح» ح (٢٥٢) كتاب الطهارة - باب السواك.

من حديث أبى الزناد عن الأعرج عن أبى هريرة عن النبى ﷺ فذكره

أ- عبد الله بن ذكوان أبو الزناد ثقة فقيه من الخامسة / ع «التقريب» (١/ ٤١٣).

ب- عبد الرحمن بن هرمز الأعرج ثقة ثبت عالم من الثالثة/ ع «التقريب» (١/ ٥٠١) انظر «تحفة الأشراف» (١٠/ ١٩٦) ح (١٣٨٤٢). إذاً الحديث صحيح لذاته من رواية أبى الزناد عن الأعرج فى متن «لولا أن أشق».

٣- الحديث «حسن لذاته»:

هو ما رواه عدل قد خف ضبطه، متصل السند غير معلل ولا شاذ» مثل ما أخرجه الترمذى (١/ ٣٤ شاكر) ح (٢٢)، وأحمد (٢/ ٢٨٧) ح (٧٨٤) (٢/ ٤٢٩) ح (٩٥٤٤) (٢/ ٣٩٩) ح (٩١٦٨)، والنسائى (٢/ ١٩٧) الكبرى ح (٣٠٤٢) كلهم من رواية محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة عن النبى ﷺ فذكره.

والتمثيل ليس لمطلق هذا الحديث ولكن بقيد كونه من رواية محمد بن عمرو.

ملحوظة: أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف ثقة مكثر من الثالثة /ع تقريب (٢/ ٤٣٠).

٤- الحديث الصحيح لغيره:

هذا الحديث الحسن لذاته إذا تقوى بمجيئه من طريق آخر مساوٍ لطريقه أو أقوى منه.

مثال ذلك: حديث السواك من رواية محمد بن عمرو فإنه قوى بمجيئه من طريق الأعرج وهو ثقة ثبت.

دراسة عملية حول الصحيح لغيره

اعتراض:

اعترضَ على ابن الصلاح:

فى حديث محمد بن عمرو عن أبى سلمة عن أبى هريرة لمتن «**لولا أن أشق..**» الاعتراض حول تمثيله بهذا الحديث للحديث «الحسن لغيره» كما بيَّنا فى المحاضرة رقم (١٥)، وبيَّن الحافظ ابن حجر فى «النكت» (١/ ٤٢٠) أن هذا قسم من المسألة. ولذلك قالوا: لكن ابن الصلاح لم يمثل إلا بمثال وقع فيه المتابع فوق المتابع لا مثل المتابع.

١- كان ينبغي للشيخ أن يمثل بمثال وقع فيه المتابع مثل المتابع (أى فى الصدق والعدالة) ويعنى بالمثلية هنا أن يكون راوى المتابع مثل راوى المتابع فى الصدق والعدالة، «أى يذكر حديثاً له أسانيد كل منها لا يرتقى عن درجة الحسن قد حكم له بالصحة باعتبار المجموع».

٢- وكذلك كان ينبغى للشيخ أن يمثل بمثال تكون المتابعة فيه تامة فإن المتابعة فى محمد بن عمرو قاصرة لأنها فى شيخ محمد بن عمرو «أبى سلمة».

٣- وكان ينبغى أن يمثل بمثال لمطلق الحديث فإن التمثيل لمتن «**لولا أن أشق**» مقيد بكونه من رواية محمد بن عمرو كذا فى شرح الألفية» (ص٣٩).

التمثيل بمثال يدفع هذه الاعتراضات الثلاثة

قال الحافظ فى «النكت» (١/ ٤٢١):

(وإذا كانت الحاجة ماسة إليه فلنذكره نيابة عنه (أى عن ابن الصلاح) وأمثلة كثيرة قد ذكرنا منها الحديثين اللذين أوردناهما من الصحيح قبل هذا . . .).

قلت: أوردت الحديثين فى المحاضرة (١٥).

ولكنَّ هذين الحديثين وباقى الأمثلة لا تحقق المطلوب فى الاعتراضات الثلاثة بل بعضها لا يمكن أن يصل إلى درجة الصحيح لغيره.

كما فى مقدمة «الفتح» (ص ٣٨٠) ح (٣٧)، ص (٤٠٨)، والنكت (١/ ٤١٨).

المثال الذي يحقق الأمور الثلاثة

«الحياء منَ الإيمَان، والإيمَانُ في الجَنّة، والبَذَاءُ[1] منَ الجَفَاء، والجَفَاءُ في النَّار»

الحديث: أخرجه الترمذي (٤/ ٣٢١ - شاكر) ح (٢٠٠٩)، وابن حبان (١٩٢٩) والحاكم (١/ ٥٢، ٥٣)، وأحمد (٢/ ٥٠١) من طرق عن محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ فذكره، وقال الحاكم:

«صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبي.

ويعترض على قول الحاكم بأن محمد بن عمرو لم يرو له مسلم احتجاجاً كما في «التهذيب» (٩/ ٣٣٤): روى له البخاري مقروناً بغيره، ومسلم في المتابعات».

المتابعات والشواهد

لمتن «الحياء من الإيمان، والإيمان في الجنة، والبَذَاء من الجفاء، والجَفَاءُ في النار»، من حديث محمد بن عمرو عن أبي سلمة عن أبي هريرة مرفوعاً.

فهذا الحديث كما ذكرنا آنفاً أخرجه الترمذي، وابن حبان، والحاكم وأحمد من حديث محمد بن عمرو.

قلت: ومحمد بن عمرو، قال فيه الحافظ ابن حجر في «التقريب» (٢/ ١٩٦):

«محمد بن عمرو بن علقمة بن وقاص الليثي المدني: صدوق له أوهام من السادسة مات سنة خمس وأربعين على الصحيح / ع»،

فهذا الإسناد: «يكون حسناً لذاته لو تفرد» قاله الحافظ في «شرح النخبة» (ص ٣٩)، ولكن وجدنا لمحمد بن عمرو متابعاً وهو سعيد بن أبي هلال عن أبي سلمة أخرجه ابن حبان ح (١٩٣٠- زوائد).[2]

---

(١) البذاء: هو الفحش في القول.

(٢) أخبرنا عمر بن محمد الهمداني، حدثنا أبو الربيع سليمان بن داود بن حماد، حدثنا ابن وهب أخبرني الليث بن سعد عن خالد بن يزيد عن سعيد بن أبي هلال عن أبي سلمة... فذكره نحوه.

قال الحافظ ابن حجر فى «التقريب» (١/ ٣٠٧):

«سعيد بن أبى هلال الليثى مولاهم، صدوق، من السادسة/ع».

بهذا يكون محمد بن عمرو توبع بمن هو مثله فى الصدق والعدالة، وهو سعيد بن أبى هلال والمتابعة حصلت للراوى نفسه فهى تامة.

وبهذا يصبح الحديث «صحيحاً لغيره» تطبيقاً عملياً للقاعدة التى أوردها الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص ٢٩).

«تطلق الصحة على الإسناد الذى يكون حسناً لذاته لو تفرد إذا تعدد» ثم يعلل ذلك قائلاً: فى «شرح النخبة» (ص ٢٩):

«لأن للصورة المجموعة قوة تجبر القدر الذى قصر به ضبط راوى الحسن عن راوى الصحيح» لذا قال الألبانى فى «الصحيحة» (١/ ٨١٣) ح (٤٩٥):

«نعم تابعه سعيد بن أبى هلال عند ابن حبان (١٩٣٠) فبه صح والحمد لله».

الشواهد

هناك شواهد لحديث محمد بن عمرو قد يطلق عليها البعض متابعة لأنها بنفس اللفظ كما يقول الحافظ فى «شرح النخبة» (ص ٣٣):

«وخص قوم المتابعة بما حصل باللفظ سواءً كان من رواية ذلك الصحابى أم لا والشاهد بما حصل بالمعنى كذلك، وقد تطلق المتابعة على الشاهد وبالعكس والأمر فيه سهل».

قلت: والشواهد التى سنذكرها لا تُرقِّيه عن درجته لأنها دونه.

١- له شاهد من حديث أبى بَكْرَةَ قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

أخرجه البخارى فى «الأدب المفـرد» (١٣١٤)، وابن ماجه (٤١٨٤)، والطحاوى فى «المشكل» (٤/ ٢٣٨)، والحاكم (١/ ٥٢) وقال الحاكم: (صحيح على شرطهما)، ووافقه الذهبى. والحديث من طريق هُشَيْم عن مَنْصُورٍ عن الحَسَن عنه به.

ثم قال البوصيرى فى «الزوائد» (٢/ ١٤٠٠):

رواه ابن حبان فى صـحيحه، وقول الدارقطنـى: «إن الحسن لم يسمع من أبى بكرة».

الجواب عنـه:

أن البخارى احتج فى صحيحه برواية الحسن عن أبى بكرة فى أربعة أحاديث وفى مسند أحمد، ومـعجم الطبرانى الكبير التصريـح بسماعه من أبى بكرة فى عدة أحاديث والمثبت مقدم على النافى.

هناك ملحوظات على كلام البوصيرى:

١- عزو البوصـيرى الحديث لابن حبـان فى «صحيحـه»: هذا من حديث أبى هريرة وليس من حديث أبى بَكْرَةَ.

٢- وهذا الجواب الذى أجاب به البوصيرى على الدارقطنى جواب صحيح لكن الحسن ـ وهو البصرى ـ مدلس مـعروف بذلك، فلا يكفى إثبات سمـاعه من أبى بكرة فى الجـملة: بل لابد من معـرفة سـماعـه لهذا الحديث منه.

وهذا مما لم نره فى شىء من الروايات فـالاعتراض بهـذا الاعتـبار لا يزال قائماً، كذا قال الألبانى فى «الصحيحة» (١/ ٨١٤).

قلت: فهذا شاهد من حديث أبى بكرة دونه فـلا يرقيه لأنه ضعيف لوجود سقط فى الإسناد.

قلت: وهناك شاهد آخر من حديث عمران بن حصين قال: قال رسول الله ﷺ فذكره.

أخرجه الطبرانى فى «الكبير» (١٨/ ١٧٨) ح (٤٠٩) حدثنا على بن عبد العزيز ثنا محمد بن أبى نعيم الواسطى، ثنا هشيم عن منصور بن زاذان عن الحسن عنه به قال الهيثمى فى «مجمع الزوائد» (٨/ ٢٦) وفيه محمد بن موسى بن أبى نعيم كذبه ابن معين.

قلت: ومن هذا الطريق أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» (٣/ ٥٩، ٦٠)، وهذا الشاهد أيضاً لا يرقيه لأنه دونه لوجود طعن فى الراوى.

الخلاصة أن حديث محمد بن عمرو لمتن: «**الحياء من الإيمان، والإيمان فى الجنة ...**» صحيح لغيره من متابعة سعيد بن أبى هلال لمحمد بن عمرو.

إذاً:

أ- تحقق أن المتابِع مثل المتابَع.

ب- المتابعة فيه تامة لأنها متابعة لمحمد بن عمرو نفسه.

جـ- هذا المثال فى مطلق الحديث سنداً ومتناً.

هذا ما وفقنى الله إليه وهو وحده من وراء القصد.

* * *

الحسن لغيره

عناصر الموضوع:

١- ما أورده الطحان في «التيسير».

٢- الأصل الذي اعتمد عليه الطحان في المادة العلمية.

٣- التعقب على ما أورده والأصل الذي اعتمد عليه.

أولاً - ما أورده الطحان

«الحديث الحسن لغيره»

أورده في أربع نقاط:

١- التعريف. ٢- المرتبة. ٣- الحكم. ٤- المثال.

١ - تعريفه:

«هو الضعيف إذا تعدد طرقه، ولم يكن سبب ضعفه فسق الراوي أو كذبه».

الاستفادة: يستفاد من هذا التعريف:

أن الضعيف يرتقي إلى درجة الحسن لغيره بأمرين هما:

أ- أن يروى من طريق آخر فأكثر على أن يكون الطريق الآخر مثله أو أقوى منه.

ب- أن يكون سبب ضعف الحديث إما سوء حفظ راويه أو انقطاع في سنده أو جهالة في رجاله.

٢- مرتبته:

الحسن لغيره أدنى مرتبة من الحسن لذاته، وينبنى على ذلك أنه لو تعارض الحسن لذاته مع الحسن لغيره قدم الحسن لذاته.

٣- حكمـه:

هو من المقبول الذى يحتج به.

٤- مثـالـه:

«ما رواه الترمـذى وحسنه من طريق شعبة عن عاصم بن عـبيد الله عن عبد الله بن عـامر بن ربيعة عن أبيه أن امـرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ: «**أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟ قالت: نعم. فأجاز**».

قال الترمذى: «وفى الباب عن عمـر، وأبى هريرة، وعائشة، وأبى حدرد»، فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه».

ثانياً: الأصـل الذى اعتمد عليه فى المـادة العلميـة

اعتـمد الطحـان فى المادة العلميـة على «تدريب الراوى» للإمام السـيوطى بقول السيوطى فى «التدريب» (١/ ١٧٦).

«(إذا رُوى الحديث من وجـوه ضعيـفة لا يلزم أن يَحْصل من مـجموعـها) أنه (حَسَنٌ بل ما كان ضعفه لضَعْفِ حـفظ راويه الصدوق الأمين زال بمجيئه من وجه آخر)، وعرفنا بذلك أنه قـد حفظه ولم يختل فيه ضبطه (فـصار) الحديث (حسناً) بذلك، كما روى الترمذى وحسنه من طريق شـعبة عن عاصم بن عبيد الله عن عبد الله بن عامر بن ربيعـة عن أبيه، أن امرأة من بنى فزارة تزوجت على نعلين فقال رسول الله ﷺ: «**أرضيت من نفسك ومالك بنعلين؟**» قالت: نعم، فأجاز.

قال الترمذى: وفى الباب عن عمر، وأبى هريرة، وعائشة، وأبى حَدْرَد، فعاصم ضعيف لسوء حفظه، وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه.

(وكذا إذا كان ضعفها لإرسال) أو تدليس أو جهالة رجال، كما زاده شيخ الإسلام (زال بمجيئه من وجه آخر) وكان دون الحسن لذاته».

ما بين الأقواس هو ما قاله الإمام النووى فى «التقريب».

وخارج الأقواس هو ما قاله الإمام السيوطى فى شرحه «التدريب».

ثالثاً ـ التعقب

قلت: (أبو محمد على حشيش):

نقل الدكتور الطحان مثالية الحسن لغيره من «التدريب» كاملة دون تحقيق ونقل أيضاً من أسباب الضعف التى تزول بالمتابعات «جهالة رجال»، وفيه أمران.

الأمر الأول:

المثال الذى مثل به الإمام السيوطى ـ رحمه الله ـ ونقله عنه الدكتور الطحان وهو حديث «إجازة الصداق بنعلين» غير صالح للتمثيل وسنبين ذلك ـ إن شاء الله ـ بالتفصيل.

الأمر الثانى:

أن جهالة الرجال التى تزول بالمتابعات ليست على إطلاقها وقول السيوطى: «كما زاده شيخ الإسلام» فشيخ الإسلام لم يرد الجهالة إلا مقيدة كما سنبينه أيضاً، وهذا من أهم الأمور التى وقع فيها الكثير لعدم التفريق بين التقييد والإطلاق.

دراسة علمية عملية

«الحسن لغيره»

التعقب على الإمام السيوطى فى «التدريب»، ونقل الطحان حديث «إجازة الصداق بنعلين»:

«عن عامر بن ربيعة : أنَّ امرأَةً من بنى فَزَارةَ تزوَّجت رَجلاً على نَعلينِ فقال لها رسول الله ﷺ : «**أرضيت من نَفسك ومالكِ بِنَعْلينِ**»؟ قالت: نعم، قال: فأجازه».

أخرجه أحمد (٣/ ٤٤٥) ح (١٥٧١٤)، (٣/ ٤٤٦) ح (١٥٧٢٩)، والترمذى (٣/ ٤٢٠- شاكر) ح (١١١٣)، وابن ماجه ح (١٨٨٨)، والطيالسى (١/ ٣٠٦) ح (١٥٥٨)، والبيهقى (٧/ ٢٣٩) وأبو يعلى (١٣/ ١٥١) ح (٧١٩٤) من طريق عاصم بن عبيد الله قال: سمعت عبد الله بن عامر بن ربيعة عن أبيه به.

وقال الترمذى: حديث عامر بن ربيعة حديث حسن صحيح.

قلت: وقول السيوطى فى «التدريب» (١/ ١٧٦): «كما روى الترمذى وحسنه...» وقوله: «وقد حسَّن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه...».

قلت: وبمقارنة قول الترمذى، بقول السيوطى ثم عرض هذه المقارنة على تقرير الحافظ ابن حجر فى «شرح النخبة» (ص٢٩، ٣٠) كما فى المحاضرة (١٤) نجد أن هناك اضطراباً شديداً لا يصلح معه أن يكون هذا الحديث مثالاً للحسن لغيره.

هذا على أنْ نفرض جدلاً صحة ما قاله الترمذى (حسن صحيح) ولكن هيهات هيهات وقد أجمع الأئمة على ضعف عاصم بن عبيد الله كما فى «التهذيب» (٥/ ٤٢)، وقال البخارى فى «الضعفاء الصغير» رقم (٢٨١): عاصم بن عبيد الله العُمَرى: منكر الحديث وهذا المصطلح عند البخارى يقول فيه السيوطى فى «التدريب» (١/ ٣٤٩): «البخارى يطلق منكر الحديث على من لا تحل الرواية عنه».

وقال ابن حبان فى «المجروحين» (٢/ ١٢٧): وكان سيئ الحفظ، كثير الوهم، فاحش الخطأ، فترك من أجل كثرة خطئه».

ولذلك حكم الإمام أبو حاتم الرازى على هذا الحديث بأنه منكر حيث قال ابنه فى «العلل» (١/ ٤٢٤/ ١٢٧٦):

«سألت أبى عن عاصم بن عبيد الله فقال: منكر الحديث، يقال: أنه ليس له حديث يعتمد عليه. قلت: ما أنكروا عليه؟ قال: روى عن عبد الله بن عمر عن أبيه أن رجلاً تزوج امرأة على نعلين، فأجازه النبى ﷺ وهو منكر».

ولذلك نقل المباركفورى ـ رحمه الله ـ فى شرحه لهذا الحديث، وهو عنده تحت رقم (١١٢٠) قال الحافظ فى «بلوغ المرام» وبعد أن حكى تصحيح الترمذى هذا: «إنه خولف فى ذلك». انتهى.

وقال الحافظ الزيلعى فى «نصب الراية» -بعد أن حكى تصحيح الترمذى له-: قال ابن الجوزى فى التحقيق: عاصم بن عبيد قال ابن معين: ضعيف، وقال ابن حبان: كان فاحش الخطأ فترك. انتهى».

لذا قال الألبانى فى «الإرواء» ح (١٩٢٦) ضعيف . . . ثم قال وتصحيح الترمذى له من تساهله الذى عرف به.

وقول الترمذى وفى الباب: عن عمر، وأبى هريرة، وعائشة، وأبى حَدْرَد توهم السيوطى ـ رحمه الله ـ أنها شواهد للحديث.

وقد أورد المباركفورى ـ رحمه الله ـ فى شرحه لقول الترمذى «وفى الباب . . .» فلم تشترك مع حديث عامر بن ربيعة لفظاً ومعنى أو معنى فقط، وبهذا يتبين خطأ الإمام السيوطى فى قوله «وقد حسن له الترمذى هذا الحديث لمجيئه من غير وجه» وخطأ الدكتور الطحان لنقله عن السيوطى بغير تحقيق وحتى لا يقع الكثير فى قولَ الترمذى عقب الحديث «وفى الباب» فيظن أنها شواهد سنبين معنى قول الترمذى «وفى الباب».

بيان معنى قول الترمذى «وفى الباب»:

يقول محدث وادى النيل الشيخ أحمد شاكر ـ رحمه الله ـ فى «مقدمة تحقيقه لسنن الترمذى» (١/ ٦٦).

«إنه بعد أن يروى حديث الباب يذكر أسماء الصحابة الذين رُويت عنهم أحاديث فيه: سواء كانت بمعنى الحديث الذى رواه، أم بمعنى آخر، أم بما يخالفه، أم بإشارة إليه ولو من بعيد. وهذا أصعب ما فى الكتاب على من يريد شرحه، وخاصة فى هذه العصور. وقد عدمت بلاد الإسلام نبوغ حفاظ الحديث، الذين كانوا مفاخر العصور السالفة. فمن حاول استيفاء هذا وتخريج كل حديث أشار إليه الترمذى أعجزه وفاته الكثير. . .»

وبهذا نكون قد بينا الأمر الأول من التعقب.

تطبيق عملى على حديث الحسـن لغيـره

أورد الشيخ سيد سابق فى كتابه «فقه السنة» (١/ ٥١٩) حديثاً تحت عنوان «التوسعة يوم عاشوراء».

«عن جابر بن عبد الله ﷺ: أن رسول الله ﷺ قال: «**من وسَّع على نفسه وأهله يوم عاشوراء، وسَّع الله عليه سائر سنته**».

رواه البيهقى فى الشعب وابن عبد البر ثم قال: وللحديث طرق أخرى كلها ضعيفة، ولكن إذا ضم بعضها إلى بعض ازدادت قوة كما قال السخاوى.

قلت: «لكى يُقوَّى الحديث بضم طرقه بعضها إلى بعض يجب أن يقف المحقق على رجال كل طريق منها حتى يتبين له مبلغ الضعف فيها، لأن هناك ضعفاً لا يزول بالمتابعات كما ذكرنا آنفاً» وسنعطى ـ إن شاء الله- تدريباً عملياً على تطبيق هذه القاعدة للربط بين علم المصطلح وعلم الرجال.

فهذا حديث جابر:

الطريق الأول:

أخرجه البيهقى فى «الشعب» (٣/ ٣٦٥- ط دار الكتب العلمية) ح (٣٧٩١): أخبرنا على بن أحمد بن عبدان، أنا أحمد بن عبيد، نا محمد بن يونس نا عبد الله بن إبراهيم الغفارى، نا عبد الله بن أبى بكر ابن أخى محمد بن المنكدر عن (محمد بن المنكدر) عن جابر.

آفته محمد بن يونس بن موسى أبو العباس الكديمى البصرى:

قال فيه ابن عدى فى «الكامل» (٦/ ٢٩٢) تراجم (١٧٨٠):

اتهم بوضع الحديث وبسرقته.

تقرر تركه عند البَرْقانى وابن حَمكـان، والدارقطنى فى «الضعفاء والمتروكين» برقم (٤٨٧) له كما فى المقدمة.

قال ابن حبان فى «المجروحين» (٢/ ٣١٣): كان يضع على الثقات الحديث وضعاً ولعله قد وضع أكثر من ألف حديث.

الطريق الثانى:

أخرجه ابن عبد البر فى «الاستذكار» كما فى «اللسان» (٤/ ٥١٤) تحت تراجم (٦٥٤٨) قال ابن عبد البر: أخبرنا أحمد بن قاسم، ومحمد بن إبراهيم، ومحمد بن حكم، قالوا: حدثنا محمد بن معاوية، حدثنا الفضل بن الحُباب، حدثنا هشام بن عبد الملك الطيالسى، حدثنى شعبة، عن أبى الزبير عن جابر به.

وقال الحافظ ابن حجر: الفضل بن الحُباب أبو خليفة الجُمحى روى عنه ابن عبد البر فى «الاستذكار» من طريقه حديثاً منكراً جداً ثم قال: وشيخهم - أى الثلاثة - محمد بن معاوية - هو ابن الأحمر - الظاهر أن الغلط فيه من أبى خليفة، فلعل ابن الأحمر سمعه منه بعد احتراق كتبه.

وعلة أخرى فى الطريق عنعنة أبى الزبير فإنه مدلس أورده الحافظ ابن حجر فى المرتبة الثالثة فى كتابه «طبقات المدلسين» برقم (٣٥/ مرتبة ٣) وقال: مشهور بالتدليس ولقد حقق طرقه كلها المعلمى اليمانى فى «تحقيق الفوائد المجموعة» (ص ٩٨، ٩٩، ١٠٠) وبين ما فيها من متروكين ومجهولين ثم رد على من قال: «طرقه يقوى بعضها بعضاً»، بقوله: «بل يوهن بعضها بعضها».

وتبعه الألبانى فى «تمام المنة» (ص ٤١١) فقال ـ رحمه الله ـ:

«هكذا سائر طرق الحديث مدارها على متروكين أو مجهولين، ومن الممكن أن يكونوا من أعداء الحسين ﷺ الذين وضعوا الأحاديث فى فضل الإطعام والاكتحال، وغير ذلك يوم عاشوراء معارضة منهم للشيعة الذين جعلوا هذا اليوم يوم حزن على الحسين ﷺ».

قلت: وهذا ما بينه شيخ الإسلام ابن تيمية فى «مجموع الفتاوى» (٢٥/٢٩٩-٣٠٠).

التطبيق الثانى

«والذى نفسى بيده لهما أثقل فى الميزان من أحد».

أخرجه أحمد (١/ ٤٢٠) ح (٣٩٩١) من حديث ابن مسعود ﷺ، حدثنا عبد الصمد وحسن بن موسى، قالا حدثنا حماد عن عاصم عن زر بن حُبَيْش عن ابن مسعود «أنه كان يجتنى سواكاً من الأراك، وكان دقيق الساقين فجعلت الريح تكفؤه، فضحك القوم منه فقال رسول الله ﷺ: **مم تضحكون**؟ قالوا: يا نبى الله من دقة ساقيه فقال ﷺ: فذكره».

قلت: وهذا سند فيه عاصم بن أبى النجود قال الحافظ فى «التقريب» (١/ ٣٨٣): صدوق له أوهام.

قال الذهبى فى «الميزان» (٢/ ٣٥٧) تراجم (٤٠٦٨) ثبت فى القراءة خرج له الشيخان لكن مقروناً بغيره لا أصلاً وانفراداً ـ وقال يحيى القطان: ما وجدت رجلاً اسمه عاصم إلا وجدته ردئ الحفظ، وقال ابن خراش: فى حديثه نكرة.

قلت: بهذا نجده فى مراتب الاستشهاد.

الطريق الثانى: أخرجه أحمد (١/ ١١٤) ح (٩٢٠) من حديث على رضي الله عنه، ثنا محمد بن فضيل، ثنا مغيرة عن أم موسى قالت: سمعت علياً رضي الله عنه يقول: «أمر النبى صلى الله عليه وسلم ابن مسعود فصعد على شجرة أمر أن يأتيه منها بشيء فنظر أصحابه إلى ساق عبد الله بن مسعود حين صعد الشجرة فضحكوا من حموشة[1] ساقيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم **ما تضحكون؟ لرجل عبد الله أثقل فى الميزان يوم القيامة من أحد**».

وفيه: المغيرة هو ابن مِقْسَم (بكسر الميم) الضَّبِّى ثقة متقن إلا أنه كان يدلس، روى له الستة روى عن أم موسى وهى تابعية ثقة كما فى «التقريب» (٢٧٠٢) والتهذيب (١٢/ ٥٠٧) «طبقات المدلسين» (رقم (٤١ مرتبة ٣)، والمغيرة لم يصرح بالتحديث ولكن عنعن.

ومحمد بن فضيل بن غزوان: قال ابن حجر فى «التقريب» (٢/ ١ : ٢٠١): صدوق روى له الستة والحديث بمجموع الطريقين «حسن» وذلك بتطبيق القواعد المذكورة آنفاً. اهـ.

* * *

(١) حَمْش الساقين: أى دقيق الساقين، وحَمِش عظم ساقه: دق. «المصباح» ص ١٥١ .

دراسات عملية

١- الضعف الذى يزول بالمتابعات.

٢- الضعف الذى لا يزول بالمتابعات.

«من قرأ آية الكرسى فى دبر كل صلاة لم يحل بينه وبين دخول الجنة إلا الموت».

أخرجه ابن السنى ح (١٢٤): حدثنا محمد بن عبد الله بن الفضل الكلاعى الحمصى.

حدثنا اليمان بن يزيد وأحمد بن هارون جميعاً بالمصيصة قالا:

حدثنا محمد بن حمير عن محمد بن زياد الألهانى عن أبى أمامة الباهلى رضي الله عنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: فذكره.

والنسائى فى «عمل اليوم والليلة» كما فى «تحفة الأشراف» (٤/ ١٨٠) ح (٤٩٢٧) عن الحسين بن بشر عن محمد بن حمير عنه به.

وأورد الحافظ فى «التهذيب» (٢/ ٢٨٦) هذا الحديث فى ترجمة الحسين بن بشر الطرسوسى وقال: وروى الحديث المذكور معه عن محمد بن حمير هارون بن داود النجار الطرسوسى، ومحمد بن إبراهيم بن العلاء بن زربيق الحمصى، وعلى بن صدقة وغيرهم.

قلت: ومن طريق الحسين بن بشر، ومحمد بن إبراهيم، وابن داود النجار الطرسوسى أخرجه الطبرانى فى «الكبير» (٨/ ١٣٤) ح (٧٥٣٢) عن محمد ابن حمير.

بلفظ: **«من قرأ آية الكرسى دبر كل صلاة مكتوبة لم يمنعه من دخول الجنة إلا الموت».**

طريق آخر، وبلفظ جواب الشرط فيه مختلف تمام الاختلاف من حديث أبي أمامة.

«من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة مكتوبة كان بمنزلة من قاتل عن أنبياء الله عز وجل حتى يستشهد».

أخرجه ابن السني ح (١٢٣ / ط الكتب الثقافية) أخبرنا أبو محمد ابن صاعد، حدثنا علي بن الحسن بن معروف، حدثنا عبد الحميد بن إبراهيم أبو التقي، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن داود بن إبراهيم الذهلي أنه أخبره عن أبي أمامة صدي بن عجلان الباهلي ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: فذكره.

حديث المغيرة بن شعبة:

«من قرأ آية الكرسي دبر كل صلاة، ما بينه وبين أن يدخل الجنة إلا أن يموت».

أخرجه أبو نعيم في «الحلية» (٣/ ٢٢١) حدثنا أبو أحمد محمد بن أحمد القاضي، ثنا إبراهيم بن زهير، ثنا مكي بن إبراهيم، ثنا هاشم بن هاشم، عن عمر بن إبراهيم عن محمد بن كعب، عن المغيرة بن شعبة قال، قال: رسول الله ﷺ فذكره.

قال أبو نعيم: «هذا حديث غريب من حديث المغيرة تفرد به هاشم بن هاشم عن عمر عنه».

* * *

دراسة تحليلية
حول حديث أبى أمامة

أولاً:

مدار الحديث على محمد بن حمير رواه عن محمد بن زياد الألهانى عن أبى أمامة.

التخريج	الطرق من روى عن ابن جبير	مدار الحديث
ابن السنى ح (١٢٤)	١- اليمان بن يزيد ٢- أحمد بن هارون	محمد بن حمير عن محمد بن زياد الألهانى[1] عن أبى أمامة
النسائى عمل اليوم والليلة	٣- الحسين بن بشر (ثقة)	
الطبرانى فى الكبير (٧٥٣٢)	٤- هارون بن داود ٥- محمد بن إبراهيم	
التهذيب (٢/ ٢٨٦)	٦- على بن صدقة ٧- وغيرهم	

١- محور ارتكاز الضعف، محمد بن حمير.

٢- قال فيه أبو حاتم في «الجرح والتعديل» (٧/ ٢٤٠) «لا يحتج به».

٣- لذلك لم يرو له البخارى شيئاً إلا فى المتابعات والشواهد، وهذا يتضح من قول الحافظ ابن حجر فى «مقدمة الفتح» ص (٤٣٨)، عن محمد بن حمير: «ليس له فى البخارى سوى حديثين: أحدهما عن إبراهيم بن أبى عبلة عن عقبة بن وسَّاج عن أنس فى خضاب أبى بكر وذكر له متابعاً.

(١) محمد بن زياد الألهانى بفتح الهمزة وسكون اللام أبو سفيان الحمصى، ثقة من الرابعة «التقريب» (٢/ ١٦٢).

والآخر عن ثابت بن عجلان عن سعيد بن جبير عن ابن عباس قال: «مر رسول الله ﷺ بعنز ميتة فقال: «**ما على أهلها لو انتفعوا بإهابها**» أورده في «الذبائح» وله أصل من حديث ابن عباس عنده فى الطهارة.

قلت: لذلك قال المعلمى اليمانى فى «تخريج الفوائد» (ص ٢٩٩):

«أخرج له البخارى فى الصحيح حديثين -قد ثبتا من طريق غيره- وهما من روايته عن غير الألهانى فزعم أن هذا الحديث على شرط البخارى غفلة» اهـ.

قلت: وهذا رد على قول الألبانى رحمه الله فى «الصحيحة» (٢/٦٩٨) ح (٩٧٢) فى محمد بن حمير فما فوقه: «وبقية رجال الإسناد ثقات على شرط البخارى».

وصحح بذلك الحديث مقلداً السيوطى فى «اللآلئ» (١/ ٢٣٠) فى محمد بن حمير: «قوى ثقة من رجال البخارى والحديث صحيح على شرطه».

وقول شيخنا الألبانى رحمه الله: «والحديث صحيح من طريق أو طرق أخرى عن محمد بن حمير»، غير صحيح، لأن محور ارتكاز الضعف هو محمد بن حمير والطرق التى أوردها الشيخ كما هى مبينة عبارة عن متابعات لمن هو دون محمد بن حمير.

ثانياً:

ما أخرجه ابن السنى برقم (١٢٣) من طريق عبد الحميد بن إبراهيم أبى التقى عن إسماعيل بن عيَّاش عن داود بن إبراهيم الذهلى عن أبى أمامة.

١- وفيه عبد الحميد بن إبراهيم أبو التقى.

أورده ابن أبى حاتم فى «الجرح والتعديل» (٦/ ٨) وقال: سألت محمد ابن عوف الحمصى عنه فقال: كان شيخاً ضريراً لا يحفظ.. ثم قال كان لا يحفظ الإسناد ويحفظ بعض المتن.

قال أبو حاتم: «ليس هذا عندى بشىء رجل لا يحفظ وليس عنده كتب».

وقال النسائى: ليس بشىء كما فى «الميزان» (٢/ ٥٣٧).

٢- إسماعيل بن عياش: قال البخارى: إذا حدث عن أهل بلده فصحيح، وإذا حدث عن غيرهم ففيه نظر» كذا فى «الميزان» (١/ ٢٤١) تراجم (٩٢٣).

٣- داود بن إبراهيم الذهلى: لم أجد له ترجمة الألبانى «الصحيحة» (٢/ ٦٩٩).

٤- مخالفة المتن فى جواب الشرط.

فهذا الطريق تبعاً لقواعد علم المصطلح لا يصلح للمتابعات والشواهد لأن أبا التقى ليس بشىء، وظهر فيه أنه لا يحفظ الإسناد ويحفظ بعض المتن.

ثالثاً: شاهد حديث المغيرة بن شعبة

أخرجه أبو نعيم فى «الحلية» (٣/ ٢٢١) من طريق عمر بن إبراهيم عن محمد بن كعب عن المغيرة بن شعبة مرفوعاً.

قال المعلمى اليمانى فى «تحقيقه الفوائد» (ص ٢٩٩): «عمر بن إبراهيم: وهم الدمياطى ومن تبعه إنما هذا عمر بن إبراهيم بن محمد بن الأسود له ترجمة فى «الميزان، واللسان»، وهو مجهول ذكره ابن حبان فى الثقات على عادته فى ذكر المجاهيل، وذكره العقيلى فى الضعفاء وذكر له خبراً آخر لهذا السند نفسه لم يتابع عليه، والمجهول إذا روى خبرين لم يتابع عليهما فهو تالف».

وهذا يرد قول الشيخ الألبانى: «فمثله لا بأس بروايته فى الشواهد وهذا منها».

قلت: والحق مع المعلمى اليمانى فى تحقيقه تبعاً للقواعد الحديثية فعمر بن إبراهيم لا يصلح فى المتابعات والشواهد.

قلت: قال العقيلى فى «الضعفاء» (٣/ ١٤٥) تراجم (١١٢٩) عمر بن إبراهيم عن محمد بن كعب: «لا يتابع على حديثه».

تحقيق الدارقطنى لحديث أبى أمامة

قال الدارقطنى: «غريب من حديث الألهانى عن أبى أمامة تفرد به محمد ابن حمير عنه قال يعقوب بن سفيان: «ليس بالقوى» كما فى «الموضوعات لابن الجوزى» (١/ ٢٤٤).

قلت: وبهذا يتبين أن الحديث بجميع طرقه لا يصح.



فتوى شيخ الإسلام ابن تيمية

حول الحديث

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية فى «مجموع الفتاوى» (٢٢/٨٠٥):

«قد روى فى قراءة آية الكرسى عقيب الصلاة حديث ولكنه ضعيف ولهذا لم يروه أحد من أهل الكتب المعتمد عليها. فلا يمكن أن يثبت به حكم شرعى. ولم يكن النبى ﷺ وأصحابه وخلفاؤه يجهرون بعد الصلاة بقراءة آية الكرسى، ولا غيرها من القرآن. فجهر الإمام والمأموم بذلك والمداومة عليها بدعة مكروهة بلا ريب» اهـ.

لقد قمنا بتحقيق هذا الحديث بمجلة «التوحيد» العدد الثانى / صفر ١٤٠٩هـ باب «أسئلة القراء عن الأحاديث».

ثم فى مجلة «التوحيد» العدد (١٢) ذو الحجة ١٤٠٩هـ (ص ٤٢) تحت عنوان «الإصابة: فى الرد على تعقيب مجلة الاستجابة».

خلاصة

أجاب أخى الكريم الشيخ محمد عمرو عبد اللطيف عن ثلاثة أحاديث حول قراءة آية الكرسى فى دبر الصلاة فى مجلة «التوحيد» فى عددى رجب وشعبان ١٤١٥ هـ تحت باب «أسئلة القراء عن الأحاديث».

حديث الحسن بن على، وأنس، وعلى ﷺ، ثم ختم إجابته قائلاً:

«وخلاصة القول: أن الأحاديث الثلاثة لا يصح منها شىء، بل هى منكرة ساقطة، وكان المتوقع أن يسأل القارئ ـ حفظه الله ـ عن حديث أبى أمامة

الذى يوافق حديث عَلى فى القطعة الأولى منه، وكنت قد حسَّنته فى «تبييض الصحيفة» (جـ١) لكننى رجعت عن ذلك لتفرد محمد بن حمير الحمصى -رحمه الله- به وهو موثق لكن أبا حاتم الرازى، ويعقوب بن سفيان الفسوى قد غمزاه بما يقتضى أنه لا يحتمل منه مثل هذا الحديث، وقد سبقنى إلى ذلك أخى الحبيب الشيخ على إبراهيم حشيش فى مجلة التوحيد أيام كان يتولى هذا الباب واتضح لى صحة تحقيقه بفضل ربى تعالى. فاسأله العفو عما سلف» اهـ.

انتهى كلام أخى الشيخ محمد عمرو (حفظه الله).

واسأل الله سبحانه أن يجعل هذا فى صحائف أعمالنا خالصاً لوجهه تعالى بعيداً عن أوحال الرياء.

* * *

نمـوذج امتحـان
مصطلح الحديث

الإجابة فى ورقة الأسئلة:

كل سؤال يتكون من مجمـوعتين والإجابة على المجموعـتين معاً فى كل سؤال :

السؤال الأول: (المجموعة الأولى)

أ- **أكمل ما يأتى**: قال الحافظ فى «النخبة» (ص ١٤):

الخبر إما أن يكون له طرق ... ... ، أو مع ....

بمًا فوق ....، أو .... ، أو ....

فالأول: .... والثانى: .... والثالث: ....

والرابع: .... وكلها ـ سوى الأول ـ ....

ب- **أكمل ما يأتى:**

١- قال رسـول الله ﷺ : «لا يؤمن أحدكـم حتى أكون أحب إلـيه من ...... و ......

٢- أورد هذا الحديث الحافظ فى «شرح النخبة» (ص ٢١) مثالاً ...... ونقله عنه الطحان فى «التيسير» حيث قال الحافظ:

«وأما صـوره .... التى حررناها فمـوجودة بأن لا يرويه أقل من ...... عن أقل من .....

٣- مثاله هذا الحديث الذى رواه ...... من حديث ......، ورواه .... من حديث ...... ورواه عن .... اثنان هما ....، .... ورواه عن أحد هذين الاثنين وهو .... اثنان هما .... و .... ورواه عن الآخر وهو .... اثنان هما .... و .... ورواه عن كل جماعة.

جـ- أكمل ما يأتى:

قال السيوطى فى «التدريب» (٢/ ١٨١): «فائدة: قد يكون الحديث «عزيزاً مشهوراً» قال الحافظ العلائى فيما رأيته بخطه: حديث: «نحن الآخرون السابقون يوم القيامة».

الحديث .... عن .... رواه عنه .... و .... وهو .... عن .... رواه عنه سبعة: أبو سلمة بن عبد الرحمن، وأبو حازم، وطاوس، والأعرج، وهمام، وأبو صالح، وعبد الرحمن مولى أم برثن. ملحوظة: الحديث (متفق عليه).

د- أكمل ما يأتى:

من أنواع الغريب النسبى: «تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين» كقولهم: تفرد به فلان عن فلان، وعند تطبيق هذه القاعدة أورد ابن الصلاح فى «علوم الحديث» (ص ١٧٧) حديث «المغفَر» وقال: «تفرد به مالك عن الزُهْرى» ونقله صاحب «تيسير المصطلح» (ص ٢٤) مثالاً للغريب النسبى هل حديث «المغفر» يحقق مثالية «الغريب النسبى» مع ذكر السبب من أقوال ثلاثة من علماء هذا الفن.

الإجابة: حديث المغفر .... مثالية «الغريب النسبى» لأن:

١- الحافظ .... قال: ....

....

٢- الإمام ابن .... قال: ....

....

٣ - الحافظ .... قال: ....

....

وهذه الإجابة موجودة فى كتاب .... للعالم ....

وفى كتاب .... للعالم ....

هـ- أكمل هذه القاعدة:

١- قال النووى فى «التقريب» وشرحه السيوطى فى «التدريب» (٢/ ١٨٢):
الغريب ينقسم أيضاً إلى: غريب إسناداً لا متناً كحديث روى متنه
.... من الصحابة .... بروايته عن ....

وفيه يقول الترمذى ....

٢- طبق هذه القاعدة على حديث نبيط فى متن «من بنى لله مسجداً
.....................» أكمل الحديث؟

التطبيق: ....

....

٣- الحديث أورد متنه السيوطى فى كتاب ...... مما يدل على أن المتن
....

٤- وأخرج هذا المتن الإمام الطبرانى فى كتاب .... من رواية
.... مما يدل على أن الحديث .... حيث قال:

....

٥- فالحديث .... عن .... رواه عنه ....

وهو غريب عن .... تفرد به .... وبهذا يكون الحديث غريب إسناداً لا متناً.

و- يوجد حديث غريب متناً وإسناداً كما لو .... واستمر .... وفيه يقول الترمذى ....

....

السؤال الثانى: أكمل ما يأتى

أ- فى «البيقونية»:

عزيز مروى اثنين أو ثلاثة مشهور مروى فوق ما ثلاثة

والصحيح عند أهل هذا الفن:

عزيز .... مشهور ....

ب- قال السيوطى فى «التدريب» (٢/ ١٧٣، ١٧٤) مثال على المشهور الاصطلاحى وهو صحيح حديث «إن الله لا يقبض العلم انتزاعاً ينتزعه» وأورده الطحان فى «التيسير» وقال فى هامشه «أخرجه الشيخان والترمذى، وابن ماجه، وأحمد».

١- هل هذا التخريج يحقق الشهرة الاصطلاحية؟ مع ذكر السبب؟

الإجابة: ....

السبب: ....

٢- التخريج الذى يحقق الشهرة الاصطلاحية لحديث «قبض العلم».

أخرجه .... و .... و ....

من حديث ....

وأخرجه .... و ....

من حديث ....

وأخرجه .... فى ....

من حديث ....

جـ- أكمل هذه القاعدة

قال النووى فى «التقريب» وشرحه السيوطى فى «التدريب» (٢/ ١٨٣):
«لا يوجد حديث غريب متناً لا إسناداً إلا إذا ...... الفرد فرواه عن المنفرد .... صار .... غريباً متناً لا إسناداً بالنسبة إلى أحد .... المشتهر وهو ....

د- طبق هذه القاعدة على حديث «إنما الأعمال.....»

....

....

هـ- الشهرة فى حديث «إنما الأعمال بالنيات».

نوعها: .... السبب بأن .... إنما طرأت له من عند .... وأول الإسناد .... وبهذا رد السيوطى فى «التدريب» على إمامين من أئمة هذا العلم الجليل هما الإمام .... والإمام .... لأنهما ....

و- شروط المتواتر اللفظى:

١- أن يرويه ....

٢- أن توجد هذه .... فى ....

٣- ....

٤- ....

٥- يقول الحافظ فى «شرح النخبة» : وانضاف إلى ذلك أن يصحب خبرهم ....

ز- اذكر حديثاً تنطبق عليه هذه الشروط (مع ذكر السبب)

الحديث ....

السبب ....

ح - أكمل هذه القاعدة : قال الإمام السيوطى فى «التدريب» (٢/ ١٨٠)

المتواتر المعنوى: هو أن ينقل ...... يستحيل ..... وقائع .....

كل واقعة أو قضية منها ...... تشترك فى ...... يتواتر ......

باعتبار ....

طبق هذه القاعدة على أحاديث «رفع اليدين فى الدعاء».

....

....

ط- اعترض الحافظ فى «شرح النخبة» (ص١٩) على ما ذكره ابن الصلاح فى «علوم الحديث» (ص ٣٩٢)، والنووى فى «التقريب» (٢/١٧٦- تدريب) فقال «ما ادعاه ابن الصلاح من عزة المتواتر، وكذا ما ادعاه غيره من العدم لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على:

١- ....

٢- و.............. و .... المقتضية لإبعاد ....
.... أو يحصل ....

ى- قال الحافظ: «ومن أحسن ما يقرر به كون المتواتر موجوداً وجود كثرة فى الأحاديث:

١- ....

٢- ....

٣- ....

٤- ....

ك- وما تخلفت .... كان مشهوراً فقط.

فكل متواتر .... من غير عكس.

السؤال الثالث (المجموعة الأولى):

أ- أكمل هذه القاعدة:

قال الحافظ ابن حجر فى «النخبة» ص (٢٥-٢٩):

«وخبر الآحاد بنقل ....، تام ....، .... السند، غير ....، ولا .... هو .... فإن .... قال ....
فإن جُمِعا .... فى ...... حيث ...... وإلا فباعتبار........

ب- أكمل هذه القاعـدة:

قال الترمذى:

«كل حديث يروى .... ولا يكون الحديث .... ويروى من .... فهو عندنا حديث ....»

جـ- اعترض فى «اختصار علوم الحديث» (ص٣١) على نسبة هذه القاعدة إلى الترمذى فرد على هذا الاعتراض محدث وادى النيل الشيخ .... فى كتابه المسمى .... ناقلاً قول الحافظ .... فى .... حيث قال: «وهذا الإنكار عجيب فإنه فى ....»

د- أكمل الجدول الآتى بما هو مطلوب فى أقسامه.

العبارة	ضع علامة (✓) أو (X)	اذكر السبب
١- الحديث الذي يقول فيه الترمذى «حسن» أقوى من الذى يقول فيه «حسن غريب».	....	....
٢- كل حديث قيل فيه «رجاله رجال الصحيح» فهو حديث صحيح.	....	....
٣- قول الهيثمي في «مجمع الزوائد» «حديث رواته ثقات» يكون تصحيحاً للحديث.	....	....
٤- قد يكون الحديث الذي يقول فيه الترمذي: «حسن صحيح» دون ما قيل فيه «صحيح».	....	....
٥- قد يكون الحديث الذي يقول فيه الترمذى: «حسن صحيح» فوق ما قيل فيه «صحيح».	....	....
٦- كل حديث ضعيف إذا تعددت طرقه قوى بعضها بعضاً.	....	....

تابع السؤال الثالث: المجموعة الثانية

أ- أكمل:

قال ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» (ص١٨):

«والبخارى أرجح من مسلم لأنه اشترط فى إخراجه الحديث فى كتابه هذا:

أن يكون: ١- .... ٢- ....

ولم يشترط مسلم .... بل اكتفى بمجرد ....

ومن هنا ينفصل لك النزاع فى ترجيح تصحيح البخارى على مسلم كما هو قول الجمهور.

ب- شروط الحديث الصحيح لذاته هى:

١- ....

٢- ....

٣- ....

٤- ....

٥- ....

جـ- أكمل:

لقد نظمت شروط الصحيح لذاته فى «البيقونية» فى نظم هو:

....

....

د- الشذوذ فى اصطلاح أهل الحديث هو: ....

والعلة هى: ....

هـ- إذا قيل فى الراوى أنه: «ثقة» دل هذا المصطلح على ....

وإذا قيل فيه «صدوق» فهذا يعنى ....

و- قال الإمام السيوطى فى «التدريب» (١/ ٩٥):

«واختص مسلم بـ .... فى مكان واحد بـ ....
.... المتعددة و .... المختلفة فسهل تناوله.

بخلاف البخارى فإنه .... فى الأبواب بسبب ....

منها وأورد كثيراً منها فى ....

ز- أحسن ما قيل فى شرط الشيخين أو أحدهما:

١- ....

٢- ....

ح- أكمل الجدول الآتى:

المصنَّف	المصنِّف	نوعية التصنيف
النخبة	....	....
....	الرَّامَهُرْمُزِى	....
....	....	من مظان الغريب

المصنَّف	المصنِّف	نوعية التصنيف
....	....	المتواتر
....	العجلونى	....
المقاصد الحسنة	....	....

السؤال الرابع - (المجموعة الأولى):

أ- قال ابن الصلاح فى «علوم الحديث» (ص ١١٣) فى قول الترمذى وغيره: «هذا حديث حسن صحيح»

إشكال: لأن ....

ب- وحل هذا الإشكال ابن الصلاح نفسه فقال وجوابه: ....

....

جـ- لكن اعترض على هذا الجواب الحافظ ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» (ص ٣٦) قال: وهذا يرده أن يقول ـ أى الترمذى ـ فى بعض الأحاديث «...

....».

د- ولكن ألهم الله الحافظ ابن حجر فجاء بإجابة جامعة مانعة ترد هذا الاعتراض حيث قال فى «النخبة» (ص ٢٩) قاعدة هى:

«..».

ثم قال الحافظ: «وعرف بهذا جواب من استشكل الجمع بين الوصفين».

هـ- ثم قال فى «شرح النخبة» (ص ٢٩) ومحصل الجواب:

«..

....

....»

و- اعترض الحافظ ابن كثير فى «اختصار علوم الحديث» ص (٣٢) على تعريف الترمذى للحديث الحسن وقال: فإنه يقول فى كثير من الأحاديث:

«...

....»

ز- هذا يعارض شرط الحسن الذى قال فيه الترمذى:

«...»

ح- لكن الحافظ فى «النزهة» (ص ٢٩) جاء بتقرير دفع به هذا الاعتراض حيث قال: «فالجواب أن الترمذى لم يعرف .... وإنما عرفه .... وقع فى كتابه وهو ما يقول فيه

....

ط- أكمل الجدول الآتى:

المصطلح	حـدّه
السنـد	....
....	ما ينتهى إليه السند من الكلام
المُسْنِد	....
....	ما جاء عن النبي ﷺ أو عن غيره وقال الحافظ: «عبرت به هنا ليكون أشمل»
المُحَدِّث	....
....	القواعد المعرفة بحال الراوي والمروي
المستفيض	....
....	كل كتاب جمع فيه مرويات كل صحابي على حدة

تابع السؤال الرابع: (المجموعة الثانية)

أ- قال الحافظ العراقى فى «فتح المغيث» بشرح ألفية الحديث (ص ٣٩):

والحَسَنُ المشهُورُ بالعدالة والصِّدْقِ رَاوِيهُ إذا أَتى له

طُرقٌ أُخرَى نَحْوهَا من الطرقْ صَحَّحْتهُ كمتن لولا أن أشُق

إذْ تابعوا محمد بْنَ عَمْرِو عليه فارْتَقى الصحيح يَجْرِى

أكمل ما يأتى من شرح هذا النظم؟

١- «إذ تابعوا محمد بن عمرو» ذكره بعد قوله «كمتن لولا أن أشق»

السبب: ....

٢- نوع المتابعة هى: ....

٣- السبب: ....

٤- المتابَع مع المتابِع على ثلاثة أقسام أوردها الحافظ ابن حجر فى «النكت» (١/ ٤٢٠) وهى: القسم الأول ....، القسم الثانى .... القسم الثالث ....

٥- المتابع لمحمد بن عمرو فى القسم .... وهو ....

٦- حديث محمد بن عمرو صحيح لغيره إسناداً لا متناً.

فالمتن .... عن .... رواه عنه.

والسند صحيح لغيره فى رواية ....

لأن ....

٧- أكمل «الحياء من .... ، .... فى ....

والبذاءُ من .... ، .... فى ....

٨- أخرجه ...... فى ...... و ...... فى ...... و ......

فى ...... والحاكم فى المستدرك.

٩- من طرق عن ....

١٠- قول الحاكم عن هذا الحديث «صحيح على شرط مسلم» ووافقه الذهبى غير صحيح.

السبب ....

١١- الحديث له طريق آخر:

أخرجه .... فى .... من طريق..................

١٢- هذا الطريق يجعل هذا الحديث صحيحاً لغيره:

السبب ....

١٣- نوع المتابعة .... السبب ....

١٤- الحديث صحيح لغيره سنداً ومتناً لأن ....

....

١٥- التمثيل الصحيح لغيره ليس مقيداً لأن ....

....

***

السؤال الخامس (المجموعة الأولى)

أ- فى متن « ... فإن غم عليكم فأكملوا العدة ثلاثين» ظن قوم أن الشافعى تفرد به عن مالك فعدوه فى غرائبه.

ولكن وجد له متابعة تامة ومتابعة قاصرة وشاهد

١- الحديث أخرجه الشافعى عن ....

٢- المتابعة التامة أخرجها .... عن ....

٣- المتابعة القاصرة أخرجها .... من رواية ....

٤- الشاهد باللفظ أخرجه .... من رواية ....

٥- الشاهد بالمعنى أخرجه .... من رواية ....

ب- **أكمل القاعدة:** قال الحافظ فى «شرح النخبة» (ص ٢٩):

«تطلق الصحة على الإسناد الذى يكون حسناً لذاته لو .... لأن للصورة المجموعة .... القدر الذى....... به .... راوٍ .... عن راوٍ....... ».

جـ- حديث «جواز الصداق بنعلين».

أورده الإمام السيوطى فى «التدريب» (١/ ١٧٦) مثالاً للحديث الحسن لغيره ونقله عنه الطحان فى التيسير.

١- الحديث أخرجه الترمذى فى «السنن» ح (١١٣) وقال حديث .....

....

٢- الحديث قال فى تحقيقه السيوطى: ....

٣- قارن بين قـول الترمذى وقـول السيوطى ثم اعـرض هذه المقارنة على تقرير الحـافظ ابن حجر لمعنى مصطلح التـرمذى، ثم بين الاضطراب الذى لا يصلح معه أن يكون هذا الحديث مثالاً للحسن.

....

....

٤- مدى صحة قول الترمذى مبيناً السبب بقول إمام من أئمة هذا الفن.

....

٥- مدى صحة قول السيوطى مبيناً السبب:

....

....

٦- هل يصح لسند الترمذى متابعة

الإجابة ....

السبب ....

السؤال الخامس (مجموعة ب)

ضع علامة (✓) خلف العبارة الصحيحة وعلامة (X) خلف العبارة الخطأ مع ذكر السبب.

١- الاعتبار قسيم للمتابع والشاهد ( )

السبب ....

....

٢- علوم الحديث للسيوطى شرح للتدريب للنووى، والتدريب اختصار للإرشاد لابن الصلاح، والإرشاد اختصار للتقريب للحافظ ابن حجر ( )

السبب ....

....

٣- متى توبع - من قال فيه البخارى: سكتوا عنه، فيه نظر- بمعتبر وكذا مجهول العين - والمُرسَل والمدلس صار حديثهم حسناً لا لذاته بل المجموع ( )

السبب ....

....

٤- الكتب الستة يطلق عليها الصحاح ( )

السبب ....

....

٥- مجهول العين هو المستور ( )

السبب ....

٦- إذا سمى الراوى وروى عنه اثنان فصاعداً ولم يوثق فمجهول العين ( )

السبب ....

٧- الراوى الذى يقال فيه أن له مناكير يستشهد بحديثه ( )

السبب ....

٨- الراوى الذى يقال فيه صدوق أو لا بأس يحتج بحديثه ( )

السبب ....

٩- الراوى الذى يقول فيه البخارى «منكر الحديث» يتابع على حديثه ( )

السبب ....

١٠- حديث «من وسع على نفسه وأهله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر السنة» أورده الشيخ سيد سابق فى «فقه السنة» (١/ ٥١٩)، وقال للحديث طرق أخرى كلها ضعيفة ولكن إذا ضم بعضها إلى بعض ازدادت قوة كما قال السخاوى» ( )

السبب ....

١١- حديث «والذى نفسى بيده لهما أثقل فى الميزان من أحد» هذا الحديث «حسن لغيره». ( )

السبب ....

....

سبحان الله وبحمده. سبحان الله العظيم



الموضوع	الصفحة

